www.kassioun.org

1231

الاثنين 23 حزيران 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

تذكّروا: «إسرائيل» قد تربح المعارك [17] ومع ذلك تخسر الحرب!

الافتتاحية

كرة النّار تتدحرج والنتيجة معروفة!

يواصل القانون الموضوعي المعروف عمله: الحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها الرأسمالية، وكلما تعمقت أزماتها أكثر، كلما وسعت نطاق الحرب أكثر. وفي عالمنا اليوم، وبعد أن فقد المركز الغربي القسم الأعظم من عمليات الإنتاج الحقيقي وبقي لديه المركز المالي الدولاري، وهيمنة– بعطالة الماضي– على المؤسسات الدولية، باتت الحرب أداته الوحيدة والأهم، وبات كله رئة حديدية حربية، بحيث لم يعد لديه ما يقدمه للكوكب سوى الحروب والدمار والعقوبات...

ينطبق هذا الكلام على الحرب التي شنتها «إسرائيل» بدعم أمريكي ضد إيران، والتي التحق بها الأمريكي بشكل مباشر صباح الأحد 2025/6/22.

في البعد الجيوسياسي، فإن الحرب التي تخوضها أمريكا ليست على إيران وحدها، أو على مشروعها النووي، أو غير ذلك مما يُقال في الإعلام الغربي؛ هي في الجوهر حرب ضد القوى القارية الصاعدة، وضدّ تغيّرٍ حاسمٍ في ميزان القوى الدولي، وضدّ انفجارات داخلية قادمة في المراكز الغربية، هي نتاج طبيعي للفارق الفلكي بين مستويات الاستهلاك، وبين الإسهام الفعلي في الإنتاج الحقيقي على المستوى العالمي.

في البعد الجيوسياسي أيضاً، فإن المطلوب أمريكياً و «إسرائيلياً» هو التفتيت والإضعاف الشامل لمجمل منطقة الشرق الأوسط، بكل دولها وأنظمتها، بما في ذلك السعودية وتركيا ومصر، على أمل كسر الميزان الدولي بما يسمح بالفتك ببقية بلدان المنطقة والعالم. ولأن هذا الأمر مفهوم إلى حدٍّ بعيدٍ من جانب الدول وأنظمتها وشعوبها، فإن موجة عالميةٍ واسعة تتشكل لإدانة صُنّاع الحرب الغربيين. شملت هذه الموجة كل الدول العربية وتركيا وباكستان، إضافة لدول من أمريكا اللاتينية وأفريقيا إضافة للصين وروسيا، بل وشملت حتى جزءاً كبيراً من المعارضة الإيرانية داخل إيران وخارجها، ضمن اصطفاف عالمي تبدو به دول «الجنوب العالمي» أقرب لبعضها من أي وقت مضى.

بالنسبة للأهداف المعلنة التي يضعها «الإسرائيلي» والأمريكي، فإن أيّاً منها غير قابل للتحقيق العملي، ما يفتح الباب نحو احتمالات أشد خطورة من كل ما جرى حتى الآن، ويفتح الباب بالحد الأدنى على معارك استنزاف طويلة، بحيث يتم تأجيل إعلان النتائج النهائية...

ولكن مهما بلغت درجة الخطورة، فإن المنتصر النهائي والخاسر النهائي، لا تحددهما معركة هنا ومعركة هناك، ولا حتى الحرب بمجملها ببعدها العسكري البحت... ما يحدد المنتصر والخاسر هو مدى تحقيق الأهداف السياسية للحرب؛ فمن يحقق أهدافه يكسب، ومن لا يحققها يهزم.

وفقاً لتقديرات الخبراء «الإسرائيليين» والأمريكيين أنفسهم، فإن الهدفين المطروحين: إنهاء البرنامج النووي، إسقاط النظام الإيراني، باتا أبعد منالاً بعد عشرة أيام من الحرب، وخاصة لأن العدوان الخارجي وحد الصفوف الداخلية، ناهيك عن المساعدات المعلنة وغير المعلنة، السياسية والعسكرية، التي ترسلها دول المحور المقابل، التي لا مصلحة لها بنصر أمريكي/«إسرائيلي».

كرة النار تتدحرج وتزداد أواراً، وتعبر تعبيراً مجسداً عن الوظيفة العضوية لـ«إسرائيل» في منطقتنا، ولأمريكا في العالم... والمعركة بأبعادها المختلفة يمكنها أن تمتد زمنياً، لكن نتيجتها معروفة منذ الآن؛ «الإسرائيلي» والأمريكي محكومان بالهزيمة، وشعوب منطقتنا وشعوب العالم، محكومة بالانتصار!

شؤون عمالية

النقابات والسياسات الليبرالية في السابق والحاضر

02

ملف «سورية 2025»

اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب تشرح «آليات التعيين والاختيار»

06

شؤون محلية

التصعيد الإقليمي وتداعياته على سورية... أزمة الطاقة في قلب العاصفة

08

شؤون اقتصادية

شيطنة القطاع العام السوري... وأجندة توزيع الثروة بالمقلوب

12

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات والسياسات الليبرالية في السابق والحاضر

من المفترض ألا يشك أحد في أهمية موقف الحركة النقابية في القضايا الوطنية العامة، والسياسية، والاقتصادية بشكل خاص. وأهمية الموقف النقابي المفترض مكتسبٌ أساساً من الدور التاريخي الوطني الذي لعبته الحركة النقابية في المفاصل المهمة التي تتطلب موقفاً حازماً وحاسماً. وقد ارتكزت تلك المواقف المتخذة إلى مجموعة من الشروط المحققة مسبقاً، يأتي في مقدمتها الرؤية والخطاب الواضحان تجاه القضية المراد اتخاذ موقف منها، المدعومين من القاعدة العمالية الواسعة التي يُعبِّر عن موقفها وتُقاد باتجاه تحقيقه.

وما كان ليتم ذلك دون أن تكون الحركة مستقلةً في قرارها، رافضةً لمن يملي عليها من خارجها سياساته ومواقفه. وهو ما لم يتحقق بشكل أو بآخر في العقود اللاحقة، مما انعكس على العمل النقابي والمواقف النقابية مما كان يجري على الأرض، وخاصةً القضية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الليبرالية وتطبيقاتها التدميرية التي حصدنا نتائجها، وما زلنا نحصدها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

على الرغم من كل ما قيل عن مخاطرها على الصعيد الوطني والاقتصادي في الاجتماعات والمؤتمرات النقابية السابقة لسقوط النظام السابق، حيث شكّل ذلك ممانعةً جزئيةً للمشروع الليبرالي، ولم يتمكن من إيقافه أو تعطيله لأسباب كثيرة لسنا بصدد تعدادها. ولكن يمكن ذكر أحد أسبابها المهمة، المتمثل برفض الحركة النقابية – وما زالت – تبنّي حق الإضراب كسلاح مهم في مواجهة السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبناة من النظام السابق، والتي نفذتها الحكومات المتعاقبة آنذاك. مما خلق أزمات اجتماعية واقتصادية عميقة في المجتمع، أهمها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والجريمة المرتبطة بانتشارها نتيجة معدلات الفقر والبطالة المتحققة من خلال تطبيق السياسات الليبرالية المدعومة بالقوانين وبقوى الفساد ورأس المال.

حيث تضخم ذلك إلى مستويات غير مسبوقة، مما شكّل خطراً حقيقياً على القضية الوطنية وعلى الوطن، لارتباطاته في الخارج ومع الخارج بسبب مصالحه، الذي نعبر عنه بلغتنا السياسية بأنهم «بوابات عبور العدو الخارجي إلى الداخل».

سقط النظام، ولا يؤسَف على سقوطه، ومع هذا ما تزال اللوحة النقابية السابقة مستمرة في العمل واتخاذ المواقف في القضايا العمالية التي يجب أن يكون لها منها موقف واضح وصريح وحازم أيضاً. ويمكن أن ندلل على ما نقوله بأهم قضية يعاني منها العمال وتؤرق حياتهم وتجعلهم حيارى فيما يجب عمله، ألا وهي أجورهم التي لا تُغني ولا تُسمن من جوع. والقضية الثانية: موقفهم من إغلاقات معامل القطاع العام وتسريح عمالها وإعطائهم إجازات قسرية، حيث اقتصرت المواقف على المطالبة والترجي والمناشدة من خلال تسطير الكتب والمراسلات الشبيهة بتلك التي كانت ترسلها النقابات إلى الحكومات السابقة، وتمكث في أدراج المسؤولين حتى يشاء الله.

تكمن المشكلة الأساسية في انفصال النقابات عن قواعدها، والتي لم يكن لهذه القواعد رأيٌ فيها، وبالتالي هي مرهونةٌ في قراراتها ومواقفها لمن يرعاها الآن وفقاً لشروطه ومصالحه.

الطبقة العاملة السورية ستتمكن عاجلاً أم آجلاً من إعادة تنظيم قواها وترتيب صفوفها، وبالتالي انتزاع حقوقها، كل حقوقها.

عمال القطاع الخاص: واقع صعب

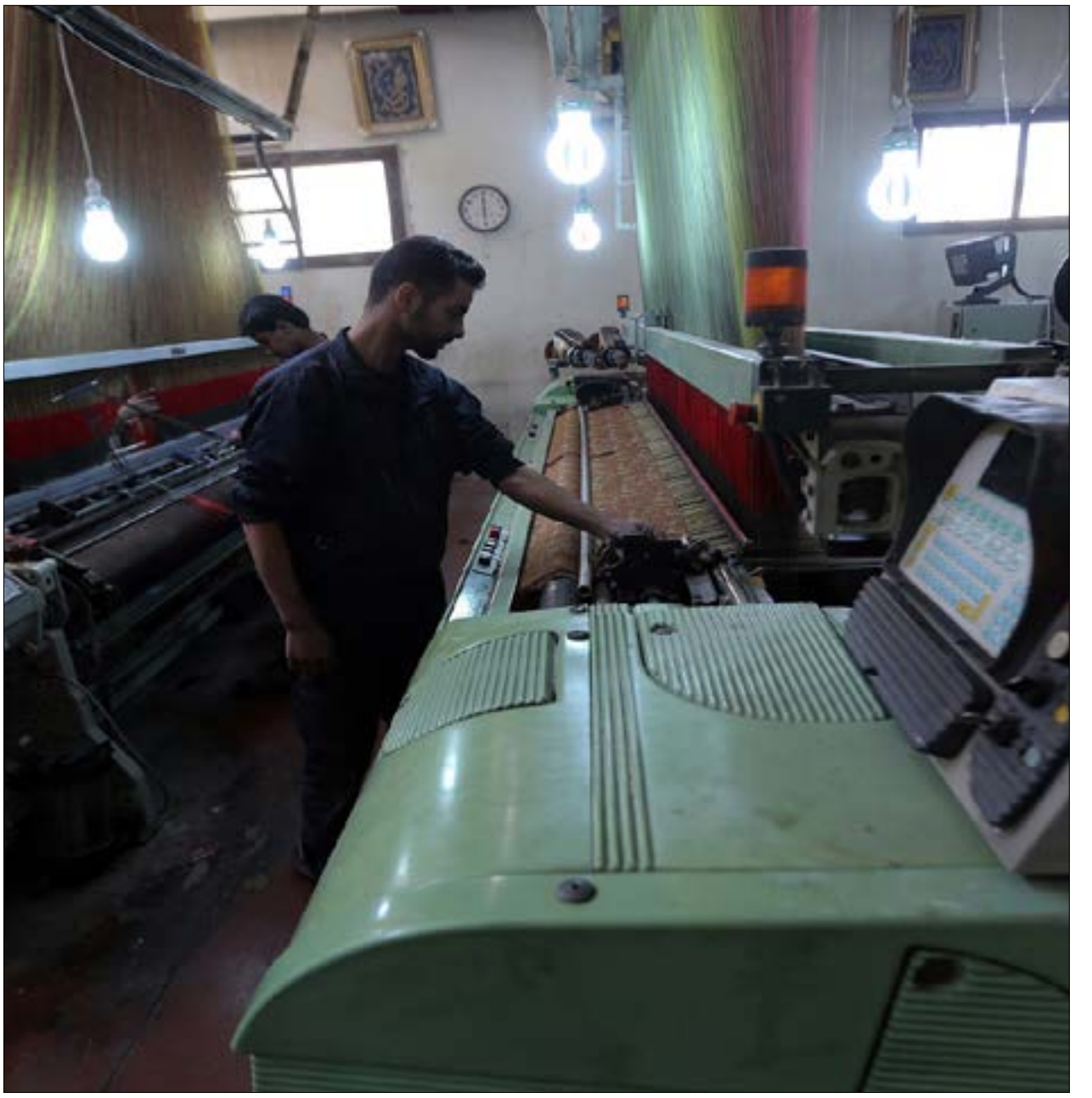

تلعب الأوضاع المتردية التي يعيشها عمال القطاع الخاص دوراً كبيراً في ضعف الطبقة العاملة السورية عموماً، كونها تبقي العمال في حالة قلق دائم على مصيرهم العملي ولقمة عيشهم، خاصةً وأنها تترافق مع غياب التشريعات المتكاملة الناظمة والضابطة لحقوقهم. فالقانون رقم «17»، وبالرغم من أنه حمل بين طياته شيئاً من الإيجابيات، إلا أنه لم ينصف العامل.

وهكذا، فلا تزال هناك خيبة أمل كبيرة عند عمال القطاع الخاص الذين لهم دستورياً كامل الحق في توفير فرص عمل لهم، وضمان الكثير من الحقوق الأخرى الملازمة، كحقهم في الإضراب والتمتع بالتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية. وخصوصاً وأننا ما زلنا نشهد تراجعاً في قدرة الاقتصاد على إيجاد فرص العمل المناسبة للشباب، الأمر الذي يؤدي يومياً إلى تفاقم مشكلة البطالة، وبالتالي تراجع وضعف الأجور وتدهورها، مما جعل الكثير من المواطنين يرزحون تحت خط الفقر، بكل ما يفرزه ذلك من انتهاكات متعلقة بشروط العمل.

سوء أوضاع العمال والضغوط التي تمارس عليهم

هناك قلق كبير ينتاب العمال السوريين بسبب وجود الكثير من التحيز والتمييز ضدهم في أماكن عملهم، بما في ذلك الشريحة المتعلمة التي غالباً ما تكتشف أنها لن تستفيد من شهاداتها في هذا القطاع، سواء من حيث ظروف العمل أو شروطه أو درجاته وتراتبيته. وكذلك فإن ظروف عمل النساء صعبة للغاية، فالكثير منهن يقبلن بالعمل وهن محرومات من حق الأمومة وحقوق أخرى مثل الدوام المختلف والأجور، ولا يستفدن من الحماية التي يوفرها قانون العمل. علماً أنه في بعض مجالات العمل، يمارس على النساء العاملات كل أشكال الاضطهاد والحرمان والتعسف، وضعف الأجور التي لا تتناسب مع أوقات دوامهن، مثل العاملات في معامل الخياطة ومحلات الألبسة والعاملات في المنازل.

إذاً، فلا بد من قانون عمل جديد متطور ومنصف، متوافق عليه بين أصحاب العلاقة: الدولة وأرباب العمل والعمال. إذ كما تبين، توجد الكثير من المشكلات التي تحتاج إلى بحث وإيجاد حلول بصورة تحقق بعض العدالة.

حق الإضراب

يجب على قانون العمل أن يتيح حق الإضراب للعمال، الذي يشكل الخطوة الرئيسية لإنهاء الاضطهاد وسلب الحقوق. فحتى هذا الوقت، نرى أن الإضرابات ممنوعة في سورية، علماً أنها في كل الدول تشكل خط الدفاع الأول للعاملين لحماية حقوقهم ومكتسباتهم. فوسائل دفاع العمال المتاحة حالياً غير كافية نتيجة ضعف المفتشين، وضعف القوانين، ونتيجة الفساد العام، وهو ما يؤدي إلى حرمانهم من أبسط الشروط الصحية والإنسانية، وتزايد مخاطر العمل.

ضعف الوعي القانوني والنقابي لدى العمال في القطاع الخاص

تسود في القطاع الخاص السوري مزاجية الرأي الواحد لرب العمل، مستغلاً عدم وجود رقابة صارمة، أو يقينه من تواطؤ الجهات ذات الصلة معه، وخصوصاً بعض مسؤولي ومفتشي التأمينات. فمسألة تسريب العمال وعدم تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية، وعدم تسجيل العمال بأجورهم الحقيقية، وإجبار العمال على العمل الإضافي بأجور منخفضة، وعدم ضبط مسألة الاستقالة وبراءة الذمة، وعدم التزام الشركات بفقرة وجود نظام داخلي لكل منشأة... كل هذا من شأنه أن ينعكس سلباً على العامل، وفيه استغلال واضح للطبقة العاملة عموماً.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، يجب منح تعويض طبيعة العمل وبدل المسؤولية للعاملين في أعمال دقيقة وحساسة كأمناء المستودعات، والعاملين في الأعمال التي تشكل خطراً على حياتهم أحياناً، وعلى أجسادهم أحياناً أخرى. وكذلك مساعدة المرأة العاملة عند الولادة من خلال دفع مصاريف المشافي والولادة، ودفع طبابة للعمال.

إن الاطلاع على هذه المشاكل والصور والمعاناة التي تمارس على عمال هذا القطاع، وأهم السلوكيات التي يتبعها أصحاب العمل وسطوتهم على العمال، ليس أمراً معقداً. وعلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية القيام بدورهما وواجباتهما تجاه هذه السلبيات التي ساهمت بشكل كبير في استغلال الطبقة العاملة وتدهورها.

الفقر وأوضاع الفقراء

هل تتصورون صعوبة الحياة اليومية بالعيش بأقل من دولارين يومياً؟! هذا الواقع المزري يعيشه كل العاملين بأجر والمتقاعدون في سوريا، وهم يصارعون الفقر المدقع بمختلف أشكاله. يقيم معظمهم في الأحياء العشوائية وغيرها من الأماكن المصنفة دون الدرجة الأولى، سواء في المدن أو الأرياف.

■ نبيل عكام

الفقر ليس مجرد نقص في الدخل والموارد اللازمة لضمان سبل العيش، بل يتجسد بأشكال متعددة، منها سوء التغذية والجوع، وانخفاض مستوى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم بجميع مراحله، والتمييز الاجتماعي والإقصاء، فضلاً عن عدم المشاركة في صنع القرار عبر ممثليهم المفترضين في النقابات أو اتحاد الفلاحين وغيرها من أشكال التمثيل الحقيقية، مما ينعكس سلباً على المجتمع.

التضليل الممنهج وتفتيت الفقراء

تعرّض الفقراء في سورية منذ ما قبل سبعينيات القرن الماضي لعملية تضليل ممنهجة تعتمد على تجزئة القضايا الأساسية وتصويرها على أنها غير مترابطة، عبر الفصل في الخطاب بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بهدف تقسيم الفقراء على أسس سياسية وطائفية وقومية، وطمس الصراع الطبقي الذي يوحدهم حول مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية وحقوقهم المسلوبة، بما فيها الديمقراطية. كل ذلك لمنع وحدة الفقراء في مواجهة قوى الاستغلال والفساد المسيطرة، وإعاقة ظهور حركة مطلبية تطالب بالحقوق المعيشية والاجتماعية.

تزايد الفقر

منذ ستينيات القرن الماضي، تشهد معدلات الفقر في البلاد ارتفاعاً مستمراً، خاصة في أوساط الطبقة العاملة، حتى أصبح اليوم – ودون مبالغة – كل العاملين بأجر يعيشون تحت خط الفقر العالمي، معرضين لخطر الاستمرار في فقر مدقع. ازدياد الفقر واستفحاله في المجتمع إدانة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، حيث يعاني أكثر من 90% من السكان من الفقر، خاصة العاملين بأجر.

مسؤولية الدولة والنقابات

يجب أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله أولوية للسلطة، خاصة العاملين بأجر. كما أن النقابات مطالبة بتحمل مسؤوليتها في تمثيل مصالح الفقراء، وليس الاكتفاء بالخطابات الرنانة. على الدولة تبني سياسات اقتصادية داعمة للفقراء عبر استراتيجيات تنموية تضمن فرص العمل للجميع، وتوفير الخدمات الأساسية، وتوزيع الثروة الوطنية بعدالة.

الأزمة واحدة والحلول متكاملة

كشفت الأحداث، خاصة بعد سقوط النظام السابق، أن أزماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة، وأن فصلها هو نهج القوى العاجزة عن إيجاد الحلول. على النقابات، خاصة العمالية، أن تسأل نفسها: أي اقتصاد يريده الفقراء؟ وأي خيارات سياسية واجتماعية تخدمهم؟ هل هناك حلول خارج إطار الليبرالية الجديدة التي تزيد الفقراء فقراً؟

إن سياسات الانفتاح الاقتصادي العشوائي، وفتح الباب للمستوردات التي تدمر الإنتاج المحلي، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، كلها عوامل تساهم في إفقار المجتمع. التحولات الاقتصادية الحالية لا تقضي على الفقر، بل تزيد أوضاع الفقراء سوءاً.

الطبقة العاملة

السويد: اتفاق على رفع الأجور يوقف إضراب عمال التنظيف

ألغيَ الإضراب المقرر في قطاع التنظيف يوم 16 حزيران الجاري «2025» بعد توصل نقابتي «Fastighets» و«Seko» لاتفاق مع أرباب العمل. شمل الاتفاق 14 شركة كبرى مثل «فولفو غروب» و«سكانيا»، حيث نص على زيادة أجور بنسبة 3,4% السنة الأولى و3% الثانية. كما ضمن حقوق العاملين بدوام جزئي في تعويض العمل الإضافي مساوٍ لنظرائهم بدوام كامل.

المغرب: إضراب عمال «أوزون» بسبب تأخر الرواتب

أعلن عمال شركة «أوزون» للنظافة بالفقيه بن صالح عن سلسلة احتجاجات تبدأ بوقفة يوم 18 حزيران الجاري ثم إضراب مفتوح من 23 حزيران. جاء القرار بعد اجتماع المكتب النقابي التابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث يشكو العمال من تأخر متكرر في صرف الأجور. ودعت النقابة العمال للتضامن والاستعداد لخوض كل أشكال النضال لضمان حقوقهم.

إسبانيا: إضراب عمال «إيزي جيت» للمطالبة بتحسين الأجور

دعت نقابة عمال «إيزي جيت» طاقم الضيافة الجوية لإضراب أيام 25–27 حزيران الجاري بعد رفض الإدارة تحسين الأجور التي تقل 30–200% عن نظرائهم الأوروبيين. يشارك في الإضراب 650 عاملاً في مدن رئيسية كبرشلونة ومايوركا، حيث تشهد الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المعيشة. وتعتبر النقابة أن أجور الشركة لا تتلاءم مع الواقع الاقتصادي في البلاد.

أيرلندا الشمالية: إضراب عمال «تاتا ستيل» للمطالبة بأجور عادلة

بدأ عمال «تاتا ستيل» في ليزبورن إضراباً لمدة يومين يوم 18 حزيران الجاري للمطالبة بزيادة الأجور التي لا تتجاوز الحد الأدنى. وصفت نقابة «يونايت» الأجور الحالية بالمخزية، خاصة أن الشركة قادرة على دفع رواتب أفضل. وأكدت النقابة دعمها الكامل للعمال، مع إمكانية إنهاء الإضراب في حال استجابة الإدارة لمطالبهم العادلة.

الحرب السيبرانية بين إيران وكيان الاحتلال

تصاعدت الحرب السيبرانية بين إيران و«إسرائيل» بشكل كبير مؤخراً، خاصة بعد العدوان العسكري الصهيوني على إيران منذ 13 حزيران 2025، والذي استهدف منشآت نووية إيرانية وأهدافاً عسكرية ومدنية أخرى. ويشكل الصراع في الفضاء السيبراني جزءاً هاماً من المعركة، حيث يستفيد كلا الطرفين من قدراتهما السيبرانية المتقدّمة لتعطيل البنية التحتية الحيوية للطرف الآخر، وممارسة الحرب النفسية. نقدم فيما يلي لمحة عن هذا الموضوع من بعض المصادر والتقارير المتاحة التي تناولت الهجمات الحربية الهجينة المتبادلة بين الطرفين.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

دعونا في البداية نقدم لمحة تاريخية موجزة عن أصل ومعنى كلمة «سايبر» **Cyber**. إنها مشتقة من الكلمة اليونانية «كايبرنيتيس» التي تعني «ربان السفينة» أو «القيادة». وتطور المصطلح عبر التاريخ، حيث استخدمه أفلاطون مجازياً للقيادة المجتمعية، ثم أعاده العالم أمبير في القرن التاسع عشر ضمن تصنيف العلوم. في منتصف القرن العشرين، أعاد عالم الرياضيات نوربرت فينر إحياء المصطلح في كتابه عن علم التحكم الآلي والاتصالات بين الكائنات الحية والآلات. ومع ظهور الإنترنت، أصبحت «سايبر» مرتبطة بالعالَم الرقمي، حيث تُستخدم اليوم للإشارة إلى كل ما يتعلق بالحواسيب والشبكات، مثل الأمن السيبراني والفضاء الإلكتروني والجرائم الإلكترونية.

الهجمات السيبرانية على «إسرائيل»

زادت الهجمات السيبرانية على «إسرائيل» من حيث حجمها وطبيعتها منذ بداية المعركة الحالية، حيث سجلت شركة الأمن السيبراني رادوير «Radware» زيادة بنسبة 700% في الهجمات ما بين فترتين: 4–12 حزيران الجاري إلى 13–14 من الشهر نفسه. وواجهت «إسرائيل» 21 هجوماً من نوع DDoS «توزيع الحرمان من الخدمة، وسنأتي على شرحه أدناه» في 13 حزيران، و34 هجوماً في اليوم التالي. تمثل «إسرائيل» الآن الوُجهة لما يقرب من 40% من هجمات DDoS العالمية التي يشنها الناشطون في القرصنة «الهاكتيفيست». وشارك في الهجمات أكثر من 100 مجموعة قرصنة سيبرانية، معظمها موالية لإيران، بما في ذلك مجموعات من إيران وروسيا وجنوب آسيا.

وأعلنت المجموعة الداعمة لفلسطين «هندالا» مسؤوليتها عن هجومين كبيرين في 18 حزيران 2025. وجرى تسريب 425 غيغابايت من بيانات شركة مور «الإسرائيلية» للوجستيات الشحن. كذلك أفادت تقارير باختراق لـ 4 تيرابايت من الأبحاث الحساسة من معهد وايزمان للعلوم، الذي ضربته إيران بصاروخ أيضاً، بسبب دوره في البحث العلمي الذي يدعم كيان الاحتلال.

تكتيكات الهجمات السيبرانية

يعدّ «توزيع الحرمان من الخدمة» DDoS من أشهر التكتيكات في الهجمات السيبرانية، ويمكن شرحه بإيجاز، بأنه يشبه محاولة إغلاق طريق بإرسال آلاف السيارات المزيَّفة لإحداث ازدحام، مما يمنع حركة المرور الحقيقية. الهدف هو تعطيل الخدمة وإحداث فوضى. ويستخدم المهاجمون في هذا التكتيك شبكة من الأجهزة للتحكم بأجهزة كمبيوتر أو أجهزة متصلة بالإنترنت «كالهواتف أو كاميرات مراقبة» عن طريق إصابتها ببرمجيات خبيثة. تُعرف هذه الأجهزة بـ«البوتات» أو «شبكة البوتات» Botnet. حيث يقومون بإرسال عدد هائل من الطلبات المزيفة إلى الموقع أو الخادم المستهدف «مثل طلب فتح صفحة ويب أو إرسال بيانات». وهذا يؤدي إلى إرهاق الخادم «أيْ الكمبيوتر الذي يدير الموقع» فيصبح عاجزاً على التعامل مع كل هذه الطلبات، فيتباطأ أو يتوقف تماماً، مما يمنع المستخدمين الحقيقيين من الوصول إلى الموقع أو الخدمة. يمكن أن يستخدم هذا التكتيك أيضاً كإلهاء بينما ينفذ المهاجمون هجمات أخرى، مثل سرقة بيانات.

إضافة إلى تكتيك DDoS، هناك تكتيكات أخرى عديدة، ومنها: تسريب البيانات، نشر البرمجيات الخبيثة، وحملات لتحقيق تأثير نفسي. على سبيل المثال، استهدفت «هندالا» قناة TBN «الإسرائيلية» وقالت إنها أداة دعاية مرتبطة بالشاباك، وسربت 542 غيغابايت من البيانات.

الإجراءات السيبرانية الدفاعية والهجومية لإيران

قدرات إيران، رغم تحسنها «خاصة مع التعاون المحتمل مع روسيا»، تقول تقارير أنها ما زالت أقل تقدماً، وتعتمد غالباً على هجمات تخريبية أقل دقة.

تقييد الإنترنت: فرضت إيران قيوداً على الإنترنت لحماية فضائها السيبراني من التهديدات السيبرانية «الإسرائيلية». في 18 حزيران الجاري، أفادت خدمة مراقبة حركة الإنترنت «نيتبلوكس» NetBlocks بانخفاض كبير في الحركة في إيران، ووصفت الشرطة السيبرانية الإيرانية «FATA» هذا التباطؤ بأنّه «مؤقّت وموجّه ومُتحكَّم فيه» بغرض صدّ الهجمات. كما حثّت الحكومة الإيرانية المواطنين على حذف تطبيق واتساب، وقالت إنه يُستخدَم من قبل «إسرائيل» للتجسس.

الدفاع السيبراني: أعلنت قيادة الأمن السيبراني الإيرانية عن صدّ هجمات «إسرائيلية» متعددة، وتم تفعيل مراكز تنظيف داخل الشبكة وتقنيات لعزل حركة المرور العدائية.

الوسائل الهجومية: استهدفت مجموعات مدعومة من الدولة الإيرانية، مثل «سايبر–أفينجيرز» CyberAv3ngers المرتبطة بالحرس الثوري، البنية التحتية الحيوية للعدو. على الرغم من أن هجماتها أقل تطوراً من التي لدى «إسرائيل»، فقد استطاعت سابقاً استغلال ثغرات في أنظمة المياه والوقود في الولايات المتحدة و«إسرائيل» باستخدام برمجيات خبيثة مخصّصة مثل IOCONTROL. في 2025، ركزت المجموعة على العمليات النفسية.

الهجمات السيبرانية «الإسرائيلية»

تتميز الهجمات «الإسرائيلية» بتقدّمها الملحوظ، مع سوابق تاريخية مثل هجوم «ستوكسنت» على المنشآت النووية الإيرانية. وفي 2025، عطّل هجوم سيبراني مصاحب لضربات مفاعل نطنز أنظمة الرادار والاتصالات الإيرانية، مما جعل سلاح الجو «أعمى وأصم» خلال الهجوم الأولي.

هجومياً، يعدّ العصفور المفترس «Predatory Sparrow» مجموعة قرصنة موالية للاحتلال، تلعب دوراً رئيسياً، ويُعتقد أنّ لها صلات بأجهزة الاستخبارات «الإسرائيلية». في 17 حزيران الجاري، أعلنت مسؤوليتها عن هجوم مدمّر على بنك «سيباه» الإيراني، ما أدى لإيقاف موقعه الإلكتروني، وأجهزة الصرّاف الآلي، ومعالجة المدفوعات. في اليوم التالي «18 حزيران»، استهدفت بورصة العملات المشفرة الإيرانية «نوبيتكس»، مما أدى إلى تدمير أصول بقيمة تزيد عن 90 مليون دولار وتهديد بتسريب شيفرتها المَصدرية.

أما دفاعياً، فطوّرت المديرية «الإسرائيلية» للأمن السيبراني «القبة السيبرانية»، وهي نظام دفاعي مدعوم بالذكاء الاصطناعي لحماية حكومة وجيش الاحتلال وبنيته التحتية الحيوية من التهديدات السيبرانية.

أفادت تقارير باختراق إيراني لـ 4 تيرابايت من الأبحاث الحسّاسة من معهد وايزمان «الإسرائيلي» للعلوم

التأثير على البنية التحتية الحيوية والعلوم

على الجانب «الإسرائيلي» تعرَّضَ معهد وايزمان للعلوم لأضرار مادية وسيبرانية، من ضربات صاروخية إيرانية واختراق بيانات من مجموعة «هندالا» الداعمة لفلسطين.

وفي إيران، تسبب الهجوم على بنك سيباه ونوبيتكس في اضطرابات مالية كبيرة. كما تأثرت الجالية العلمية الإيرانية، حيث مع اغتيال العلماء يتجنب الباحثون العمل الحضوري خوفاً من الضربات الموجهة للجامعات.

هذا وحذرت عدة منظمات أمن سيبراني أمريكية، من أن الهجمات الإيرانية قد تستهدف البنية التحتية الحيوية الأمريكية، خاصة إذا تورّطت الولايات المتحدة بالعدوان العسكري على إيران بشكل مباشر. وهناك سوابق، مثل هجوم مجموعة سايبر–أفينجيرز الإيرانية عام 2023 على أنظمة المياه الأمريكية.

الحرب النفسية

كلا الجانبين الإيراني و«الإسرائيلي» يستخدمان الفضاء السيبراني للدعاية والتحريض. نشرت مجموعات إيرانية أخباراً مزيَّفة، مثل رسائل كاذبة بدت وكأنها صادرة عن «قيادة الجبهة الداخلية» للاحتلال، بهدف إثارة الخوف في صفوف الاحتلال ومستوطنيه. وتلعب قنوات تلغرام موالية لإيران دوراً في هذه الهجمات.

من جانبها، ردّت «إسرائيل» بعمليات موجَّهة لتعطيل الرواية الإيرانية، مثل هجمات «العصفور المفترس».

كيف يتم التصدي للهجمات؟

هناك أنظمة حماية وأدوات تستخدمها الشركات، مثل «جدران الحماية» أو مراكز خدمات تنظيف حركة المرور «Scrubbing Centers» لتصفية الطلبات المزيفة، وخاصة ضد تكتيك «توزيع الحرمان من الخدمة» DDoS. كذلك يتم توزيع الحمل بنشر الخدمات عبر خوادم متعددة لتقليل التأثير السلبي الناجم عن مهاجمة خادم واحد ترتبط به كل البيانات أو الخدمة المستهدفة. كذلك تلعب المراقبة المستمرة دوراً وقائياً في الكشف المبكر عن النشاطات المشبوهة.

حرب أوكرانيا - تاريخ استغلال الولايات المتحدة لتصدعات النظام السوفيتي السابق

أُعِدّت هذه الورقة البحثية وقُدِّمت في مؤتمر عُقِد في تبليسي، جورجيا، في 11 تشرين الأول 2024. نُظِّم المؤتمر من قِبَل منصة الأبحاث: التعليم من أجل التنمية والاستقرار، وبرعاية مؤسسة شوتا روستافيلي الوطنية للعلوم في جورجيا.

■ ترجمة قاسيون بتصرف
«بقلم توماس آي بالي» *

عزّزت الحرب الدائرة بين أوكرانيا وروسيا عوامل داخلية وخارجية. تُشكّل هذه العوامل شفرتي مقص، ويتطلب تفسير الصراع أخذ كلتا الشفرتين في الاعتبار. تُركّز العوامل الخارجية على الاستراتيجية الجيوسياسية الأمريكية بعد الحرب الباردة، وما صاحبها من توسّع شرقي لمنظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» برعاية الولايات المتحدة. لا يُمكن فهم هذا التوسع إلا بالرجوع إلى التصدعات «العوامل الداخلية» التي أحدثها تفكك الاتحاد السوفيتي. تكشف العوامل الخارجية عن دور الولايات المتحدة، المتورطة لدرجة إثارة الصراع وعرقلة السلام.

تتدخل العوامل الخارجية والداخلية في لحظات مختلفة، وتستغرق وقتاً حتى تُؤتي ثمارها بالكامل، وهذا هو سبب أهمية التاريخ لفهم الصراع. تتجلى مجموعتا العوامل على مدار جدول زمني يتضمن ثلاثة أحداث رئيسية. الأول، هو إعلان أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في آب 1991. والثاني هو انقلاب الميدان في شباط 2014 الذي أطاح بالرئيس الأوكراني المنتخب ديمقراطياً فيكتور يانوكوفيتش، الذي دعا إلى الحكم الذاتي الأوكراني وسياسة دفاع غير منحازة. والثالث هو العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، التي بدأت في 24 شباط 2022. هذا الجدول الزمني يكشف الكثير. ترى الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو أن الصراع بدأ في شباط 2022 «على الرغم من أنهم يقولون أحياناً إنه بدأ عندما «غزت» روسيا أوكرانيا لأول مرة بضم شبه جزيرة القرم في عام 2014 – وهو حدث أعقب الانقلاب»، مما يمكنهم من تجاهل التاريخ. تنظر روسيا إلى الصراع، بشكل أكثر صراحة، على أنه بدأ مع انقلاب شباط 2014، مما يجعل التاريخ وبداية الحرب الأهلية في أوكرانيا محورية لموقفها السياسي. إن هذا الاختلاف الجوهري في الفهم يعيق إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية، ومن الصعب للغاية أن نرى كيف يمكن التوفيق بين هذا الاختلاف، لأن المحاسبة للتاريخ «أي الانقلاب والحرب الأهلية التي تلته» تؤدي إلى سرد مختلف تماماً.

الإطار النظري: مقص الصراع ذو شفرتين

1. الشفرة الداخلية:

– انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 خلّف ثلاثة تصدعات رئيسية:

– العداءات القومية: إحياء الحركات الفاشية في أوكرانيا «خاصة جماعة «ستيبان باندیرا» المتعاونة مع النازية»، والتي تم تمويلها من قبل المخابرات البريطانية «MI6» والـ«CIA» بعد الحرب العالمية الثانية.

– السكان الروس: 22،1% من سكان أوكرانيا عام 1989، متركزين في الشرق والجنوب، مما خلق انقساماً سياسياً تجلى في انتخابات 2010 «شرق موال «لیانوكوفيتش» وغرب مؤيد «لتيموشينكو»».

– الأراضي المتنازع عليها: مثل القرم وحوض دونباس، التي ضُمت تاريخياً إلى أوكرانيا في 1922 و1954.

2. الشفرة الخارجية:

– توسع حلف الناتو شرقاً بقيادة الولايات المتحدة عبر ثلاث مراحل:

– 1999 «بولندا والمجر».

– 2004 «دول البلطيق».

– محاولات ضم أوكرانيا وجورجيا «2008–2014».

– التدخل الأمريكي المباشر في أوكرانيا، عبر إنفاق 5 مليارات دولار على «بناء الديمقراطية» عبر الـ«USAID».

ودعم انقلاب الميدان 2014 الذي أطاح بالرئيس المنتخب «يانوكوفيتش» «مسجل في مكالمة مسربة «لفيكتوريا نولاند»: «فليذهب الاتحاد الأوروبي للجحيم!»».

> **أصبحت أوكرانيا بيدقاً تضحوياً في مشروع الهيمنة العالمية الأمريكية بينما تحول الصراع إلى حرب بالوكالة تستنزف روسيا وأوروبا معاً**

الأسباب الجيوسياسية العميقة

– العقيدة المحافظة الجديدة «Neoconservatism»: تطبيق استراتيجية «زيغنيو بريجينسكي» في كتابه «رقعة الشطرنج العظمى» «1997»، التي ترى أن فصل أوكرانيا عن روسيا يُضعف الأخيرة ويمنعها من أن تكون إمبراطورية أوراسية.

– مخطط تقسيم روسيا إلى ثلاث كيانات «أوروبية، سيبيرية، شرقية» لتحقيق الهيمنة الأمريكية.

– دور المجمع الصناعي العسكري: لخلق «حرب دائمة» لضمان استمرار الإنفاق العسكري بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبحت أوكرانيا «بيدقاً تضحوياً» في هذه الاستراتيجية.

نقاط التحول التاريخية

1. 1994: احتجاج الرئيس الروسي «يلتسين» على توسع الناتو في لقاء مع «كلينتون»، مؤكداً أن ذلك يهدد الأمن القومي الروسي.
2. 2014: الانقلاب المدعوم أمريكياً أدى إلى انفصال القرم «باستفتاء» واندلاع الحرب الأهلية في دونباس. واتفاقيات «مينسك» للسلام «2014–2021» فشلت بسبب النوايا السيئة للغرب «كما اعترفت «ميركل» لاحقاً بأنها كانت لتسليح أوكرانيا».
3. 2022: التدخل الروسي جاء رداً على: إصرار الناتو على ضم أوكرانيا «البند 69 في إعلان بروكسل 2021». وتخطيط أوكرانيا لهجوم عسكري على دونباس بدعم أمريكي.

النتائج والتداعيات

– على مستوى أوكرانيا: دمار البنية التحتية، نزوح 10 ملايين، سيطرة القوميين المتطرفين «كتيبة «أزوف» ذات الخلفية النازية».

– على مستوى روسيا: تحقيق أمني «تحييد تهديد الناتو»، لكن بعزلة اقتصادية.

– على مستوى أوروبا: خسائر من فقدان الطاقة الروسية الرخيصة وتدفق اللاجئين.

– على مستوى الولايات المتحدة: الرابح الأكبر عبر تصدير الغاز لأوروبا بأسعار مرتفعة، وتعزيز الهيمنة الجيوسياسية.

لِمَ السلام مستحيل؟

بسبب رفض الغرب التنازلات التاريخية «توسع الناتو، وضع أوكرانيا المحايد». وتحكم القوميين الأوكرانيين «المدعومين أمريكياً» في القرار السياسي والعسكري، مع شعار «القتْل حتى آخر أوكراني». واستمرار الحرب يخدم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، مما يجعل التسوية السياسية بعيدة المنال.

يقول توماس بالي: «أصبحت أوكرانيا بيدقاً تضحوياً في مشروع الهيمنة العالمية الأمريكية، بينما تحول الصراع إلى حرب بالوكالة تستنزف روسيا وأوروبا معاً».

في هذه المقالة، استكشفتُ الأسباب العميقة لحرب أوكرانيا، وجادلتُ بأن للحرب أسباباً داخلية وخارجية. تتجذر الأسباب الداخلية في كيفية تفكك الاتحاد السوفيتي. أما الأسباب الخارجية فتتعلق بكيفية استغلال الولايات المتحدة للشروخ في نظام ما بعد الاتحاد السوفيتي لتعزيز أجندتها المحافظة الجديدة الهادفة إلى ترسيخ الهيمنة الأمريكية العالمية. لقد دمرت الحرب أوكرانيا. فقد دمرت أساسها الاقتصادي، وأدت إلى نزوح جماعي للسكان، وتسببت في مقتل عشرات الآلاف، وعززت قبضة القومية الفاشية على السلطة السياسية والعسكرية. وبمساعدة الولايات المتحدة، سيطر القوميون الأوكرانيون على السياسة الأوكرانية ورفضوا التنازل عن الواقع السياسي والديموغرافي المعقد لأوكرانيا ما بعد الاتحاد السوفيتي. وبذلك، جعلوا من أوكرانيا بيدقاً للتضحية في مشروع الولايات المتحدة الساعي إلى الهيمنة العالمية، مع عواقب وخيمة قد تتفاقم أكثر. كما دعمت أوروبا هذه الحماقة بتكلفة باهظة.

■ * خبير اقتصادي سابق في لجنة مراجعة الأمن بين الولايات المتحدة والصين

اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب تشرح «آليات التعيين والاختيار»

عقدت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، أول جلسات النقاش العلني لآلية عملها، يوم السبت 2025/6/21 في القاعة الرئيسة في دار الأوبرا في دمشق، وسط حضور كثيف حيث امتلأت مدرجات القاعة ومقصوراتها العلوية.

■ مراسل قاسيون

تم تشكيل اللجنة بموجب مرسوم رئاسي حمل الرقم 66 لعام 2025، وصدر بتاريخ 2 حزيران الجاري. وضمت اللجنة عشرة أعضاء، وتم تحديد وظيفتها بالإشراف على تشكيل «هيئات فرعية ناخبة» التي من المفترض أن تختار 100 عضو للمجلس إلى جانب 50 عضواً يختارهم رئيس الجمهورية، كما نص المرسوم على طريقة توزيع المقاعد بين المحافظات.

مع بدء جلسة النقاش، شرحت اللجنة بقدر لا بأس به من التفصيل، الآلية التي تعتزم العمل وفقها، تاركة الباب مفتوحاً لنقاشها، ومؤكدة على أن ما تقوله ليس نهائياً، ولكنه قابل للتعديل والتصويب.

خلاصة الآلية

يمكن تلخيص المسألة بالقول: إن الآلية ستعمل بالشكل التالي:

* رئيس الجمهورية عيّن الأعضاء العشرة للجنة العليا.
* أعضاء اللجنة العليا، وبالتشاور، يقومون بتعيين أعضاء اللجان الناخبة الفرعية على مستوى المحافظات.
* اللجان الفرعية، وبالتشاور مع المناطق، تقوم بانتقاء الهيئات الناخبة على مستوى المناطق «تقسم البلد إدارياً إلى حوالي 67 منطقة».
* عدد أعضاء الهيئات الناخبة في كل منطقة يتناسب مع عدد سكانها، بحيث تكون نسبة التمثيل هي بين 30–50 ناخباً لكل عضو في مجلس الشعب.
* يتم توزيع المقاعد على المناطق وفقاً لعدد سكانها من جهة، ووفقاً للعدد الكلي المتاح ضمن كل محافظة، وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون للمنطقة الواحدة ممثل واحد في مجلس الشعب أو اثنان أو ثلاثة، ويمكن لأكثر من منطقة «بعدد سكان قليل نسبياً» أن تتمثل بممثل واحد.
* عدد أعضاء الهيئة الناخبة مشتق من عدد الممثلين في مجلس الشعب لكل منطقة، فإذا كان للمنطقة مثلاً ممثلان، تكون هيئتها الناخبة مكونة من 100 شخص، وإذا كانت مكونة من 3 فـ150 شخصاً وهكذا...
* تم الحديث عن فئتين في ضمن الهيئات الناخبة، وتمت تسميتهما بالأعيان والمثقفين.
* يجتمع أعضاء الهيئات الناخبة، ويختارون من يمثل مناطقهم.
* ينبغي أن يحقق العضو المرشح للهيئات الناخبة وللمجلس عدة شروط عامة، ولكن بينها شروطاً تفصيلية، هي أن يكون قيد نفوسه ضمن المنطقة التي يترشح عنها.
* أي أن المراحل باختصار هي بالشكل التالي: الرئيس يعين 50 عضواً من أصل 150، ويعين اللجنة العليا للانتخابات التي تعين اللجان الفرعية في المحافظات، التي تختار الهيئات الناخبة في المناطق، والهيئات الناخبة تختار الأعضاء المئة المتبقين... ويمكن على هذا الأساس القول: إن الآلية بمجملها هي آلية تعيين على مراحل.

مداخلات الحضور

تفاوتت مداخلات الحضور بين مرحب ومنتقد، ولكن غلب عليها جو عام من الانتقاد عالي الصوت، بدأه النائب السابق والمعتقل السياسي مأمون الحمصي الذي قال: إن هذه الآلية هي خطوة إلى الوراء، لأنها تتراجع عن الانتخاب المباشر باتجاه عمليات التعيين من فوق، واعتبر أن الشعب السوري يستحق بعد عقود من تغييب صوته أن يقول ما يريد عبر صندوق الاقتراع العام.

كذلك فقد أثارت حفيظة قسم من الحضور مسألة تفصيلية تتعلق بقيد النفوس، وقالوا: إنها غير منصفة إطلاقاً لأن أناساً كثيرين يعيشون ويقيمون ويعملون منذ سنوات طويلة حتى ما قبل 2011 خارج الأماكن التي فيها قيد نفوسهم، ولا يمكن حرمان هؤلاء من حق تمثيل المناطق التي يعيشون فيها فقط على أساس موضوع قيد النفوس.

الرفيق مهند دليقان الذي حضر ممثلاً حزب الإرادة الشعبية، أدلى بالمداخلة التالية: «المسلمة الأكيدة المتفق عليها هي أنه علينا ألا نسمح بتكرار النموذج الانتخابي للنظام السابق، ويجب أن نسير إلى الأمام لا إلى الخلف. النموذج الانتخابي للنظام السابق كان قائماً على ثلاث ركائز:

تدخل جهاز الدولة في الانتخابات، وخاصة عبر الأجهزة الأمنية.

تدخل قوى المال في العملية الانتخابية.

القانون الانتخابي الأكثري والدائرة هي المحافظة، وهو القانون نفسه الذي كان معمولاً به أيام الاحتلال الفرنسي، وبقي مستمراً لدينا لثمانية عقود تقريباً دون تعديل حقيقي.

هذا النموذج سمح للنظام بتغييب صوت السوريين، وبتحويل مجلس الشعب إلى ما يشبه مجلس أعيان. إذا أردنا السير إلى الأمام، ورغم عدم وجود ظروف مثالية، فإننا أمام أحد خيارين، إما الآلية التي تطرحونها وهي آلية تعيين إلى حد بعيد، أو الانتخابات المباشرة، وهذه لها شكلان،

الأول: المحافظة دائرة وأكثري «أي طريقة النظام السابق» وهذا يضيف تعقيدات لوجستية هائلة.

الثاني: الذي نقترحه، هو أكثر تطوراً بكثير هو البلاد دائرة واحدة، وانتخابات نسبية على أساس قوائم وبرامج. بهذه الطريقة يمكن حل مشكلتين معاً، هما مشكلتان كبيرتان اليوم وبعد خمس سنوات.

أولاً: لدينا ملايين السوريين خارج البلاد لا يمكن ضمان تمثيلهم بالآلية التي تقترحونها ويمكن عبر الدائرة الواحدة النسبية.

ثانياً: هنالك تغيّر هائل بالتوزع الديمغرافي للسوريين ضمن سورية، وظهر من مداخلات الحضور أن هنالك مشكلات كبرى بمواضيع قيد النفوس والإقامة وإلخ، هؤلاء أيضاً لا يمكن تمثيلهم بالآلية التي تقترحونها، ولكن يمكن تمثيلهم بالدائرة الواحدة النسبية.

لذلك دعونا نفكر بأن نخطو خطوة حقيقية إلى الأمام، عبر انتخابات دائرة واحدة نسبية، تسمح باشتراك ملايين السوريين الموجودين خارج سورية، وتسمح بتنشيط الحياة السياسية في البلاد، لا أن تقتصر المسألة على ما يشبه مجلس الأعيان، مع أهمية فكرة مجلس الأعيان، ربما تنفع الآلية التي تقترحونها جزئياً له، ولكن شرط أن يكون إحدى غرفتي البرلمان.

والآلية العملية لتنفيذ انتخابات دائرة واحدة نسبية، هي أن نعتمد مجموعة من وثائق التعريف، تكون أي منها كافية لاشتراك السوري في الانتخابات. لا أدعي أن هذه الآلية مثالية، ولكنها بالتأكيد أكثر تمثيلية للشعب السوري ورأيه بكثير من الآلية التي تقترحونها».

دعونا نفكر بأن نخطو خطوة حقيقية إلى الأمام عبر انتخابات دائرة واحدة نسبية تسمح باشتراك ملايين السوريين الموجودين خارج سورية وتسمح بتنشيط الحياة السياسية في البلاد

ما هي وظيفة المرحلة الانتقالية، وكيف نقيس التقدم؟

تعيش البلاد منذ يوم 8 كانون الأول 2024، مرحلة انتقالية ما تزال في بداياتها الأولى حتى الآن. ورغم التتالي العاصف للأحداث داخلياً وإقليمياً ودولياً خلال الأشهر الستة الماضية، إلا أن الوظيفة الجوهرية للمرحلة الانتقالية ينبغي ألا تغيب عن الأذهان، وينبغي أن تكون البوصلة التي تسمح بتقييم أداء السلطات أولاً بأول.

تعيش البلاد منذ يوم 8 كانون الأول 2024، مرحلة انتقالية ما تزال في بداياتها الأولى حتى الآن. ورغم التتالي العاصف للأحداث داخلياً وإقليمياً ودولياً خلال الأشهر الستة الماضية، إلا أن الوظيفة الجوهرية للمرحلة الانتقالية ينبغي ألا تغيب عن الأذهان، وينبغي أن تكون البوصلة التي تسمح بتقييم أداء السلطات أولاً بأول.

من نظام قديم إلى نظام جديد!

جوهر الانتقال المطلوب، هو انتقالٌ من نظام سابق إلى نظام جديد، وليس مجرد الانتقال من سلطة إلى سلطة أخرى. وحتى يكون قياس عملية الانتقال ممكناً، ينبغي أن نفهم إحداثيات النظام السابق، الذي ينبغي الانتقال منه نحو نظام جديد.

يمكن تكثيف المركبات الثلاثة للنظام السابق، وما ينبغي أن يكون عليه النظام الجديد، بالشكل التالي:

أولاً: الجانب السياسي/الديمقراطي

امتاز عهد الأسدين بانخفاض هائل في مستوى الحريات السياسية. هذا الانخفاض لم يكن محمولاً فقط على قوة أجهزة القمع المباشرة، أي على العنف الأمني والاعتقال والتعذيب والقتل، ولكن كان له أيضاً مركبات أخرى لا تقل أهمية بحال من الأحوال عن القمع الأمني المباشر... أهم هذه المركبات، ما يلي:

	النظام القديم	النظام المنشود
1	غياب قانون أحزاب لأكثر من 40 عاماً، مع وجود المادة الثامنة القائلة بحزب البعث قائداً في الدولة والمجتمع، أي نظام الحزب الواحد القائد، مع تغييب الحركة السياسية وشلها وقمعها.	قانون أحزاب عصري يضمن تشكيل أحزاب عابرة للانتماءات ما قبل الوطنية، ويضمن حرية العمل السياسي ويصونها.
2	قانون انتخابات قائم على جعل كل محافظة دائرة وعلى أساس أكثري، ما سمح بتدخل هائل لجهاز الدولة ولقوى المال في التحديد المسبق للنتائج.	قانون انتخابات يجعل البلاد دائرة واحدة نسبية، تتنافس فيها القوى السياسية على أساس برامج وطنية شاملة.
3	حالة عرفية مستمرة وقانون طوارئ مفعل دائماً.	تقييد تفعيل قانون الطوارئ بشكل صارم، بحيث لا تستطيع السلطات استخدامها لمصالحها الضيقة.
4	تقييد العمل النقابي والعمالي عبر التعيينات والتسلط الأمني والتدخل في الانتخابات، ومحاصرة حق الإضراب بكل الوسائل الممكنة.	حرية العمل النقابي ووحدته وضمان حق الإضراب وحمايته واعتماد مبدأ الانتخاب المباشر من العمال وعدم التدخل بالتعيينات الفوقية من السلطة التنفيذية.
5	السيطرة على الإعلام الحكومي وتحويله لإعلام رسمي بدل أن يكون إعلاماً وطنياً؛ أي تحويله إلى إعلام ينطق باسم السلطة ويدافع عنها ويحظر أي انتقاد جدي لها...	تحويل الإعلام الحكومي إلى منبر وطني عام تظهر فيها بشكل واضح أصوات السوريين وآراؤهم، المتفق منها مع السلطات والمعارض لها
6	العمل الكثيف ضمن وسائل الإعلام غير التقليدية، وضمناً وسائل التواصل الاجتماعي، عبر المؤثرين والذباب الإلكتروني، لتوليد ظواهر التطبيل والتزمير والدفاع الأعمى عن السلطات ونشر خطابات التخوين والكراهية ضد أي منتقد للسلطة.	الحد من التأثيرات السلبية لظواهر الذباب الإلكتروني واستثمار المؤثرين في التطبيل والتزمير، والبحث عن حلول وطنية مستقلة، بما في ذلك عبر إنشاء شبكات تواصل خاصة بعيدة عن تأثير الشركات الكبرى والدول الخارجية.
7	المركزية العالية جداً في توزيع السلطات بحيث يتحكم المركز بكل شاردة وواردة في كل منطقة وناحية وبلدة.	صياغة جديدة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، بحيث تكون الشؤون الأساسية «الدفاع، الخارجية، السلطة النقدية» مركزية، وتتمتع الأطراف بصلاحيات مباشرة في مناطقها، بما في ذلك الرقابة على أجهزة الدولة عندها.

هذه النقاط السبع، بطبيعة الحال، لا تشمل كل مفردات الجانب السياسي الديمقراطي، ولكن ربما هي أهمها. وإذا أردنا أن نضيف عموداً في المنتصف بين النظام القديم والنظام الجديد المنشود، وأسميناه المرحلة الانتقالية، فإننا سنكرر في معظم البنود ما هو وارد تحت مسمى النظام القديم؛ لأن تغييراً حقيقياً لم يتم حتى الآن في معظم هذه البنود، بل وبعضها تم الرجوع فيه خطوة للوراء، مثلاً: موضوع الانتخابات، جرى التراجع فيه عن الانتخاب المباشر نحو صيغة أقرب إلى التعيين مع قدر ما من التشاور الضيق نسبياً. وبهذا المعنى يمكن تقييم ما حققناه حتى الآن من وظيفة الانتقال من وجهة النظر السياسية الديمقراطية بأنه ضئيل جداً، إذا أخذنا في الاعتبار أن حرية التعبير السياسي بالكلام والنشر تبدو حتى الآن أفضل مما كانت عليه أيام الأسدين.

ثانياً: الجانب الاقتصادي الاجتماعي

لمعالجة هذا الجانب يمكن أيضاً الاستعانة بالجدول التالي:

	النظام القديم	النظام المنشود
1	نسبة فقر تتجاوز 90% وقبل 2011 كانت تتجاوز 40%	ينبغي أن نصل إلى نسبة فقر 0% خلال فترة زمنية معقولة، من 7–10 سنوات، وهو أمر ممكن بوجود نموذج اقتصادي مناسب.
2	الاقتصاد يعتمد على الميزات النسبية «نفط، غاز، قمح، قطن...»	اقتصاد يستفيد من الميزات النسبية، ويعتمد على الميزات المطلقة التي تسمح للسوريين بتحقيق عائدية عالية ونمو عال.
3	الفساد يلتهم ما بين 20–40% من الناتج المحلي الإجمالي.	الفساد يلقى محاسبة صارمة بحيث تتناهى نسبة نهبه إلى الصفر، وذلك عبر آليات عديدة على رأسها رقابة الناس المباشرة على عمل جهاز الدولة في المركز والأطراف.
4	السياحة والتجارة «قاطرة النمو».	الصناعة والزراعة قاطرة النمو.
5	الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق الحر ورفع الدعم والخصخصة غير المعلنة هي الوصفة السائدة.	دعم الاستثمار الإنتاجي الحقيقي الصناعي والزراعي عبر قطاع دولة منتج، وعبر القطاع الخاص، ودور اجتماعي قوي للدولة في التعليم والطبابة والإسكان.
6	علاقات تجارية بنسبة تصل إلى 70% مع الدول الغربية.	علاقات اقتصادية متوازنة تسمح لسورية بالاستفادة من التوازن الدولي الجديد.
7	غياب الشفافية في العقود الموقعة من السلطة، والتي في كثير من الأحيان كانت توقع عقوداً مع نفسها عبر شركات وهمية تنشؤها في الخارج.	شفافية وعلنية في العقود الموقعة، بحيث يعرف الشعب السوري من وكيف ومتى وبأي نسبة يتم كل نشاط اقتصادي.
8	عدم حل القضايا الديمقراطية العالقة داخلياً، وتعميقها، مثالاً القضية الكردية.	دولة مواطنة متساوية يتساوى فيها السوريون بغض النظر عن أي انتماء ما قبل وطني، وتصان فيه حقوق مختلف الجماعات الثقافية والتعليمية والروحية.

ما جرى التخلص منه حتى الآن هو الشعارات ولكن الاتجاه العام السابق ما يزال فعالاً دون تغيير جوهري ودون اقتراب من التوازن المطلوب في العلاقات الخارجية للبلاد

في البنود السابقة، وإذا حاولنا تقييم تموضعنا الحالي بين النظام القديم والنظام المنشود، فإن الواقع يقول: إننا ما نزال إلى حد بعيد ضمن فلك النظام القديم من حيث توزيع الثروة وطريقة التفكير الاقتصادية، وهنا نحاكم النظام السابق على أساس أفعاله لا على أساس شعاراته «الاشتراكية» التي لم يطبق منها شيئاً، بل طبق عكسها تماماً، والآن نرى سيراً سريعاً في الاتجاه نفسه الذي رسمه النظام تحت عباءة الدردري عام 2005.

ثالثاً: الجانب الوطني

	النظام القديم	النظام المنشود
1	شعارات بالجملة، والتطبيق الفعلي معاكس في معظم الأحيان، خاصة فيما يتعلق بـ«إسرائيل».	شعارات حقيقية، واقعية، وتطبيق حقيقي لصيانة حقوق البلاد وأرضها، انطلاقاً من توحيد أهلها بالدرجة الأولى، وإعدادها بما يلزم للدفاع عن حقوقها في كل المجالات.
2	علاقات قوية شكلياً مع الشرق، وصفقات من تحت الطاولة مع الغرب.	علاقات قوية ومتوازنة مع الشرق والغرب، دون التبعية لأي منهما، وبالاستفادة من التوازن بينهما.

في هذا الجانب أيضاً، يمكننا أن نلحظ أن ما جرى التخلص منه حتى الآن هو الشعارات، ولكن الاتجاه العام السابق ما يزال فعالاً دون تغيير جوهري، ودون اقتراب من التوازن المطلوب في العلاقات الخارجية للبلاد بما يضمن هوامش استقلال أعلى ضمن الصراع الدولي الطاحن.

محصلة

التقييمات المذكورة هنا، هي تقييمات أولية، ولكن الأهم هو الانتباه إلى أن تقييم عملية الانتقال، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار دائماً، نقطة الانطلاق «النظام السابق»، والنقطة الهدف «النظام المنشود»، وبهذه الطريقة فقط يمكن قياس مدى التقدم الفعلي في عملية الانتقال.

غياب السلطة الفاعلة في سورية... مأساة أمنية ومعيشية متفاقمة

في ظل ما تمر به سورية من أزمات متراكمة منذ عقود، يبدو أن البلاد تشهد اليوم مرحلة حرجة من التدهور الأمني والاجتماعي والمعيشي، تقف فيها السلطة عاجزة- أو غير مكترثة- أمام انفلات الأوضاع وتفكك البنية المجتمعية.

ففي الوقت الذي تتفاقم فيه المعاناة الاقتصادية والخدمية، تتكاثر ظواهر مقلقة مثل الخطف بهدف الفدية، وجرائم القتل بدوافع الثأر أو تصفية الحسابات، وحوادث السطو والسرقة التي أصبحت يومية في الكثير من المناطق.

تفشي الجريمة
انعكاس مباشر لغياب الدولة

إن تزايد عمليات الخطف والابتزاز في مختلف المناطق السورية لم يعد مجرد حوادث معزولة، بل تحول إلى ظاهرة تشير إلى فراغ أمني واسع. وعندما يشعر الأفراد أن لا جهة تحميهم، يصبحون عرضة للاستهداف من قبل مجموعات مسلحة تستغل هذا الفراغ لبسط نفوذها وتمويل نفسها عبر الفدية. وفي ظل ضعف الاستجابة الأمنية أو تواطؤ بعض العناصر مع هذه المجموعات، يزداد القلق الشعبي وتنتشر حالة من الرعب بين المدنيين. أما جرائم القتل لأسباب شخصية أو ثأرية عشائرية أو حتى سياسية، فهي بدورها تكشف عن تآكل هيبة القانون. إذ يغيب القضاء الفاعل، وتضعف مؤسسات المحاسبة، فيضطر الناس إلى اللجوء إلى أساليب الانتقام الذاتي، مما يعيد إنتاج العنف بشكل دوري ويهدد الأمن المجتمعي برمّته.

الأثر النفسي والمعيشي على المواطنين

هذا الانفلات لا ينعكس فقط في التهديد الجسدي للأفراد، بل ينعكس أيضاً في تدهور الشعور العام بالأمان، وفي اضطراب الحياة اليومية للناس.

الخوف من الخروج، من التنقل، من التفاعل الاجتماعي، كلها مظاهر تزداد رسوخاً في مجتمع يعيش تحت تهديد دائم.

بالمقابل، لم تفلح السلطة في اتخاذ خطوات حقيقية لمعالجة هذا الانفلات، بل يُلاحظ في كثير من الأحيان تقاعسها أو انشغالها بتثبيت سلطتها بوسائل أمنية قمعية بدلاً من معالجة جوهر الأزمة. وهذا ما زاد الطين بلّة، إذ يواجه المواطن السوري اليوم أزمات متداخلة تتمثل بالتالي: أمان مفقود، كهرباء وماء وخدمات معدومة، وغلاء معيشة يسحق الطبقات الفقيرة.

انهيار اقتصادي في ظل إدارة مشلولة

الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد تُعد أحد أكثر الأوجه المأساوية للوضع القائم. فقد أصبحت الأسعار ناراً لا تُطاق، بينما الرواتب بالكاد تفي بأبسط الاحتياجات. البطالة، وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وانهيار سعر العملة، كلها مؤشرات على انهيار اقتصادي شامل تُفاقمه الإدارة العاجزة عن وضع حلول حقيقية أو تنفيذ إصلاحات بنيوية.

مجتمع بلا سند

حين تغيب الدولة كمرجعية ضامنة للأمن، ومُيسّرة لحياة كريمة، تصبح حياة الأفراد عرضة للعنف، للذل، وللفوضى. وهذا ما يحدث في سورية اليوم، حيث تآكلت الثقة بين المواطنين ومؤسسات الحكم، وتحولت الدولة- في نظر كثيرين- إلى كيان مغيب أو متواطئ مع الفوضى، بدلاً من أن تكون راعية للاستقرار.

نهج اللا مبالاة والعجز

ما تعيشه سورية ليس مجرد أزمة سياسية أو اقتصادية، بل هو انهيار شامل في الوظائف الأساسية لأي دولة: حماية المواطنين، وتوفير شروط الحياة الكريمة، وضمان العدالة.

ومادامت السلطة ماضية في نهج اللا مبالاة أو العجز، فإن الوضع مرشح للمزيد من التدهور، فيما يدفع الشعب السوري وحده الثمن- من أمنه، من حريته، ومن مستقبله.

التصعيد الإقليمي وتداعياته على سورية... أزمة الطاقة في قلب العاصفة

لم تعد النزاعات الإقليمية شأناً محصوراً بجغرافيا محددة، ففي عالم مترابط تتقاطع فيه السياسة بالاقتصاد، بات أي صراع عسكري يترك أثره العميق حتى في أبعد الدول.

واليوم، يشهد الشرق الأوسط تصعيداً خطراً في التوتر، بعد عدوان الكيان الإسرائيلي على إيران، ما زاد من حدة الاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية وألقى بظلاله الثقيلة على اقتصادات هشة، في مقدمتها الاقتصاد السوري.

سورية في مواجهة موجة جديدة من الضغوط الاقتصادية

في ظل بنية اقتصادية ضعيفة، تعاني من تشوهات هيكلية مزمنة، يشكّل ارتفاع أسعار النفط عالمياً ضغطاً مزدوجاً على سورية.

فمن جهة، تتفاقم كلفة استيراد المحروقات، ومن جهة أخرى، تترجم هذه التكاليف مباشرة إلى زيادات كبيرة في أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلية، ما يُعمّق الأزمة المعيشية.

أسعار المحروقات انعكاس مباشر للتوترات الخارجية

تشير نشرة الأسعار الصادرة في 16 حزيران 2025 إلى ارتفاع في أسعار البنزين والمازوت والغاز: البنزين بلغ 11,000 ل.س- المازوت 9,500 ل.س- أسطوانة الغاز المنزلي 118,000 ل.س- أما الغاز الصناعي فبلغ 188,800 ل.س.

بالمقارنة مع الأسعار المسجّلة في أيار ومطلع حزيران، نلحظ أن الفارق السعري يتزايد بتسارع، وهو ما يعكس الأثر المباشر لتقلبات الأسواق العالمية على الداخل السوري.

فبحسب نشرة أسعار المحروقات بتاريخ 3 حزيران كان سعر البنزين 10,230 ل.س، وسعر المازوت كان 8,835 ل.س، وأسطوانة الغاز كانت 109,740 ل.س، بينما كانت الأسعار بتاريخ 15 أيار حسب الآتي: سعر ليتر البنزين 9,130 ل.س، سعر ليتر المازوت 7,885 ل.س.

أثر متسلسل يمتد من الطاقة إلى لقمة العيش

إن انعكاسات الأزمة لا تقف عند ارتفاع أسعار الوقود فقط، بل تمتد إلى بنية الاقتصاد السوري بأكملها وفق المحاور الرئيسية الآتية:

تضخم متسارع، فارتفاع كلفة الطاقة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ما يزيد الضغط على المستهلك ويقلّص قدرته الشرائية.

جمود في الاستثمارات، فالبيئة الإقليمية غير المستقرة تنفّر رؤوس الأموال، وتُعرقل أي مبادرات اقتصادية جديدة أو مشاريع استثمارية.

ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث ستجد الصناعة المحلية نفسها أمام تحديات مضاعفة، في ظل صعوبة تأمين الطاقة وغلاء مستلزمات التشغيل.

تراجع الخدمات الأساسية، فمع ضعف الموارد، تتباطأ مشاريع البنية التحتية، مما يؤثر سلباً على التنمية والاستقرار.

من الأزمة إلى السيناريوهات المستقبلية

إذا استمر التوتر الإقليمي على هذا المنوال، فإن الاقتصاد السوري مرشّح لمزيد من التراجع، ولا سيما في ظل غياب حلول داخلية ناجعة أو دعم خارجي فعال.

فمن دون خطوات إصلاحية جريئة، وتدابير طارئة لتأمين مصادر بديلة ومستمرة للطاقة والحد من النزيف المالي، سيبقى الوضع الاقتصادي عرضة للمزيد من الهزات والتراجع.

المطلوب سياسات وطنية متوازنة

تُظهر التطورات الأخيرة كيف يمكن لصراع إقليمي أن يتسبّب في اضطراب اقتصادي محلي حاد، وخصوصاً في بلد يعاني أصلاً من وهن اقتصادي مثل سورية.

ومن هنا، فإن تجاوز هذه المرحلة يتطلب إدارة اقتصادية مرنة، وسياسات وطنية توازن بين الاستجابة الفورية للأزمات وتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة للمواطن.

ضريبة مرور الشاحنات في الرحيبة... مخالفة مؤقتة أم تمهيد لتقنين دائم؟

انتشر على صفحات التواصل الاجتماعي بتاريخ 19 حزيران 2025 مقطع فيديو يظهر قيام عناصر البلدية في منطقة الرحيبة بريف دمشق بفرض ضريبة مرور على الشاحنات العابرة من أحد الطرق المحلية، ما أثار استياءً واسعاً بين المواطنين والسائقين وأعاد إلى الواجهة تساؤلات مزمنة حول واقع الجباية العشوائية ومدى قانونيتها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تعاني منها البلاد.

اللافت أن الاستجابة الرسمية لم تتأخر، حيث أصدرت محافظة ريف دمشق بتاريخ 20 حزيران توضيحاً أكدت فيه أن ما حدث كان «اجتهاداً فردياً» من قبل بلدية محلية، دون أي سند قانوني أو قرار صادر عن الجهات المختصة، وأنه قد تم إيقاف هذا الإجراء بناءً على شكوى رُفعت إلى المكتب الخاص «شعبة الشكاوى».

لكن، وعلى الرغم من أهمية سرعة التجاوب، فإن التوضيح نفسه يثير القلق من باب آخر. ففي ختامه وردت العبارة الآتية:

«تقرر إيقاف هذا الإجراء إلى حين صدور قرارات رسمية بهذا الشأن.»

وهنا تكمن الإشكالية الكبرى، فبدلاً من إلغاء هذا الإجراء بشكل نهائي باعتباره غير قانوني، جاء التعليق مؤقتاً، وكأن التوجه يميل نحو إيجاد صيغة قانونية لإعادة فرضه مستقبلاً!

الجباية العشوائية مخالفة قانونية وتعدٍّ على الدستور

إن فرض أي رسم أو ضريبة دون وجود قانون صادر عن السلطة التشريعية هو انتهاك صريح للقانون والدستور، ويفتح الباب أمام فوضى مالية لا تحكمها ضوابط، يُترك فيها للمجالس المحلية حرية فرض الضرائب كما تشاء وتحصيل الرسوم من المواطنين، بما يتجاوز صلاحياتها ويؤسس لنمط من الابتزاز غير المعلن.

ويُفترض أن طرق النقل، سواء كانت عامة أو محلية، تُعد من المرافق الخدمية الأساسية التي تُموّل من المال العام وتُوفّر لخدمة المواطنين والاقتصاد الوطني، لا أن تتحول إلى مصدر دخل إضافي للبلديات من خلال فرض رسوم مرور، وخاصة على الشاحنات التي تمثل شرياناً أساسياً للحركة الاقتصادية ونقل البضائع.

خشية مشروعة من تقنين غير مشروع

المخاوف اليوم لا تتعلق بما حدث في الرحيبة فقط، بل بما قد يأتي لاحقاً!

فحين يُترك باب «القرارات الرسمية» مفتوحاً، دون تعهّد واضح بمنع مثل هذه الممارسات مستقبلاً، يُصبح من المشروع أن نتساءل:

هل يتم التحضير فعلاً لتقنين هذا النوع من الرسوم وفرضها على طرقات أخرى؟

وهل سيكون ذلك مقدمة لتوسيع دائرة الضرائب غير المباشرة على حساب المواطن الذي يدفع– في نهاية المطاف– ثمن كل ذلك، سواء كمنتج أو مستهلك؟

في ظل الوضع المعيشي الصعب الذي تعاني منه الغالبية العظمى من السوريين، فإن أي عبء مالي إضافي يُفرض على قطاع النقل سينعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات، ليضيف عبئاً جديداً على كاهل المواطن المفقر، دون أن يقابله أي تحسن يُذكر في جودة الخدمات أو البنية التحتية.

غياب العدالة الاقتصادية والمحاسبة

السكوت عن هذه المخالفات، أو تسويغها بقرارات لاحقة، يعكس استمرار عقلية الجباية التي تعلو على مبدأ العدالة الاقتصادية.

فبدلاً من إصلاح الخلل الهيكلي في الإدارة المحلية وتحسين إيرادات الدولة من مصادر حقيقية، يتم اللجوء إلى أسهل الطرق: فرض رسوم على المواطن.

والأخطر من ذلك هو غياب المساءلة الحقيقية. فبينما وُصفت المخالفة بأنها «اجتهاد فردي»، لم نرَ أي إعلان عن محاسبة مسؤول أو توجيه إنذار أو اتخاذ إجراءات رادعة تمنع تكرار مثل هذه القرارات في بلديات أخرى.

خطوة إلى الوراء تحت غطاء القانون

ما حدث في الرحيبة، رغم صغره في الظاهر، يحمل دلالة رمزية كبرى، إنه إنذار بما قد يأتي.

فإيقاف الإجراء كان نتيجة ضغط شعبي سريع، لكن بقاء الباب مفتوحاً لتقنينه لاحقاً يبعث برسالة سلبية بأن المخالفة قد تُكافأ لاحقاً بصك قانوني.

المطلوب اليوم ليس إلغاء الضريبة غير القانونية فقط، بل إصدار توجيه مركزي واضح يحظر أي رسوم مرور على الطرق العامة دون قانون وطني صادر عن مجلس الشعب، فعليّ التمثيل، مع التأكيد على أن المواطن– لا الشاحنة– هو من يدفع الثمن، وأن القوانين يجب أن تُبنى لخدمته لا لإرهاقه.

سياسات نقدية مشوَّشة... من يدفع الثمن؟

في زيارة رسمية إلى محافظة درعا بتاريخ 14 حزيران 2025، صرّح وزير المالية، محمد برنية، بأن هناك توجهاً واضحاً لدى المصرف المركزي لاعتماد سياسة مالية تهدف إلى «تثبيت سعر الصرف» وتسهيل بيئة الاستثمار.

يُروَّج لهذا التوجه كخطوة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الحديث يغيب تماماً عن تفاصيل وآليات التنفيذ، وسط أزمة ثقة مستمرة مع المواطن، الذي بات يعلم جيداً من المستفيد الحقيقي من هذه «الاستثمارات» ومن السياسات التي تُبنى لأجلها.

ورغم تأكيد الوزير على أن هذه الخطوة تصبّ في «مصلحة الوطن والمواطن»، إلا أن الواقع يشي بعكس ذلك؛ إذ تفتقد هذه التصريحات لأي شرح حول انعكاس تثبيت سعر الصرف إيجاباً على معيشة السوريين، الذين يعيش معظمهم تحت خط الفقر، فيما تُربط هذه السياسات بوضوح بجذب رؤوس الأموال والاستثمار الخارجي.

تناقض وتخبّط في التصريحات الرسمية

لم تمرّ 48 ساعة على تصريحات وزير المالية حتى خرج محافظ مصرف سورية المركزي، عبد القادر حصرية، في مقابلة مع الفايننشال تايمز، ليعلن أن البلاد تتجه نحو «نظام تعويم مُدار» لسعر الصرف، وهو ما يتناقض جوهرياً مع ما تحدّث عنه برنية.

فبينما يُبشّر الأول بثبات سعر الصرف، يشير الثاني إلى تعويمه وفق آلية العرض والطلب، مع تدخل جزئي للمركزي لضبط التغيّرات الكبيرة.

فأيّ سياسة يتّبعها البنك المركزي فعلياً؟ وأيّ وعود على المواطن أن يصدّقها؟

هذا التضارب في الخطاب يعكس غياب استراتيجية واضحة، ويفتح الباب أمام شكوك مشروعة بشأن الجهة التي تُصاغ السياسات النقدية لأجلها، في وقت يغيب فيه أي تمثيل حقيقي لمصالح المواطن والصناعة المحلية والاقتصاد الوطني.

المركزي الغائب... والمضاربون يسيطرون

ما يزيد من خطورة الوضع هو أن المصرف المركزي، الذي يُفترض به أن يكون صمام أمان للاقتصاد، يبدو عاجزاً أو متفرجاً على تفاقم الأزمة.

فوفق التصريحات الرسمية، لا يمتلك المركزي احتياطياً كافياً من العملات الأجنبية يمكّنه من التدخل في السوق، كما لا يسيطر على الكتلة النقدية المتداولة، مما يُفقده أدواته الأساسية لضبط السوق.

في ظل هذا الغياب، يجد كبار المضاربين والسماسرة في السوق السوداء أنفسهم أصحاب القرار الحقيقي في تحديد سعر الصرف، بينما تُترك الصناعة والإنتاج والمواطن فريسة لتقلّبات غير منضبطة في الأسعار، وتدهور القوة الشرائية، وتزايد مستويات الفقر.

التثبيت... أم ربط العملة والتبعية؟

في ظل عجز الحكومة عن التدخل المباشر، يصبح الحديث عن «تثبيت سعر الصرف» مجرد شعار يُخفي وراءه اتجاهاً لتكريس ربط العملة الوطنية بالدولار أو سلة من العملات الأجنبية، ما قد يكرّس التبعية الاقتصادية ويقيّد السيادة النقدية.

فتطبيق سياسات شبيهة بسياسات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مثلاً، دون امتلاك الأدوات أو القدرة، لا يعني سوى مزيد من التقييد على سياسات الدولة، وتهميش أي إمكانية لمعالجة الأزمات بمقاربات محلية مستقلة.

تقشف، تضخم وتآكل ما تبقى من الأمل

من أجل «جذب المستثمر»، قد تلجأ الحكومة لتقليص ما تبقى من الإنفاق الاجتماعي، أو تكريس سياسة تجميد الأجور، حفاظاً على صورة مستقرة لسعر الصرف أمام الخارج، دون أدنى اعتبار للأثر الكارثي لذلك على الداخل.

وقد يقود هذا النهج أيضاً إلى مزيد من طباعة العملة دون غطاء، وهو ما سيُسرّع من وتيرة التضخم ويُنهك ما تبقى من الاقتصاد الحقيقي.

لا إصلاح دون إنتاج

محاولة امتصاص الغضب الشعبي بسياسات شكلية ومتناقضة لا تُعالج جذور الأزمة، بل تعمّق الفقر وتُعيد إنتاج الأزمات بأدوات قديمة.

وحدها العودة إلى اقتصاد إنتاجي حقيقي، مستقل عن الوصفات الجاهزة والتبعية للمؤسسات المالية الدولية، يمكن أن يُمهّد لطريق مختلف.

أما مصلحة المواطن، فلا تُقاس بالتصريحات، بل بمدى تحسّن الواقع المعيشي فعلاً، وهذا ما لا تضمنه السياسات الحالية.

رهان الشفافية والعدالة، نظام ضريبي جديد قيد الانتظار...

أن يُعمل على تحقيق التوازن بين العدالة الضريبية مع تجنب الجباية الجائرة، وإعادة توظيف الأموال المجباة كإيرادات للخزينة العامة في الإنفاق العام ليستفيد منها كل أفراد المجتمع بشكلٍ عادلٍ بمعزل عن أوضاعهم الطبقية، هكذا يفترض أن يكون النظام الضريبي الفعّال في أي دولة، كآلية قانونية منضبطة لإعادة توزيع الثروة بعدالة.

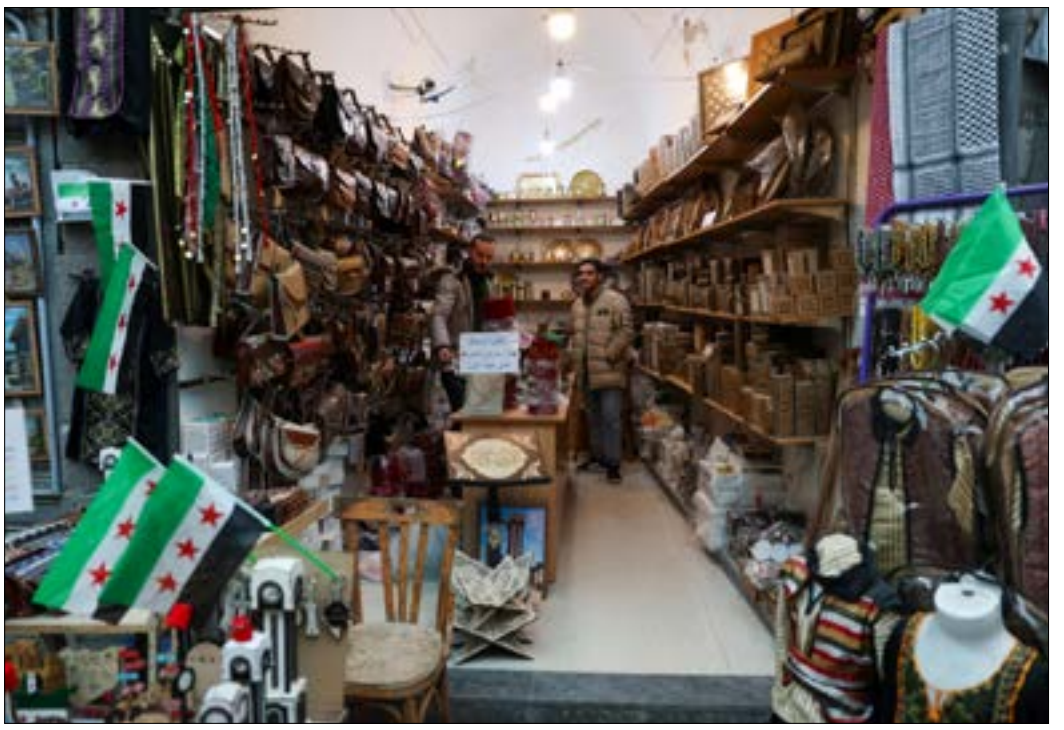

■ رهف ونوس

وهذا ما لا ينطبق على النظام الضريبي السوري، الذي آن له أن ينتهي من زمن الحلول الترقيعية، بتعديل نص قانوني هنا أو إلغاء لآخر هناك، أو حتى تعديل بعض القوانين ولعدة مرات!

فالمطلوب هو تغيير جذري وجوهري للنظام الضريبي لا شكلي، يجعله واضحاً، بسيطاً ومرناً، كذلك مرتبطاً بضرورات الواقع ويحقق أهدافه المفترضة.

والواضح أن المساعي الرسمية بهذا الصدد يُعلن عنها، لكنها لن تُصدق حتى يلمس السوريون نتائجها بعيداً عن جيوبهم التي أفرغتها عقود من الفساد.

فقد سبق لسلطة النظام البائد أن شكلت الكثير من اللجان من أجل إعادة النظر بالنظام الضريبي المطبق طيلة العقود الماضية، لكن لا نتائج ملموسة من هذه اللجان، حيث بقي الوضع على ما هو عليه، بل ازداد الأمر سوءاً!

خطوة إيجابية تعترف بأن النظام الضريبي غير متوازن وغير مناسب

بعد سقوط سلطة النظام جاء إعلان وزارة المالية بتاريخ 6 حزيران 2025 عن تشكيل لجنة الإصلاح الضريبي، بهدف مراجعة منظومة الضرائب والرسوم وإعداد نظام ضريبي جديد، كخطوة مهمة وإيجابية تعترف بأن النظام الضريبي الحالي غير متوازن وغير مناسب.

حيث تسعى اللجنة إلى تحقيق «نظام ضريبي تنافسي وعصري وواضح، يخدم احتياجات الاقتصاد السوري وازدهاره، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص عدد الضرائب والرسوم، وتحقيق الشفافية والعدالة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، والالتزام الطوعي، إلى جانب ترسيخ الشراكة مع القطاع الخاص والمسؤولية المجتمعية لدافعي الضرائب»، وهذا ما أكده وزير المالية «محمد يسر برنية» في تصريحاته المنقولة عبر وكالة سانا.

والملافت في اللجنة المُشكّلة هو التركيز الإعلامي على الخطوة التي وصفت بأنها غير مسبوقة بإشراك ممثلين عن القطاع الخاص، «ممثلين عن غرف التجارة والصناعة، وممثل للجامعات، إضافة إلى خبراء مستقلين، والاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية».

حيث تم اعتبار ذلك تطوراً إيجابياً، لكن بعيداً عن هذه المشاركة ومدى تمثيلها الفعلي للقطاع الخاص السوري بشكل عام، لم نلمح تمثيلاً عن المجتمع المدني الأوسع كالنقابات المهنية والعمالية مثلاً، أو حتى حضور قانوني مستقل، فمن المفترض أن يكون تمثيل هذه الشرائح هاماً أيضاً!

النظام الضريبي الحالي

في قراءة سريعة حول النظام الضريبي الحالي، فقد كانت توصف الحكومات المتعاقبة لسلطة النظام الساقط، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، بأنها حكومات جباية ونهب من جيوب المواطنين وليست حكومات رعاية، لكثرة الضرائب والتفنن في فرض مطارح ضريبية جديدة على مختلف شرائح المجتمع.

حيث يطبق نظام الضرائب النوعية «التي تقوم على أساس التمييز بين الدخول وفقاً لمصادرها ومن ثم إخضاع كل مصدر من مصادر الدخل لضريبة مستقلة»، مما جعله متخلفاً ومشوهاً وغير فعال، ويوسع انتشار الاقتصاد غير المنظم، والتهرب الضريبي، وتغول أنشطة السوق السوداء أيضاً، ناهيك عن ضعف قدرة الدولة في تحصيل الضرائب بكفاءة، والأهم الإعفاءات والامتيازات الضريبية الكبيرة والتسهيلات الممنوحة لكبار المستثمرين بموجب نصوص قانونية.

فأصحاب الدخل المقطوع من الموظفين، والمفقرين عموماً، كانوا يدفعون ضرائب «مباشرة وغير مباشرة» تفوق بنسبتها الضرائب على الشركات الكبيرة وحيتان الثروة، فعلى سبيل المثال فُرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على الجميع، الغني والفقير، بمساواة ضريبية غير عادلة بينهما، وبالتالي لا عدالة ضريبية تذكر في هذا النظام، بل مزيداً من العبء الضريبي على الغالبية المفقرة بشكل خاص.

الإصلاح المرتقب...

من المفترض أن تكون هذه الخطوة «الإصلاحية» بداية لبناء العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمواطنين، وفي هذا السياق يجب ألا ينظر إلى الضريبة كأداة لتحصيل الإيرادات فقط، بل كأساس لبناء علاقة جديدة بين الحكومة والمواطن عمادها الثقة والمساءلة، وجوهرها إعادة توزيع الثروة بعدالة.

ولنجاح عمل لجنة الإصلاح الضريبي هناك نقاط أساسية كتوصيات ومقترحات بحسب بعض الأخصائيين الاقتصاديين لإعادة النظر فيها، بالتعديل أو الإلغاء، بما يساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتبسيط النظام الضريبي، ومنها:

إلغاء كل الإعفاءات الضريبية، والإبقاء على تلك التي تحفز الاستثمار فقط، وخاصة في الإنتاج الحقيقي «الزراعي- الصناعي»، وللشركات الناشئة، وذلك بشروط محددة ولمدة مسقوفة زمنياً.

تخفيض ضريبة الأرباح للشركات الصغيرة والمتوسطة، وربط الحوافز الضريبية بمعايير التوظيف أو الابتكار.

العمل على إنهاء الازدواج الضريبي، وخاصة على السلع الأساسية.

مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، التي تعد أكبر خلل في النظام الضريبي الحالي، من خلال تعزيز الشفافية وتكريس الرقابة الإلكترونية.

العمل على تحقيق العدالة الضريبية وذلك بتبني الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة بشكل جدي وفعال.

تفعيل الضرائب البيئية والاستفادة من إيراداتها لدعم الطاقة.

اعتماد اللا مركزية الضريبية، بصلاحيات واضحة ومحددة وشفافة للسلطات المحلية، لتوظيفها في تمويل الخدمات والمشاريع التنموية المحلية.

فهل ستنجح اللجنة بتقديم مشروع إصلاح ضريبي حقيقي يضمن العدالة والشفافية والمساءلة، ويكون أداة فاعلة بإعادة توزيع الثروة بعدالة، أم إن الأمر لن يكون سوى فرصة جديدة لزيادة الجباية دون تحسين للأوضاع الاقتصادية والخدمية؟

إنقاذ التصنيع المحلي في مواجهة مدّ الاستيراد... الألبسة مثالاً

في ظل الأزمات التي تعصف بالاقتصاد السوري تبرز تحديات القطاع الصناعي كواحدة من أهم القضايا. فمن خلال ما قاله محمد دعدوش، عضو غرفة صناعة دمشق وريفها، عبر صحيفة الحرية بتاريخ 13 حزيران 2025، يمكننا استخلاص مجموعة من الصعوبات والمعيقات التي تواجه الصناعة المحلية، وتحديداً صناعة الألبسة.

■ سارة جمال

المصانع وفتح الأسواق

صرّح دعدوش بدايةً أن المصانع التي واصلت عملها خلال 15 عاماً أنهكتها الحرب، ولم تعد تملك ما يكفي من رأس المال للاستمرار في الإنتاج والمنافسة. خلق ذلك تناقضاً مع سياسة فتح الأسواق المتبعة أمام كل المنتجات بما فيها الألبسة المستوردة، وبرسوم جمركية منخفضة «4 دولارات للكيلوغرام».

كما يخلق هذا التناقض صراعاً بين ضرورة حماية الصناعات المحلية وتأمين البنية التحتية لاستمرارية عملها، وسياسة الانفتاح غير المضبوطة، التي تنعكس سلباً على قدرة المُنتَج المحلي على منافسة المستورد.

تكاليفٌ مرتفعة وإنتاج محدود

ساهم ارتفاع سعر الليرة في ارتفاع الأجور وأسعار حوامل الطاقة «كهرباء، غاز، فيول»، إلى جانب ارتفاع الضرائب، من دون زيادة فعلية في الإنتاج، ما شكل تحدياً للقطاع الصناعي.

فقد قوّضت زيادة تكاليف الإنتاج قدرة المصانع على المنافسة، وبالتالي لا يمكن تجاهل ضرورة تحسين الأجور لضمان حياة كريمة للعمال أو فصلها عن انتهاج سياسات ضرورية لدعم القطاع الصناعي على مستوى المواد الأولية والصيانة والبنى التحتية والتطوير التكنولوجي.

رعاية خاصة وليست «خصخصة»

أشار دعدوش إلى أن «الصناعة بحاجة إلى «رعاية خاصة» لفترة لا تتجاوزُ السنتين لاستعادة عافيتها.» وإن كانت «الرعاية» توفر حلاً مؤقتاً، إلا أنها لا تُغني عن إصلاحات هيكلية طويلة الأمد، بحيث تتحول إلى نقطة انطلاق لإعادة بناء الصناعة الوطنية، بما فيها من تحديث للتكنولوجيا وتحفيز لقوى الإنتاج، وإلا فإن الصناعة قد تعود إلى حالة الركود بمجرد انتهاء فترة «الرعاية».

أما الأسواق فقد أغرقت خلال الأشهر الأخيرة بالألبسة الجاهزة نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية على المستوردات، في وقت تتراجع فيه الصناعة المحلية، ويرافق ذلك غياب خطط واضحة للاستثمار التكنولوجي والتدريب لتحسين جودة المنتج، أو سياسات داعمة لتخفيض كلف الإنتاج.

معالجة التحديات

ما تم تأكيده هو ضرورة معالجة هذه التحديات لإعادة الصناعة السورية إلى ساحة المنافسة.

فهذه التحديات ليست معزولة، بل هي نتاج تفاعل بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، لا يمكن حلّها عبر معالجة مشكلة واحدة، بل لا بد من نهج يشمل سياسات حمائية، ودعماً مالياً وتقنياً، وإصلاحاً للنظام الضريبي، من دون إغلاق السوق أمام البضائع المستوردة، ما من شأنه أن يخلق نوعاً من التوازن بين المصالح المتعارضة.

صناعة النشر... من ترسيخ ثقافة الربح الى التطفيش

صدر في 15 حزيران 2025 تعميمٌ من وزارة الإعلام يحدد فيه شروط استصدار تراخيص جديدة، أو تجديد القديم منها، لمزاولة مهنة النشر، وأتى بعضها– وبالأخص التكلفة– صادماً للبعض ومجحفاً، لا يراعي الوضع الاقتصادي للناشر والمهنة.

■ فرح شرف

وقد أثار القرار جدلاً لغموضه وعدم مشاركة أصحاب العلاقة في صناعته.

وبالنظرة الأولى على التكلفة المعلنة لاستصدار الترخيص وهي 1200 دولار «أي نحو 12 مليون ليرة»، قد لا يبدو المبلغ كبيراً مقارنة بمشاريع أخرى أو ترخيص مشابه في بلدان مجاورة، ولكن يصطدم هذا الرقم بعدة تساؤلات.

الماضي القريب

إذا ما قارنا التكلفة اليوم بما كانت عليه في عام 2021 على سبيل المثال، نرى تناقضاً مع الواقع الاقتصادي، حيث كانت تكلفة استصدار الترخيص نحو 53 دولاراً، تُدفع مرة واحدة وصالحة مدى الحياة. فيما حددت وزارة الإعلام اليوم صلاحية الترخيص بخمس سنوات، في ظل غياب الشفافية أو المعلومات حول تكاليف وآليات التجديد.

والمفارقة أن كامل المعاملة سابقاً، أي استصدار الترخيص والسجل التجاري والتأمينات وعضوية في غرفة التجارة وحتى «الرشاوى»، لم تكن كلفتها مجتمعة تتجاوز الـ 100 دولار!

يُظهر هذا الفرق الكبير بين تكاليف الأمس واليوم انفصال القرارات الرسمية عن الوضع الاقتصادي وصعوباته، وتحييد الناشر عن دوره الوظيفي في المجتمع، وحصر العمل في القطاع الثقافي بقلّة من أصحاب رؤوس الأموال، فيما ينعكس ذلك بالضرورة على القراء والمهتمين، وخاصة المُفقرين؛ فقد تحول الكتاب إلى سلعة كمالية نظراً لتكلفته المرتفعة على هؤلاء.

زيادةٌ فلكية

هذه الزيادة، من 100 دولار تقريباً تُدفع لمرة واحدة إلى 1200 دولار كل 5 سنوات، ليست مجرد تغيير رقمي بل تحول نوعي في سياسة الترخيص، ليتحول من تشجيع للنشر بشروط معقولة إلى عقبة، ومن ترخيص بسيط إلى بيروقراطية مكلفة.

فإذا افترضنا أن ترخيصاً «مدى الحياة» يعادل 40 سنة «متوسط عمر دار النشر» فإن الكلفة السنوية على الناشر هي 2,5 دولار سنوياً، فيما تبلغ الكلفة السنوية وفق القرار الجديد 240 دولاراً!

وإذا ما احتُسبت أيضاً نسبة الزيادة الإجمالية على مدار 40 سنة، تتضمن 8 دورات، وافترضنا أن 1200 دولار تُدفع كل 5 سنوات، فإن التكلفة الإجمالية هي 9600 دولار، ونسبة الزيادة مقارنة بالتكلفة القديمة هي 9500%، أي إنها أعلى بـ 95 ضعفاً!

وهذا بدون احتساب بقية الرسوم، التي لم يُصرّح عن قيمتها بعد، بالإضافة إلى الضرائب السنوية طبعاً.

دعم الثقافة بين الشعارات والواقع

يرى العديد من المهتمين والعاملين في قطاع النشر أن هذه التكاليف غير مبررة، خاصة في ظل غياب الدعم الحكومي للقطاع، سواء عن طريق المِنَح أو دعم مواد الطباعة، أو غيرها من التسهيلات.

كما يُظهر فرض هذه القرارات– من أعلى، من دون حوار مع المشتغلين في القطاع والناشرين، وفهم آلية عمله ومشكلاته وصعوباته– أن المشكلة ليست مالية فحسب، بل منهجية.

إن لهذا التغيير النوعي آثار سلبية من أبرزها انهيار دور النشر الصغيرة وهروب من يقدر منها إلى بيئات أكثر دعماً وأقل صعوبات، ولا يُستثنى من ذلك الدور الكبيرة والعريقة في سورية، ما يذكرنا بسياسات «التطفيش» التي اتبعتها سلطة الأسد، حيث تكاثر الناشرون الذين استصدروا تراخيص في بلدان عربية، بالإضافة إلى الترخيص السوري، بالعشرات من الدور، بحثاً عن الدعم الأكبر والتكلفة الأقل والتسهيلات الأكثر.

النهب والاحتيال في أمبيرات الجزيرة

منذ حزيران 2024، ارتفعت أسعار الأمبيرات في الجزيرة السورية عدة مرات، من 6 دولارات للأمبير الواحد إلى 10 دولارات. وبعد سقوط السلطة، تراوحت أسعار الأمبيرات بين 12 و14 دولاراً.

■ مراسل قاسيون

ومع كل صعود أو هبوط في أسعار الصرف، لجأ أصحاب المولدات وشركاؤهم في البلديات إلى وضع السعر بالدولار تارة، وبالليرة السورية تارة أخرى، في قرارات أثارت استياء الناس.

فالسعر الرسمي كان 12 دولاراً، وفي شهر شباط قبض أصحاب المولدات الثمن بالليرة السورية ليصبح السعر الفعلي 14 دولاراً وأكثر. وفي بعض أحياء القامشلي، وصل السعر إلى 18 دولاراً للأمبير الواحد، كما في الحي الغربي.

في شهر أيار حدد السعر بـ 14 دولاراً، وفي حزيران بـ 165 ألف ليرة، ليدفع الناس 18 دولاراً وأكثر للأمبير الواحد، وذلك بحسب سعر صرف الدولار.

يحاول أصحاب المولدات والبلديات الاحتيال على الناس وتحقيق الربح الأعلى على حسابهم عبر اختراع مختلف الأساليب لمد اليد إلى جيوب الناس. وذلك من خلال الاستفادة القصوى من فروقات سعر الصرف، أضف إلى ذلك أن هناك من لا يلتزم أيضاً بالسعر الرسمي ويتقاضى أكثر من ذلك، فضلا عن التلاعب بساعات التشغيل بذرائع الأعطال ونقص المحروقات.

راكم أصحاب المولدات الثروات، وركبوا السيارات الحديثة والفارهة على حساب المواطنين، ففي حالة استقرار سعر الصرف تقدر أرباحهم التقريبية بآلاف الدولارات شهرياً، أما مع تخبط سعر الصرف، فإن ربحهم الشهري يصبح بعشرات الآلاف.

وضع جدول أسعار الأمبيرات

تصدر البلديات في مدن الجزيرة من وقت إلى آخر، جدولاً يفترض بأنه يحدد أسعار الأمبيرات، إلا أن هذه الجداول دائماً ما تأتي لصالح أصحاب المولدات، ليدفع المواطن الضريبة من جيبه.

أما في الحالات النادرة، التي تنص فيها هذه الجداول على خفض أسعار الأمبيرات، فإن أصحاب المولدات لا يلتزمون بهذه الجداول، مستفيدين في ذلك من غياب رقابة الجهات المسؤولة وجديتها، وبالتالي فإن هذه الجداول تبقى شكلية دون أي تأثير حقيقي، لتأتي كرفع عتب عن الجهات المعنية.

إن جداول الأمبيرات توضع دون أي دراسة لا للتكلفة التشغيلية الحقيقية، ولا للواقع الاقتصادي المعاش في الجزيرة، حيث الهوة الكبيرة بين الرواتب وتكاليف المعيشة، ما يشكل قيمة مضافة إلى جملة المصاعب المعيشية التي يتكبدها المواطن. كما أن هذه القرارات تبين بأن أصحاب هذه المولدات ومعهم أصحاب القرار يستهزئون بالمواطن الفقير، وكأنه لا يلحظ هذا الاستخفاف المتعمد بواقعه المرير!

نموذج «الاقتصاد الحر»

تعتبر تجربة المولدات المنتشرة في سورية نموذجاً مصغراً للخصخصة والاقتصاد الحر، الذي يسعى البعض إلى اعتماده كنموذج معمم للاقتصاد السوري، حيث تُظهر هذه التجربة مدى التأثيرات السلبية لخصخصة اقتصاد متهالك كالاقتصاد السوري، ولنا أن نتخيل أي واقع مأسوي سيعيشه المواطن السوري في حال تعميم خصخصة الاقتصاد!

فهل سيتم انتشال المواطن من تحت المقصلة التي يهددها به صاحب المولدة، وهي مقصلة فصل التيار الكهربائي عن كل من يحاول مناقشة موضوع سعر الأمبيرات مع أصحاب المولدات؟

وهل ستبقى الطاقة الكهربائية حبيسة الذرائع الرسمية لتبرير زيادة استحواذ القطاع الخاص «المحلي والأجنبي» على إنتاجها وتوزيعها؟!

شيطنة القطاع العام السوري...

يحمل كثير من السوريين صورةً نمطية سلبية عن القطاع العام، مفادها أنه قطاع مترهل وفاشل ومحكوم بالخسائر المزمنة. وتَعزَّز هذه الصورة عبر الخطاب الرسمي والإعلامي الذي دأب لعقود على وصف مؤسسات الدولة بـ«الخاسرة» وعديمة الجدوى. فلا يكاد يُذكر القطاع العام إلا مقروناً بمفردات مثل البيروقراطية والفساد وضعف الإنتاجية، مقابل تمجيد متزايد لدور القطاع الخاص. ومما رسّخ هذه النظرة أن الكثير من شركات ومصانع الدولة شهدت تراجعاً فعلياً في الأداء والخدمات خلال العقود الماضية، وانخفضت قدرتها التنافسية، الأمر الذي عزاه البعض إلى كون الملكية العامة بطبيعتها غير كفؤة اقتصادياً. وهكذا، ترسّخت فكرة أن القطاع العام في سورية عاجز تماماً عن تحقيق النمو أو الربح، وأن الاعتماد عليه مضيعة للموارد، مما ولّد قناعة شعبية بأن الحل هو التخلي عنه لصالح قوى السوق والخصخصة. ويغذي هذه القناعة واقع المعاناة اليومية للمواطن في الدوائر الرسمية المزدحمة والإجراءات الورقية المطوّلة، حيث باتت مفردات الترهل والجمود ملازمة لصورة الموظف الحكومي والمنشأة العامة في الذهن السوري.

■ **احمد الرز**

لكن هذه الصورة النمطية لم تنشأ من فراغ، بل تشكّلت نتيجة سياسات اقتصادية مدمّرة اتبعها النظام السوري السابق عبر عقود، استهدفت إضعاف القطاع العام وتهميشه لمصلحة نخب اقتصادية مرتبطة بالسلطة. فمنذ مطلع الألفية، بدأ النظام بتحويل نهجه الاقتصادي تدريجياً نحو ما سُمّي باقتصاد السوق المفتوح، عبر خطوات خصخصة مقنّعة وتسهيلات لمحظيّي النظام من رجال الأعمال. وكانت النتيجة تراجع دور الدولة في الاقتصاد بشكل حاد؛ إذ انخفضت حصة القطاع العام من الناتج المحلي إلى نحو الثلث فقط بحلول أواخر العقد الأول من الألفية. هذا التراجع الكبير ترافق مع عواقب اجتماعية كارثية، شهدنا انفجارها في عام 2011. وخلال الفترة السابقة لهذا الانفجار الاجتماعي، تكوّنت طبقة ضيقة من الأثرياء والمسؤولين النافذين الذين استفادوا من تحويل ملكية أصول الدولة إليهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فقد سيطرت شبكات محسوبة على النظام على قطاعات حيوية عبر الامتيازات والاحتكار، مما مكّن شخصيات يعرفها السوريون جيداً من التحكم بنسبة ساحقة من الاقتصاد السوري قبل الحرب عن طريق شبكة من الشركات الاحتكارية.

إلى جانب ذلك، ساهمت البروباغندا النيوليبرالية العالمية في ترسيخ القناعة بأن على الدول النامية، أو ما يسمى بدول العالم الثالث، تقليص دور الدولة الاقتصادي لتحقيق النمو. فقد رُوِّج عالميًا لـ«وصفة قياسية» تستند إلى الخصخصة وتقشف الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة، باعتبارها الطريق الإلزامي لتحديث الاقتصاد، وعممت الوصفات أن اتباع هذه السياسات هو دليل التزام أمام المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي. وهكذا تضافرت العوامل الداخلية والخارجية لتشكيل نظرة تتسم بالإجحاف للقطاع العام السوري، تختزل مشكلاته في كونه «حكومياً» فاشلاً بطبيعته، متناسيةً أن السياسات المتعمّدة لإضعافه هي التي أوصلته إلى هذا الحال.

هل كان القطاع العام السوري فاشلاً حقاً؟

يتجاهل الادعاء بأن القطاع العام السوري فاشل بالكامل ولا يمكن الاعتماد عليه سجلاً طويلاً من إسهامات هذا القطاع في النمو الوطني. حيث أولت الدولة السورية، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني عن الاحتلال الفرنسي، دوراً محورياً للمؤسسات العامة في الاقتصاد، وخاصة منذ النصف الثاني من الخمسينيات. وقد قامت الدولة حينها بمشاريع بنية تحتية كبيرة شملت بناء الطرق والموانئ وشبكات الري، فضلاً عن إطلاق مشروعات صناعية عاش الكثير منها فترة طويلة قبل تصفيته. وشمل ذلك بناء السدود لتوليد الكهرباء، وري مساحات زراعية شاسعة، كما أقيمت مصافي النفط ومعامل الأسمدة والحديد وغيرها ضمن القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى نقل البلاد نقلة نوعية في مجالات الكهرباء والزراعة والصناعة، ما كان له أثر مباشر في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وتؤكد الأرقام التاريخية أهمية القطاع العام في الاقتصاد السوري. فحتى عام 2011، ورغم كل ما تكبده الاقتصاد من خسائر نتيجة السياسات المتراكمة للنظام السابق، كان القطاع العام يُمثّل نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما أن مجموع العاملين في القطاع العام بلغ نحو 1,36 مليون عامل أي ما يعادل 27% من إجمالي القوى العاملة السورية.

تدحض هذه المؤشرات فكرة أن القطاع العام كيان هامشي أو عديم الوزن، فقد كان أكبر مشغّل في سورية، وعموداً فقرياً للاقتصاد الوطني خلال فترات السلم والأزمات على حد سواء. ورغم ما مرّ به من تحديات، صمدت الكثير من مؤسساته واستمرت في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. فعلى مدى عقود، اضطلعت مؤسسات القطاع العام بتأمين السلع الضرورية للمواطن بأسعار مدعومة، ولعل أبرز مثال هو الخبز والمواد التموينية والمحروقات والكهرباء.

وإلى جانب الغذاء والطاقة، وفّر القطاع العام خدمات حيوية في الصحة والتعليم، فقد أمنت الدولة عبر مستشفياتها ومراكزها الصحية – ورغم كل الملاحظات التي يمكن سردها حول وضعها المزري – علاجاً مجانياً أو شبه مجاني. وهذه السياسات أثمرت تحسّناً في المؤشرات الصحية للسوريين. وكذلك شهدت سورية ارتفاعاً كبيراً في نسب التعليم ومحو الأمية بفضل انتشار المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية المجانية. وبحلول مطلع الألفية، تجاوز معدل التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي 95%، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى مستويات تقارب 80% أو أكثر، بعد أن كان دون ذلك بكثير في منتصف القرن الماضي.

هذه المكتسبات الاجتماعية تحققت بقيادة وتمويل القطاع العام أساساً، وهي مكتسبات انتزعها السوريون انتزاعاً، وتجري محاولات متصاعدة منذ تسعينيات القرن الماضي لمصادرتها منهم.

وحتى خلال الحرب وما تلاها من عقوبات غربية جائرة، ظلت مؤسسات القطاع العام تؤمن الحد الأدنى من الخدمات. ولعل من الأدلة على صمود هذا القطاع أنه برغم كل محاولات تفكيكه على يد السلطة السابقة، إلا أنه ظل حاضراً. وبالتالي فإن التقييم الموضوعي يجب أن يفرّق بين إخفاقات ناجمة عن سوء الإدارة والفساد، وبين الحكم بإعدام الدور الكامل لهذا القطاع لمجرد أنه «عام».

وأجندة توزيع الثروة بالمقلوب

الفساد والتخريب المتعمد للقطاع العام

لا شك أن مظاهر الترهل والبيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام السوري اليوم هي واقع ملموس. لكن من الضروري فهم أن هذه المظاهر لم تكن حتمية بسبب الملكية العامة بحد ذاتها، بل هي نتيجة تراكم سياسات فساد ونهب ممنهج تعرض لها هذا القطاع على أيدي الطبقة الحاكمة وأزلامها لسنوات طويلة. فقد تعمّد النظام السوري السابق تجريف مؤسسات القطاع العام ونهبها المستمر بأساليب متعددة، مما قاد إلى إضعافها من الداخل.

كما أن تفضيل الولاء الحزبي والأمني في المناصب القيادية للقطاع العام خلق شريحة من المديرين الفاسدين غير الأكفاء تولت قيادة دفة المؤسسات، الأمر الذي كرس أسلوب إدارة عقيم يقوم على تنظيم عمليات النهب لمصلحة النخبة الاقتصادية والخوف من المبادرة. وبمرور الزمن، تراكمت الإجراءات البيروقراطية المعقدة كوسيلة لابتزاز الناس ولتعويض فقر الأجور بالنسبة لموظفي القطاع العام الذين تحول الفاسدون الصغار منهم إلى «ملطشة» للسلطة كلما أرادت القول إنها تكافح الفساد. هكذا نشأت حلقة مفرغة من الترهل والفساد الداخلي أفقدت القطاع العام قدرته على العمل بكفاءة وتقديم خدمات جيدة، لكن المسؤولية الأولى عن ذلك تقع على عاتق سياسات السلطة التي كرست هذه الثقافة ولم تتصدَّ لها.

وإلى جانب الفساد الإداري، تعرّضت مؤسسات القطاع العام لعمليات نهب منظم للموارد والأصول على أيدي متنفذين. والعديد من الشركات الحكومية خُلقت أو استمرت فقط كواجهات لتسهيل اختلاس الأموال العامة، بدلاً من أن يكون لها نشاط اقتصادي حقيقي. كما أن السيطرة الفعلية للفاسدين الكبار على القطاع العام سمحت بتسريب الأموال عبر عقود مشتريات وهمية أو مبالغ فيها، تذهب أرباحها لجيوب مسؤولين وشركائهم من القطاع الخاص. والنتيجة كانت مشاريع متعثرة أو بجودة متدنية رغم التكلفة العالية، فخسر المال العام مرتين: مرة في الهدر المالي ومرة في سوء المخرجات.

هؤلاء الفاسدون الكبار الذين تغوّلوا في السيطرة على مفاصل الاقتصاد عبر عقود، كانت لهم مصلحة مباشرة في إضعاف القطاع العام بل وتفكيكه إن أمكن، وذلك تمهيداً لإحلال مصالحهم الخاصة مكانه. فمنذ تصاعد سياسة «الانفتاح» الاقتصادي و«اقتصاد السوق المفتوح» خلال النصف الأول من العقد الماضي، بدأنا نشهد ظاهرة الخصخصة المقنّعة لممتلكات الدولة. وتم ذلك بأساليب متعددة مثل الشراكات مع القطاع الخاص كخطوة نحو منح الامتيازات الحصرية، حيث جرى تحويل أصول حكومية إلى القطاع الخاص تحت ستار عقود تشغيل أو استثمار طويلة الأجل تحولت لاحقاً لملكية خاصة، كما الحال مع شركات الاتصالات التي حولت أرباح خدمات الهاتف الخلوي من خزينة الدولة إلى حسابات شخصية.

بهذه الطريقة تكوّنت عبر السنوات شبكة مصالح خاصة متغلغلة داخل الدولة، ترى في استمرار القطاع العام القوي عقبة أمام هيمنتها المطلقة على الاقتصاد. فكل منشأة عامة ناجحة كانت تُعتبر فرصة استثمار ضائعة لهؤلاء إن لم يستولوا عليها. ولذلك عملوا على تهميش وتخريب أي مؤسسة عامة رابحة تمهيداً للاستحواذ عليها. وفي كثير من الحالات، عندما يشتد عجز الشركة العامة وتصبح «خاسرة» بنظر الرأي العام، يأتي الحل الذي يطرحه المنتفعون وهو خصخصتها أو إغلاقها بالكامل.

هل هذا واقع القطاع العام في العالم؟

الزعم القائل بأن الحداثة الاقتصادية تتطلب إنهاء دور الدولة هو ادعاء يدحضه واقع العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فالتجارب الدولية الناجحة تظهر أن القطاع العام القوي يمكن أن يكون رافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وليس عائقاً له.

تعد الصين نموذجاً واضحاً لكيفية توظيف القطاع العام في تحقيق نهضة اقتصادية هائلة والقضاء على الفقر المدقع. فمنذ أواخر السبعينات، تبنّت الصين سياسة «الإصلاح والانفتاح»، لكنها فعلت ذلك دون التفريط بسيطرة الدولة على الركائز الأساسية للاقتصاد. حيث ما زالت الشركات المملوكة للدولة تمثل عماداً في قطاعات استراتيجية كالصناعة والطاقة والمصارف، وتعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص تحت توجيه الدولة. وقد أثمرت هذه المقاربة عن نتائج غير مسبوقة في التاريخ، إذ انتُشل نحو 800 مليون إنسان من الفقر في الصين خلال 40 عاماً فقط. وهذا الرقم الهائل يمثل نحو 75% من إجمالي من خرجوا من دائرة الفقر عالمياً في الفترة ذاتها. ويعود الفضل في ذلك إلى استثمارات حكومية ضخمة في البنية التحتية وخلق الوظائف والتعليم والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، قادت الدولة مشاريع بناء مئات المدن الجديدة وتحديث الأرياف النائية وربطها بشبكات المواصلات الحديثة، مما فتح أسواقاً وفرص عمل لم تكن لتتحقق دون تدخل حكومي.

كما أطلقت برامج استهداف الفقر بقيادة الأجهزة الحكومية وبمشاركة شركات عامة لتطوير المناطق الأشد حرماناً. وقد أكدت تقارير البنك الدولي أن الاستثمار العام في البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية في الصين كان عاملاً حاسماً في تحسين مستوى المعيشة الفقراء. كذلك حافظت الصين على قطاع عام زراعي داعم لصغار الفلاحين عبر الإرشاد الزراعي والقروض والإمدادات بأسعار مدعومة، ما ساهم في تحقيق أمن غذائي لقرابة خمس سكان العالم. هذه المنجزات كلها برهنت أن الدولة النشطة يمكنها توجيه دفة النمو بشكل شامل ليشمل شرائح المجتمع كافة، بدلاً من ترك آليات السوق وحدها التي كثيراً ما تخلّف فوارق طبقية واسعة.

في الضفة المقابلة، كثيراً ما يُشار إلى دول أوروبا الغربية بوصفها اقتصادات سوق متقدمة، لكن يغيب عن البعض أن هذه الدول بنيت على دور حكومي فاعل في الاقتصاد. تتبع ألمانيا مثلاً نموذج اقتصادها الخاص الذي صُمّم بعد الحرب العالمية الثانية. وفي قلب هذا النموذج إنفاق اجتماعي عام على الرعاية الصحية والتعليم والتأمينات الاجتماعية. بلغ الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في ألمانيا نحو 1,25 تريليون يورو عام 2023، أي ما يعادل 30% من ناتجها المحلي! وقد ساهمت هذه السياسة في إبقاء معدلات الفقر منخفضة نسبياً. أما فرنسا، فهي تُعرف تاريخياً بتدخل الدولة القوي في الاقتصاد، لدرجة أن 55% من إجمالي الناتج المحلي يُعاد توزيعه عبر سياسات عامة ذات طابع اجتماعي «كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ومعاشات التقاعد وإعانات البطالة وغيرها». هذا يعني أن أكثر من نصف ثروة البلاد تمر عبر القنوات الحكومية لتعود خدمات ومنافعَ للمواطنين. ولهذا نرى الأوروبيين حريصين حتى اليوم على إبقاء نظام الرعاية الاجتماعية قائماً رغم الضغوط النيوليبرالية، فكلما حاولت الحكومات تقليص الإنفاق الاجتماعي بشكل جائر تصدى الناس لها بقوة «كما حدث في فرنسا خلال السنوات السابقة باحتجاجات واسعة ضد ما سميت بإصلاحات التقاعد وتقليص دور الدولة».

وحتى في أمريكا الشمالية أيضاً لعب القطاع العام دوراً جوهرياً، وإن اختلفت المقاربات. في كندا، تتبنى الدولة نهجاً أقرب للنموذج الأوروبي في كثير من الجوانب الاجتماعية، مع المحافظة على اقتصاد سوق مفتوح. وتتميّز كندا بنظام صحي عام شامل «Medicare» تموله الحكومة ويغطّي جميع المواطنين، ما جنب السكان همّ تكاليف العلاج الباهظة وساهم في جعل الصحة حقاً للجميع. وكذلك تستثمر الحكومة الكندية بكثافة في التعليم وبرامج دعم الأسر «مثل إعانات الطفل والإسكان الاجتماعي». وقد أثمرت هذه السياسات في السنوات الأخيرة عن خفض معدلات الفقر بشكل ملموس. وفق الإحصاءات الرسمية، انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر في كندا من 14,5% عام 2015 إلى 10,1% عام 2019، ثم إلى نحو 6,4% فقط عام 2020.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الصورة النمطية عن اقتصاد يقوم على «المبادرة الخاصة المطلقة»، فإن دور الدولة كان حاسماً في محطات عديدة لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي. فحتى يومنا هذا، تظهر الدراسات أنه لولا التحويلات الحكومية عبر الضرائب والدعم، لتضاعفت معدلات الفقر الأمريكية تقريباً. وهذا يعني بالملموس أن عشرات الملايين من الأمريكيين يعتمدون على شبكة الأمان التي توفرها الدولة «مثل الضمان الاجتماعي الذي ينتشل وحده قرابة 27 مليون مسن من الفقر كل عام».

«باندا» بدلاً من الدولار؟ هل تشكل الصين مستقبل القروض الدولية؟

من بين جميع دول العالم، يُفترض أن تكون الصين الأدرى بخطورة الجوانب السلبية الكامنة في الإقراض الخارجي. ففي القرن التاسع عشر، دعمت بنوك بريطانية مثل بنك «هونغ كونغ وشنغهاي HSBC» تجارة الأفيون مع الصين. وقد استخدمت القروض الناتجة عن هذه التجارة لانتزاع الفضة من الصينيين. وعندما ثار الصينيون ضد هذه الترتيبات المالية الطفيلية، أشعل البريطانيون حرب الأفيون الأولى لحماية مصالحهم المصرفية في الصين.

■ فيليب بيلكنغتون
ترجمة: عروة درويش

أما اليوم، فقد أصبحت الصين من أقوى الاقتصادات في العالم، وبدأت الحكومة الصينية تدرك أن هذا يمنحها نفوذاً مالياً هائلاً في مناطق أخرى من العالم. وبفضل قدرتها الصناعية الضخمة وحجم تجارتها الواسع، فمن المحتَّم أن تتحول عملة الرنمينبي «اليوان» إلى واحدة من العملات الرئيسية على الساحة الدولية. لكن، وكما تقول المقولة الشائعة بالإنكليزية: «كلما زادت القوة، زادت المسؤولية»، فإذا كانت الصين تنوي الوفاء بوعدها بتقديم نموذج بديل للعولمة، فإنّ عليها أن تتصرف بحذر في استخدام قوتها الجديدة في مجال الإقراض والعملة.

مرّ مسار التمويل العالمي بالعديد من المحطات، فقد مضى زمن كانت فيه بريطانيا تهيمن على التمويل العالمي. كان مصير الجنيه الإسترليني مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمكانة الإمبراطورية البريطانية، وبحلول أزمة السويس عام 1956، كانت الرسالة الأمريكية واضحة: بريطانيا أصبحت بلداً مثقلاً بالديون ولاعباً تابعاً في النظام المالي العالمي، والبنوك البريطانية ستتراجع إلى دور ثانوي. بعد الحرب العالمية الثانية، تولت أمريكا الدور القيادي في القطاع المصرفي العالمي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تستخدم قوتها المالية بالطريقة المباشرة التي انتهجها الإمبرياليون البريطانيون في السابق، فإنّ سمعة الإقراض الأمريكي المبني على الدولار قد تدهورت مع مرور الزمن – خاصة في بلدان الجنوب العالمي. المشكلة الأساسية فيما يُعرف عادة «بالإقراض بالعملة الصعبة»، هي أنه قد يضع الدول ذات الأنظمة المالية الضعيفة في فخ ديون يصعب الخروج منه. ففي العادة، تمتلك هذه الدول عملات تميل إلى الانخفاض في قيمتها مع مرور الوقت، مما يجعل الإقراض بتلك العملات محفوفاً بالمخاطر، ويتطلب رفع أسعار الفائدة لتعويض التآكل في القيمة. في المقابل، فإن القروض المقدّمة بعملات صعبة مثل الدولار تكون أكثر جاذبية بسبب انخفاض أسعار فائدتها.

لكن ما يحدث عندئذ هو أنه إذا انخفضت قيمة العملة المحلية للدولة المقترضة، يصبح سداد القروض أصعب بكثير. وإذا تراكمت القروض، قد تجد الدولة نفسها خاضعة تماماً للبلد المانح. وبخلاف النظام البريطاني المدعوم بأساطيل البحرية الملكية – كما اختبرته الصين في القرن التاسع عشر – فإن الولايات المتحدة لم تلجأ للقوة العسكرية المباشرة كوسيلة رئيسية لتحصيل الديون، بل اعتمدت على مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي لممارسة الضغوط على الدول المدينة، مما يضعها في حلقة مفرغة من التدهور الاقتصادي.

العملة بوصفها أداة تجارية

وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، انخفضت حصة الدولار من احتياطيات النقد الأجنبي في العالم إلى أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من 30 عاماً، وهو ما يعكس بداية التراجع في مكانة الدولار.

في هذا السياق، بدأت الصين في تجربة إقراضها الخاص بالعملة الصعبة. تتمتّع «سندات الباندا» بالعديد من المزايا نفسها التي توفّرها القروض الدولارية، وهناك أسباب قوية للاعتقاد بأن القروض المقوّمة بالرنمينبي ستبدأ تدريجياً في أخذ مكانة القروض بالدولار. مع فقدان الدولار لمكانته كعملة احتياطية عالمية، وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، أصبحت القروض الدولارية أقل تنافسية، وبدأ المقترضون يبحثون عن بدائل. وبفضل الابتكار التكنولوجي المتسارع، والتضخم المنخفض، والفائدة المتدنية، فإن الصين مؤهلة لأن تكون مصدراً أكثر جاذبية للتمويل.

لكن على الصين أن تسأل نفسها: كيف تنوي استخدام هذه القوة؟ فهي اليوم تُعرف كقوة صناعية عظمى، وهذه السمعة أكسبتها احتراماً دولياً واسعاً. فهل تريد أن تخاطر بهذه السمعة، وتتحول إلى دولة تمارس الإقراض الجشع؟

إذا أدارت الصين قوتها المالية بحكمة لخدمة التنمية في جميع أنحاء العالم لن يُنظر إلى عملتها كأداة لزعزعة الاستقرار أو الإغراق في الديون

في الاقتصاد الماركسي، هناك تمييز مهم بين «دوران السلع» و«دوران النقود». دوران السلع هو استخدام المال والتمويل لتعزيز الإنتاج والتجارة، وهذا هو النموذج الذي تتبعه الصين حالياً. أما دوران النقود، فهو تراكم المال لغرض المال نفسه، وهو ما يجعل العملية الإنتاجية خاضعة بالكامل لمن يمتلكون قدرة خلق المال.

قررت الحكومة الصينية إعطاء الأولوية في الداخل لدوران السلع، مدركة أن إعطاء الأولوية لدوران النقود يمكن أن يؤدي إلى تفريغ الاقتصاد من مضمونه الإنتاجي – أي تفادي ما حدث في الولايات المتحدة. ومع انفتاح الصين على العمل المالي الخارجي، عليها أن تقرر ما إذا كانت تريد تصدير نموذجها القائم على دوران السلع، أم أن تنزلق إلى تكرار أخطاء النموذج القائم على تدوير المال.

بداية جديدة

كيف يمكن تجسيد هذا الخيار على أرض الواقع؟ الجواب يكمن في توظيف القوة المالية الصينية الناشئة لتعزيز تنمية الاقتصادات الأخرى، بدلاً من توريطها في فخاخ ديون يصعب الخلاص منها. ولتحقيق ذلك، يجب على الصين أن تنشئ نظام إقراض خارجي يأخذ في الحسبان أن الدول النامية غالباً ما تمر بتقلبات في قيمة عملتها، وأن تُصمم أدوات التمويل وفقاً لهذه الحقيقة، لا أن تعاقب هذه الدول عليها.

البداية تكمن في الاعتراف بأن المال، بحد ذاته، ليس مهماً. ففي الاقتصاد السليم، يكون المال مجرد وسيلة لتحقيق أهداف إنتاجية وتجارية. وبالتالي، يجب ألا تُقيَّم القروض الخارجية الصينية بمدى الربح المالي المباشر، بل بمدى قدرتها على تعزيز التجارة والإنتاج في الدول المقترضة.

لنفترض مثلاً أن الحكومة الصينية قررت بناء خط سكة حديد يربط بينها وبين دولة مجاورة، لما لذلك من أثر تحفيزي على التجارة. ثم تفاوضت مع تلك الدولة حول التمويل. وإذا كانت التكلفة المتوقعة 25 مليار رنمينبي، وكانت الدولة تعاني من عملة تميل إلى الانخفاض، فإن المطلوب هو قرض منخفض الفائدة، مقوّم بالرنمينبي، ولكن يجب أن يتضمن بنداً في العقد ينص على أن أي انخفاض كبير في قيمة العملة لدى الدولة المقترضة سيؤدي إلى تعديل شروط السداد.

هذا النوع من الترتيبات يخلق نظاماً عادلاً، ويعترف بأن تراجع قيمة العملة غالباً ما يكون خارج إرادة الدولة، حتى وإن كانت ملتزمة بسداد ديونها. وإذا لم تعترف الصين بهذه الحقيقة، فإنها قد تقع في فخ الإقراض الاستغلالي. أما إذا أدركت أن غاية الإقراض الخارجي هو تعزيز الإنتاج والتجارة، فستكون قادرة على استكشاف فرص حقيقية في دول أخرى، وتوفير تمويل مرن وغير استغلالي، يركّز على دوران السلع لا دوران النقود.

وما دامت هذه القروض تُستخدم في استثمارات استراتيجية، فإنها لن تضعف مكانة الرنمينبي، بل على العكس ستقويها. إذ ستُساهم في توسيع استخدام الرنمينبي عالمياً، وتُعزز من استخدامه كعملة للتجارة. فمثلاً، في مشروع السكك الحديدية السابق، سيبدأ مبلغ 25 مليار رنمينبي في التدفق داخل اقتصاد الدولتين المعنيتين، وسرعان ما سيجد المورّدون المحليون أنفسهم يتعاملون بهذه العملة، ويبدؤون باستخدامها في أنشطتهم التجارية.

ومع تراكم أرصدة الرنمينبي في هذه الدول، ستبدأ الشركات المحلية بالاقتراض بالرنمينبي بشكل طبيعي، خاصة إذا كانت مداخيلها مقوّمة به، مما يُلغي مخاطر تقلب سعر الصرف، ويُسهّل استخدام عقود تمويل تقليدية غير خاضعة للرقابة الدقيقة التي تتطلبها القروض الاستراتيجية. بهذه الطريقة، سيتشكل سوق إقراض خاص بالرنمينبي في الخارج، من خلال القطاع الخاص، دون تدخل مباشر من الدولة.

مع تراجع هيمنة الدولار وارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية، ستجد الصين نفسها تمتلك قوة مالية متزايدة عالمياً. وإن لم تُحسن إدارة هذه القوة، فقد تنزلق تدريجياً إلى مصير الدول الإمبريالية السابقة، وتُصبح نموذجاً جديداً للإقراض الاستغلالي الذي يدمّر اقتصادها عبر تغليب دوران النقود على دوران السلع.

لكن إذا أحكمت الصين سيطرتها على هذا النظام وأدارته بحكمة، فستتمكن من تسخير قوتها المالية لخدمة التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وحينها، لن يُنظر إلى الرنمينبي في الأسواق الدولية كأداة لزعزعة الاستقرار أو الإغراق في الديون، بل كرمز للتنمية والنمو والازدهار. وذلك سيكون هو الوجه الحقيقي «للإقراض الخارجي بطابع صيني».

حرائق اللاذقية... مسلسل سنوي يتجدد والخسائر تتراكم

تشهد محافظة اللاذقية وريفها في كل عام موجة متكررة من الحرائق، التي تتوزع بين الغابات الكثيفة والأحراش والمناطق الزراعية والسكنية، ويأتي حزيران 2025 ليؤكد أن مسلسل الحرائق السنوي لا يزال مستمراً، تاركاً خلفه أضراراً واسعة في الطبيعة والاقتصاد وحتى الحياة اليومية للسكّان.

أرقام ونقاط انتشار الحرائق خلال حزيران

شهدت اللاذقية خلال النصف الأول من شهر حزيران الحالي تصاعداً حاداً في عدد الحرائق، ووفق بيانات الدفاع المدني ووسائل إعلام محلية، فإن أبرز الحوادث كانت على النحو الآتي:

17 حزيران: سجلت فرق الإطفاء 47 حريقاً في يوم واحد، 28 منها اندلعت في محافظة اللاذقية وطرطوس، شملت مساحات زراعية وأعشاباً يابسة، إضافة إلى منازل وخزانات كهرباء.

18 حزيران: تواصلت الحرائق في مناطق متفرقة من الريف، وارتفع العدد الكلي الذي تعاملت معه الفرق منذ بداية العام إلى أكثر من 560 حريقاً، ما يعكس تصاعداً خطِراً في وتيرة الانتشار.

19 حزيران: نشب حريق كبير في منطقة كلماخو، عملت وحدات الإطفاء على احتوائه بمساعدة الأهالي.

20 حزيران: اندلعت حرائق واسعة في مناطق القطيلبية، عين القنطرة، وخان الجوز، واستغرقت عمليات الإخماد أكثر من 24 ساعة بفعل الرياح والحرارة المرتفعة، ولا تزال فرق الدفاع المدني تراقب المنطقة لمنع إعادة الاشتعال.

صعوبات ومعيقات تواجه فرق الإطفاء

رغم الاستجابة السريعة للحرائق، فإن فرق الإطفاء تواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تؤثر على فاعلية السيطرة على النيران، أبرزها:

التضاريس الوعرة في المناطق الجبلية، مما يصعّب وصول الآليات والعناصر إلى بؤر النيران.

الرياح الشديدة ودرجات الحرارة العالية، التي تؤدي إلى تسريع انتشار اللهب وصعوبة عزله.

غياب البنية التحتية الوقائية مثل الخطوط النارية الفاصلة بين الغابات والمزارع.

مخلفات الحرب، مثل الذخائر غير المنفجرة، التي تمنع دخول بعض المناطق وتعرّض فرق الإطفاء للخطر.

نقص التجهيزات، إذ تعاني بعض المراكز من قلة الآليات المتخصصة أو خزانات المياه الكافية.

الحرائق بين الإهمال والفعل العمد

لا تقتصر أسباب هذه الحرائق على العوامل الطبيعية فقط، بل تشير مصادر محلية وحقوقية إلى أن بعضها مفتعل!

الحرائق المفتعلة تتم أحياناً بهدف الاستفادة من المساحات المحروقة لاحقاً في الاستثمار غير القانوني أو التوسع الزراعي، أو للاستفادة من التعويضات في بعض الحالات.

عوامل طبيعية كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة والشرارة الكهربائية الناتجة عن الأعمدة المكشوفة.

الإهمال، مثل إشعال النار عشوائياً في الأراضي الزراعية أو رمي أعقاب السجائر.

الخسائر البيئية والإنسانية

الخسائر الناجمة عن هذا المسلسل المتكرر لا تقتصر على الأشجار والغابات فقط، بل تشمل أيضاً ما يلي:

فقدان غطاء نباتي واسع، ما يؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي وتدمير الموائل الطبيعية للكائنات.

تراجع المخزون الحراجي الوطني الذي يعد عنصراً رئيسياً في التوازن البيئي ومحاربة التغير المناخي.

تأثير مباشر على السكان نتيجة تصاعد الدخان والأخطار الصحية والنفسية.

خسائر اقتصادية كبيرة للمزارعين وأصحاب الأملاك، خاصة مع احتراق المحاصيل والبنى التحتية.

الحريق مستمر والمحاسبة غائبة

تكرار الحرائق بهذا الشكل السنوي يفرض سؤالاً ملحاً: إلى متى يستمر هذا النزيف البيئي؟

فما لم تُعالج جذور الأزمة عبر محاسبة المتسببين، ورفع الجاهزية اللوجستية، وتفعيل دور الرقابة البيئية، فإن الغابات والأحراش ستبقى تحترق كل صيف، والخسائر ستتراكم على حساب الطبيعة والإنسان معاً.

ربّة البيت عم تنكسر بالحبة.. حتى الحبة صار إلها سعرين!

بالسوق، صار المشهد بيكسر القلب والظهر سوا... ستات البيوت بأواخر الشهر... وأوله كمان... عم يدوروا بالحارات وعلى البسطات بإيد ماسكة كيس وإيد عم تحسب كل ليرة.

ما عاد في شي اسمه كيلو... صار فيه «حبة بندورة.. حبتين خيار... كوساية صغيرة... فليفلة لو سمحت» وإذا كان في مجال بيضتين تلاتة... مو طبق.

هالطريقة بالتسوق مو شطارة... ولا اقتصاد منزلي... هي انكسار.

انكسار يومي للكرامة... للقدرة... للمعنويات.

أم عم تحاول تلم لقمة لأولادها بدون ما تبين إنه ما معها... عم تطبخ بحسابات دقيقة متل الميزان... وبتختصر كل شي إلا حبها لأولادها.

بس القهر الأكبر إنو حتى بالحبة صار في جشع واستغلال!

يعني مثلاً: طبق البيض سعره 23 ألف... بس إذا الأم بدها 5 أو 10 بيضات لأنها ما معها سعر الطبق؟ البياعة بيقولولها: «البيضة بـ 1000 ليرة»، يعني الطبق صار بـ 30 ألف! وكأنو الفقير لازم يدفع أكتر لأنه فقير.

حكي ستات البيوت هي شهادات من الواقع... ومن قلب وجع السوق.

أم خالد: مبارح وقفت قدام البياع عشر دقايق عم فكر إذا بدي آخد حبتين بندورة ولا بيضتين... معي 3000 ليرة... وما بدي أرجع عالبيت فاضية.. حالياً الطبخة بلشت تنطبخ عالورقة قبل الغاز!

أم حسام... أم لخمسة أطفال... قالت: يا ريت فيني آخد كل شي بالكيلو متل قبل... بس هلق عم قسّم كل شي بالحبة... البيض صرنا نشتريه بالبيضة... وبس قلت للبياع: غالي! رد عليي بكل برود وقال: اللي ما معو لا يشتري! طيب إذا الفقير ما بيقدر يشتري حتى بالحبة... شو يعمل؟!

أم يوسف تقول: يا ريت في حدا يسمع صوتنا... نحنا مو شحادين... نحنا أمهات عم نحاول نعيش بكرامة... بس حتى الكرامة ما عاد لها محل بالسوق... كل يوم بشعر إني عم انهار شوي شوي.

والسؤال بعد كل هاد... ليش هيك صرنا؟ ليش كل شي ببلدنا بينقلب ضد الضعيف؟

زمان البياع إذا شاف أم عم تشتري بالحبة كان يحس... يراعي... يمكن يزيدها حبة ويقول: «الله يقويكن ويحمل معكم».

اليوم... في كتيرين منهم صاروا يتفننوا باستغلال الحبة! بدل ما تكون طريقة لتسهيل العيش... صارت وسيلة لابتزاز المفقرين.

بس يا جماعة المشكلة مو بالبياع لحاله... المشكلة بالسلطة والحكومة اللي سايبة السوق بدون أي ضابط... ولا رادع... ولا رقابة جدية...

وين الدولة؟ وين وزارة التجارة؟ وين حماية المستهلك؟

لا رقابة فعلية... ولا تسعير منطقي... ولا حضور لأبسط مسؤول!

بس خلينا نكون واضحين أكتر أنو دور الدولة ما لازم يوقف عند «الرقابة» الرقابة هي أضعف الإيمان. الدور الحقيقي لازم يكون ضمان الأمن الغذائي والمعيشي للفقراء والمعدمين.

يعني الدولة لازم تحمي الناس مو بس من الغش... كمان من الجوع... من الإذلال... من تَحوُل لقمة العيش لأداة إذلال واستغلال.

الفقر اليوم مو ظرف طارئ... صار حالة عامة معمّمة... مفروضة بالغصب.

والمفقرين ما عادوا ساكتين لأنهم راضين... ساكتين لأنهم ما عاد معهم صوت.

بس لازم نحكي... ولازم نطالب... مو بس بخفض الأسعار... لازم نطالب بحق العيش الكريم.

بدنا سياسات دعم حقيقية... مش بس فتات أو بطاقات وهمية.

بدنا وجود دولة فعلي... مش بس دولة بيانات وحكي وشعارات.

بدنا نعيش... مو بس ننجو بحياة ما فيها طعم الكرامة.

لمحة موجزة من صحافة الكيان: «الخروج قبل أن نغرق أكثر»!

خلال الساعات والأيام القليلة الماضية، نشرت صحافة الكيان عدداً من المقالات التي تحاول تقديم صورة تحليلية للواقع الحالي، سواء قبل الضربة الأمريكية أو بعدها، فبعد عشرة أيام من بدء المواجهات في الشرق الأوسط، وفي ظل رقابة شديدة على ما يتم نشره داخل «إسرائيل» تنشر بعض المقالات التي تعالج المسألة من أبعادها الاستراتيجية.
تُعد «قاسيون» عرضاً موجزاً لبعض أهم الأفكار التي يجري تداولها.

■ قاسيون

من ترامب إلى كينيدي

قبل أن يتخذ ترامب قراراً بتوجيه ضربة إلى إيران كتب إبراهام تسفي مقالاً بعنوان «الانضمام إلى الحرب؟ معضلة ترامب أكثر تعقيداً مما تبدو عليه» يُوضّح فيه حجم التقارب بين الظروف التي يعيشها ترامب اليوم، وتلك التي عاشها الرئيس جون كيندي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية 1962، حينها كان كيندي يفكر بالخيارات المطروحة أمامه على الطاولة، لكنّه كان يخشى عواقب توجيه ضربة جوية لكوبا، وتحديداً بعد أن علم أن الصواريخ هناك جاهزة للإطلاق فوراً، يقول تسفي: «يتردد الرئيس الأمريكي الخامس والأربعون حالياً فيما إذا كان عليه إرسال قاذفاته الثقيلة لتدمير المنشأة المحصّنة في فوردو، وإلحاق ضرر كبير بالمشروع النووي الإيراني، وهذا التردد الطويل يدل على أنه، خلافاً لصورته النمطية، لا يتصرف بتهوُّر، بل يدرك تماماً تعقيد الموقف». ويشير الكاتب إلى أن ضرب إيران يمكن أن يكون حافزاً لترامب، ففي حال نجح يمكن أن يتحوّل إلى «مهندس النصر على [محور الشر]» بحسب تعبيره، لكن ترامب على يقين بحسب المقال، أن «اختراق منشأة فوردو لا يعني بالضرورة انهيار النظام الإيراني» كما أنّ المضي قدماً في هذا الاتجاه سيخلق «جدلاً حاداً داخل معسكره بين التيار الانعزالي المتمسك بشعار «أميركا أولاً» والمعارض لأي تدخُّل عسكري مكلف في الخارج». ويرى الكاتب: أن ترامب يدرك أيضاً مخاطر التورط في الصراع، وما يعنيه ذلك من «أزمة اقتصادية ومالية ممكنة داخل الاقتصاد الأمريكي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، وإغلاق ممرات بحرية استراتيجية، وهجمات متوقعة على القواعد الأميركية في العراق».

«كيف نحمي نفسنا من الغرق»!

في قناة N12 العبرية، نشر مقال بعنوان «أن ننهي في الوقت المناسب، كما في لبنان وليس كما في غزة» استعرض فيه الظرف الحساس الذي تعيشه «إسرائيل» وورد فيه: «الزمن ليس زمناً عادياً، والواقع في الولايات المتحدة يتغير أمام أعيننا؛ فالرئيس ترامب محاط اليوم بتيارَين متعارضين في رؤيتهما إزاء مستوى التدخل الذي ينبغي للولايات المتحدة أن تنتهجه في مواجهة التطورات العالمية. وعلى الرغم من أن هذه الرؤية الأيديولوجية لا تنبع من مشاعر مؤيدة أو معادية لإسرائيل، فإن إسرائيل، باعتبارها حليفة للولايات المتحدة، مرشحة لأن تتضرر بصورة كبيرة جداً من تأثير أصوات المعسكر الانعزالي، فعلى سبيل المثال؛ عقب الهجوم في إيران، استخدم أحد قادة هذا المعسكر تعبير «يجب التخلي عن إسرائيل «Israel Drop» « في نداء إعلامي مباشر إلى الرئيس».

وعرض أن القيادة الصهيونية ستكون ملزمة بذلك أن تختار الوقت المناسب لإيقاف الحرب، لتكون أقرب إلى الحرب في لبنان منها إلى الحرب في غزّة، وعرض كتاب المقال عاموس يادلين وميخال حطوئيل ثلاثة خيارات أمام «إسرائيل»:

الأول: يعتمد على الاكتفاء بـ «الإنجاز الحالي والسعي لإنهاء الحرب» لكن هذا الخيار يعني فعلياً عدم إنجاز أهداف الحرب، ولذلك عرض الكتاب سلبيات مهمة إذ قالوا: «الإنجازات الحالية غير كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى، ولن تُحسّن موقف [إسرائيل] أمام إيران مستقبلاً».

الثاني: يكون التصعيد لتوسيع الإنجاز دون آلية لإنهاء الحرب حالياً، وهو ما يعني «توسيع الضربات على البنى التحتية واستهداف رموز النظام وحتى القيادة المدنية» ما يمكن أن يحقق بحسب المقال: «نصراً كاملاً» لكن لهذا الخيار سلبيات أيضاً أبرزها «ارتفاع وتيرة الضربات على [إسرائيل] وأضرار اقتصادية مستمرة، وإخفاقات عملياتية محتملة، مع ضغوط دولية متوقعة لإنهاء الحرب» لكن السلبية الأبرز هي: أن تتجاوز الحرب الممتدة «النقطة المثلى لإنهائها».

الثالث: والأخير يقوم على تحديد سقف زمني لإنجاز الأهداف وعدم الانجرار إلى حرب طويلة، مع ما يعنيه ذلك من تحقيق أهداف تبدو شديدة الصعوبة يدرك حجمها كتاب المقال، وهم لذلك وضعوا جملة من الشروط، كان أبرزها أن تضمن «إسرائيل» مكاسبها حتى بعد التوصل لتفاهمات لإنهاء الحرب.

من التشدد إلى التحليل الاستراتيجي

ضمن الآراء التي يجري عرضها هناك تيارات متشددة عبّر عنها جوناثان أديري في يديعوت أحرونوت، ووجه دعوة للقيادة في «إسرائيل» إلى عدم الخوف من عواقب الاشتباك وقال: «يثبت التاريخ أن الدول القوية لا تطمح إلى الهدوء. إنها تطمح إلى الاشتباك الدائم والمدروس، لأنه الطريق الوحيدة إلى تطوير القدرات والوصول إلى التفوّق. في العالم الفوضوي والمتغير، التخطيط في المكاتب عبارة عن وهم. فالتفوق يُبنى عبر العلاقة بالواقع بشكل دائم. [إسرائيل] دولة لديها قدرات مذهلة، ولا يمكن أن تسمح لنفسها بترف الخوف. إن عقيدة الامتناع من الاشتباك دفنتنا تحت أنقاض النظرية، أمّا عقيدة الاشتباك، فهي التي تقودنا إلى النصر ويجب الاستمرار فيها في اليوم التالي، بعد تحقيق الإنجازات العسكرية والدبلوماسية في إيران».

قدّم مركز دراسات الأمن القومي، قراءة تحليلية شاملة انطلق فيها من أن إيران ورغم الضربات لا يظهر فيها أي تهديد حقيقي وفوري لاستقرار النظام، بل إن الضربات التي ينفذها جيش الاحتلال تزيد من اللحمة الوطنية، وتزيد الشعور بالتضامن الوطني.

وبحسب المقال الذي نشره المركز، تسعى إيران إلى إيجاد شكل مناسب لإدارة المعركة واستراتيجية الخروج منها، وهنا يرى الباحث أن إيران متمسكة بالخروج مع برنامجها النووي والنظام القائم، هذا فضلاً عن الحفاظ على المنظومات الاستراتيجية الحيوية وتحديداً الصواريخ، ما يعني فعلياً أن تخرج إيران منتصرة.

وعرض مركز الأمن القومي المشهد من منظور «إسرائيل» وقال: إن صناع القرار أمام خيارين: «الاستمرار في المعركة لتعميق الضرر بالبرنامج النووي الإيراني واستهداف الأصول العسكرية والأمنية الاستراتيجية، مما قد يؤدي إلى مزيد من تآكل قدرات إيران وزعزعة استقرار نظامها» ويحمل هذا الخيار مخاطر كبرى وتحديداً «خسائر بشرية وأضرار بالبنى التحتية [الإسرائيلية]، فضلاً عن احتمال تحوُّل الحرب إلى صراع ممتد أو التوسع في اتجاهات غير استراتيجية، مما قد يُضعف الشعور بالإنجاز، ويُبعد التركيز عن الهدف الأساسي المتمثل في منع إيران من امتلاك سلاح نووي».

والخيار الثاني: «السعي لوقف إطلاق النار، لكنه قد يعني عدم تحقيق الإنجاز الكامل، خاصة في المجال النووي، حيث من غير المرجح أن تقدّم إيران تنازلات جوهرية في هذه المرحلة، نظراً لعدم شعورها بتهديد وجودي لقدراتها الاستراتيجية بعد. لذلك، يتعين على [إسرائيل] أن تستنفد أقصى المكاسب الممكنة قبل وقف القتال لتجنب حرب استنزاف غير مجدية. وفي كل الأحوال، سيعتمد موقف [إسرائيل] إلى حد كبير على الموقف الأمريكي، سواء فيما يتعلق باستمرار الحرب أو أي تسوية مستقبلية» ويضيف: «بغض النظر عن كيفية انتهاء الصراع، سواء باتفاق سياسي أو وقف لإطلاق النار دون تسوية، يجب على [إسرائيل] أن تكون مستعدة لمواجهة طويلة الأمد مع إيران، سواء عبر عمليات عسكرية مباشرة، أو عمليات سرية بالتعاون مع الولايات المتحدة، لمنع إيران من إعادة بناء برنامجها النووي، أو التقدم نحو امتلاك سلاح نووي».

النشوة التي أعقبت الضربة العدوانية الأولى اقتربت على الانتهاء وبدأ يظهر لدى المحللين حجم المخاطر المترتبة على الورطة الجديدة

هذه اللمحة الموجزة لما كتب خلال الأيام القليلة الماضية يظهر أن النشوة التي أعقبت الضربة العدوانية الأولى اقتربت على الانتهاء، وبدأ يظهر لدى المحللين حجم المخاطر المترتبة على الورطة الجديدة، فبعيداً عن الأصوات التي تحرّض على توسيع العمليات العسكرية، هناك أصوات تعلم أن استمرار الحرب لوقت أطول يمكن أن يلحق هزيمة استراتيجية في الكيان.

تذكّروا: «إسرائيل» قد تربح المعارك ومع ذلك تخسر الحرب!

ترافقت الصدامات العسكرية- وتحديداً ذات الطابع الاستراتيجي منها- بدرجةٍ من التضليل والخداع تاريخياً، فعند الحرب يظلّ التنبؤ بالخطوات التالية للأطراف الفاعلة مسألةً بالغة الصعوبة، لكن ما نعرفه يقيناً هو أن الاحتمالات مفتوحة في كل الاتجاهات، وهناك مؤشرات تدعم سيناريوهات متناقضة، لكن ذلك لا يلغ أهمية تقدير مواقف الأطراف المختلفة، فبغض النظر عن شكل تطور الأحداث، تظل أمامنا حقائق ثابتة لن تغيرها سخونة المشهد.

■ علاء أبوفرّاج

تستمر حتى اللحظة واحدة من أخطر المواجهات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، فبعد أن بدأت «إسرائيل» عدواناً مباغتاً على إيران في 13 حزيران الجاري، أخذت الجمهورية الإسلامية زمام المبادرة بعد ساعات قليلة، وتنفّذ حتى اللحظة هجوماً واسعاً باستخدام صواريخ بالستية متطورة وصواريخ فرط صوتية إلى جانب طائرات مسيّرة، نجحت من خلال ذلك في تحويل مدن «إسرائيل» إلى أهداف سهلة، حتى باتت مشاهد الدمار فيها جزءاً من المشهد اليومي، ولم يُغير الدخول الأمريكي المباشر اليوم في 22 حزيران بعد من الإحداثيات العامة، وحققت ضربات جيش الاحتلال أضراراً كبيرة بلا شك، هذا ولم يتضح بعد حجم الضرر الناتج عن الضربة الأمريكية الأخيرة، لكن كلّ ذلك لن يغير قاعدة الحرب الأساسية وفقاً لأهواء الكيان، وهو ما سوف نناقشه في الختام.

السيناريو الأخطر

ظل الرأي السائد يقول: إن التدخل الأمريكي ستكون له تأثيرات دراماتيكية على المشهد، لكن الضربة التي استخدمت فيها الولايات المتحدة القاذفات الاستراتيجية B2 والقنابل الخارقة للتحصينات لم تلحق الضرر المتوقع، ويرد ذلك إما لكون الضربة لم تكن جديّة ومالت إلى الاستعراض العسكري، أو لكون إيران استعدت جيداً لسيناريو كهذا، ونقلت المخزون الاستراتيجي من اليورانيوم، وربما الآلاف من أجهزة الطرد المركزي خارج المنشآت المعروفة، مع ذلك لا يمكن الإطمئنان للخطوة الأمريكية اللاحقة، وخصوصاً أن واشنطن أثبتت خلال الشهر الماضي أنّها طرف غير مؤتمن، يمكن أن ينتقل لأعمال عسكرية حتى في ظل انعقاد مفاوضات.

كما يظل احتمال استهداف القيادة الإيرانية العليا الممثلة بالمرشد علي الخامنئي الذي أعد البلاد لسيناريو مشابه، لكن لدى إيران فرصة كبيرة لتوجيه ضربة إلى المصالح الأمريكية المنتشرة في المنطقة، وتحديداً القواعد العسكرية والقطع البحرية في الخليج والبحر الأحمر إن أرادت ذلك، ولن يكون مستبعداً إذا ما تورّطت واشنطن بشكل أكبر في هذا الصراع أن تخسر حاملة أو أكثر من حاملات الطائرات الـ 11 التي تملكها، والتي كانت دائماً «درّة التاج» في البحرية الأمريكية، وجزءاً من الأصول الاستراتيجية التي اعتمدت عليها «الإمبراطورية المحيطة».

إذا ما أحدثت واشنطن فارقاً نوعياً لصالح الكيان لا يمكن إلا أن يُفهم كمحاولة جديّة لقلب الموازين في كامل الشرق الأوسط لصالح الكتلة الغربية، وهو ما لا يمكن أن يمر بهذه البساطة، وخصوصاً أن الصين وروسيا ستكونان المستهدفتان الرئيسيتان إلى جانب تهديد مباشر للدول الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط ووسط آسيا، ما يعني بالضرورة أن إيران لن تقاتل وحدها، وستحصل بأقل تقدير على دعم متواصل عبر جسر جوي وبري، وفي هذا السياق ثبّت وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف هذا الاتجاه، عندما خرج محذّراً الولايات المتحدة لا من التدخل في الصراع فحسب، بل من مجرد التفكير في ذلك، ومع التنسيق العالي الروسي– الصيني يمكن القول: إن القرار الأمريكي لن يكون سهلاً على الإطلاق.

تلقى ترامب سؤالاً منذ أيام عن احتمالية دخول بلاده الحرب فأجاب: «قد أفعل ذلك وقد لا أفعل، لا أحد يعلم ما سأقوم به» ويبدو أن الظرف المعقد والحساس الحالي، دفع الرئيس لاتخاذ قرار بين هذا وذاك، أو على الأقل هذا ما يبدو حتى اللحظة.

انتهاء هذه الحرب دون تحقيق هذه الأهداف يعني هزيمة استراتيجية لـ «إسرائيل» والولايات المتحدة من خلفها

في الشرق تبدو الأهداف واضحة!

إن أي نظرة سريعة لمواقف الدول في منطقة الشرق، تكشف أن الأطراف المؤثرة تعلم نوايا الكيان الخبيثة، وهم لذلك يصطفون في جبهة موحدة متجاوزين المسائل الخلافية مع إيران، فمواقف السعودية وتركيا ومصر وباكستان لا تزال ثابتةً، بل ظهر من خلال الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في أنقرة من 20 إلى 21 حزيران الحالي، أن الدول الأعضاء الـ57 يتشاركون الموقف، وهي الكتلة الثانية من حيث الحجم بعد الأمم المتحدة، وتزداد حدّة المواقف تحديداً لدى الدول القريبة من إيران، فبالنسبة لهم لا يمكن النظر إلى العدوان الصهيوني إلا بوصفه محاولة حقيقية لزعزعة الاستقرار في مساحة واسعة، وهو بلا شك خطوة ضمن استراتيجية صهيونية أوسع، تهدف لإعادة رسم الشرق الأوسط في إطار «مشروع الشرق الأوسط الجديد» الذي تعمل عليه «إسرائيل» بشكل جدي.

في هذا الخصوص كانَ موقف الرئيس التركي خلال دورة منظمة التعاون شديد اللهجة، فمن جهة قارب أردوغان بين ما تفعله «إسرائيل» وما فعله هتلر قبل 90 عاماً، واعتبر أن خطوات الكيان العدوانية في المنطقة تتزامن مع الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس–بيكو مؤكداً أن تركيا «لن تسمح بإقامة نظام سايكس بيكو جديد في منطقتنا تُرسم حدودُه بالدماء».

التقارب الكبير، وتحديداً حول الموقف المعادي للكيان الصهيوني ومشاريعه في المنطقة، ربما كان السبب وراء خروج نتنياهو في تصريح وقح لقناة «كان» قائلاً: «بعد قيام [إسرائيل]، واجهنا عالماً عربياً موحداً، ونجحنا في تفريقه تدريجياً» كما لو أنّه يحاول عبر ضباب من الكذب حجب واقع جديد مختلف، تجري فيه تفاهمات إقليمية واسعة تتحول تدريجياً إلى عائق حقيقي بوجه مشروع «الشرق الأوسط الجديد» وتحديداً كونها مدعومة من قوى تعمل على بناء عالم مختلف عن التفتيت والتقسيم.

الحرب تقاس بأهدافها!

بالعودة إلى نقطة البداية التي انطلقنا منها، الحرب، أيُّ حرب، لا تقاس أبداً بحجم التدمير الذي يستطيع طرف إلحاقه بطرفٍ آخر، بل تقاس فعلياً بالقدرة على تحقيق الأهداف السياسية منها، وهناك دائماً أسبابٌ معلنة وأخرى مخبأة لا نسمعها من على المنابر الإعلامية، وبالنسبة لـ «إسرائيل» تكمن الأهداف المعلنة بإنهاء المشروع النووي الإيراني والقدرات الصاروخية الإيرانية، وهذا ما تُثبت وقائع الحرب اليومية استحالته في الإحداثيات الحالية، وهو يشبه إلى حد كبير فكرة إنهاء حماس في غزّة، أو إنهاء حزب الله في لبنان، أو إنهاء «أنصار الله» في اليمن، فهذه كلّها أهداف لم تتحقق، وإن كانت «إسرائيل» مثلاً شنّت حرباً منذ أكتوبر 2023 على القطاع، فهي غارقة حتى اللحظة، وتتلقى ضربات من المقاومة، بل وتُستهدف مستوطنات غلاف غزّة بالصواريخ! الدمار في القطاع غير مسبوق، وحجم الإجرام أكبر من أن يوصف، ومع ذلك لم ينجح جيش الاحتلال في «القضاء على حماس»، هذا المشهد مرجّح أن يستمر في الحرب الحالية إن لم تتوقف، لكن بفارق نوعي في قدرة طهران على إلحاق ضررٍ لم تشهده «إسرائيل» في تاريخها.

هناك أهدافٌ غير معلنة كما أشرنا، هي في إطارها الضيق، استهداف إيران كدولة موحدة، عبر محاولة إسقاط النظام فيها ودفعها للتفتت، وهي خطوة باتجاه استراتيجية إقليمية شاملة، هذا الهدف الخطير ممكن الحدوث نظرياً، لكنّه معاكس تماماً لاتجاه دولي عام، ومعاكس أيضاً للاتجاه الإقليمي الموحد في الشرق الذي سبق أن أشرنا إليه.

انتهاء هذه الحرب دون تحقيق هذه الأهداف يعني هزيمة استراتيجية لـ «إسرائيل» والولايات المتحدة من خلفها، فلطالما حذّر المحللون الاستراتيجيون في الكيان من أن: «[إسرائيل] يمكن أن تربح كلّ المعارك، ومع ذلك تخسر الحرب في النهاية» وهذا هو الاحتمال المرجّح، وما أن يحصل حتى نكون اقتربنا أكثر من أيّ وقت مضى من إنهاء المشروع الصهيوني في المنطقة، وانفتحت الآفاق أمام عصرٍ جديد تعود فيه شعوب الشرق إلى إدراكٍ وحدة المصير والمصلحة كما أدركتها من قبل لقرون!

أرمينيا بين مسارين.. إحداهما «أوكرانيا» جديدة

شهدت العلاقات التركية– الأرمنية تطوراً هاماً يوم الـ 20 من حزيران الجاري، حيث قام رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان بزيارة تاريخية لمدينة إسطنبول التركية والتقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهذه الزيارة الرسمية الأولى من أرمينيا لتركيا منذ فترة الحرب الباردة، وتشكل خطوة هامة باتجاه تطبيع العلاقات بين البلدين، ومن جهة أخرى تخفف من حدة التوترات في منطقة جنوب القوقاز، بالرغم من أن أرمينيا لا تزال تطمح للرعاية الأوروبية.

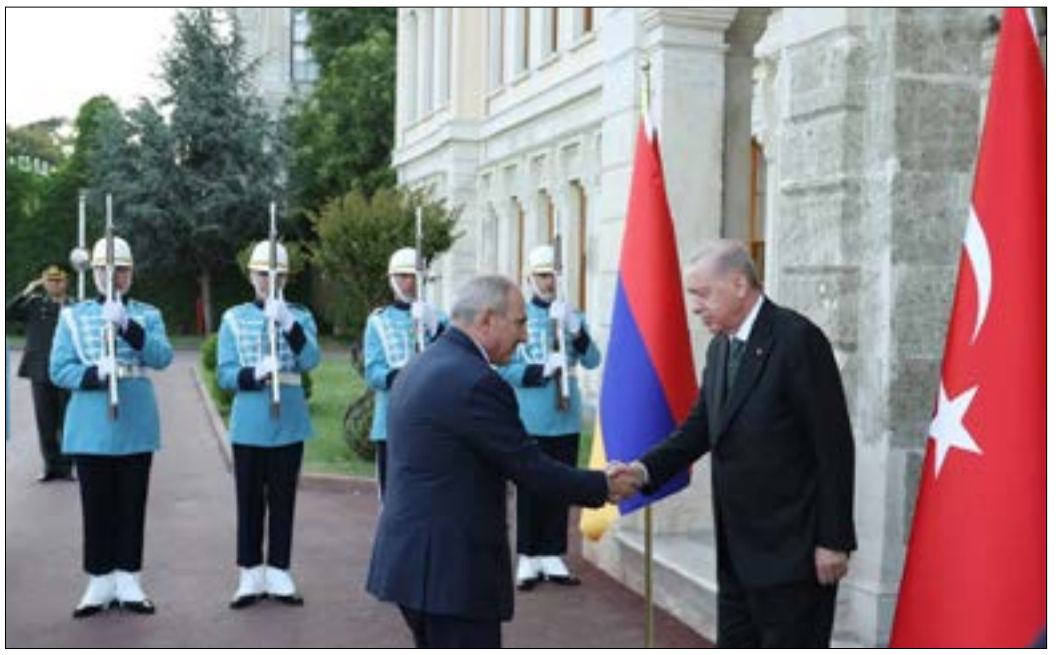

■ يزن بوظو

تعود الخلافات التركية الأرمينية الأخيرة– «ما بعد موضوعة الإبادة الأرمنية»– للفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، وأعادت فتح مسألة الخلافات الحدودية بين الدولتين، حيث أن الحدود الحالية تعود لمعاهدة قارص 1921، وصادقت عليها روسيا وتركيا، والأخيرة كانت ولا تزال تطالب يريفان باستمرار بالاعتراف بالحدود الحالية كحدود دائمة ونهائية، بينما يشكك بها بعض المسؤولين الأرمنيين، فيذكر أنه في 2013 صرح المدعي العام الأرمني آغفان هوفسبيان أن على جمهورية أرمينيا استعادة أراضيها المفقودة، مشككاً بقانونية الحدود الحالية.

وعلى المقلب الآخر، كان إقليم ناغورني قره باغ، وخلافاته الحدودية مع أذربيجان، عاملاً مضافاً لتوتر العلاقات الأرمينية التركية، حيث كانت الأخيرة تدعم أذربيجان بشكل واضح وحاسم وتراها حليفاً و«شعباً واحداً بدولتين».

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين، كما أن الحدود بينهما مغلقة تماماً، وقد حافظت القوات والقواعد العسكرية الروسية الموجودة في أرمينيا على توازن محدد في المنطقة، ومن أهم تأثيرات هذا التوازن عدم وقوع صدام عسكري واسع.

في أواخر عام 2021، وبعد مواجهة عسكرية أذرية– أرمينية في قره باغ عبر تخريب غربي مفتعل، استطاعت الدبلوماسية التركية– الأذرية– الروسية الحدّ من توسعها ووقفها، ثم بدأت مرحلة جديدة من جهود التطبيع بين يريفان وأنقرة، حيث عيّن البلدان مبعوثين خاصين لبعضهما بعض لمناقشة المسائل الخلافية دون شروط مسبقة.

وفي شهر آذار من العام الجاري أعلنت أذربيجان وأرمينيا التوصل لاتفاق سلام، مما أعطى دفعاً باتجاه تحسين العلاقات الأرمينية مع تركيا، وصولاً للاجتماع الأخير بين الرئيسين.

العقدة الأرمينية

إن المشكلة في جنوب القوقاز شديدة التعقيد إثر تداخل العديد من العوامل التاريخية والمعاصرة المؤثرة على كل بلد من بلدانه، وهي العوامل التي حال التدخل الأمريكي والأوروبي في المنطقة دون حلها على مرّ السنين، فكانت مسألة «الإبادة» أداة ضغط سياسية يجري استغلالها عبر المعارضة الأرمنية في الشتات، وبالمثل منها ما يتعلق بالمسألة الحدودية مع تركيا وفي قره باغ، لتكون هذه العوامل صاعقاً جاهزاً للتفجير بيد الغربيين، وقد برز هذا الأمر بشكل أكثر وضوحاً خلال المواجهة العسكرية الأخيرة التي جرت في قره باغ، والتي هدفت لضرب علاقات أذربيجان وتركيا وأرمينيا وروسيا بعضها ببعض بما فيها عسكرياً، وسعت عبرها للضغط على الحكومة الأرمينية للتجاوب مع أوروبا، أو التهديد بفوضى داخلية شهدت أرمينيا خلالها موجة احتجاجات واسعة ضد الحكومة أنذرت بانهيارها.

لتبدأ يريفان بالفعل بالتقرب من الأوروبيين، وصولاً لموافقة البرلمان الأرميني في شهر آذار الماضي 2025 على الانضمام للاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ، رغم عدم وجود دعوة من الاتحاد بذلك، وقد علق المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف: «إطلاق عملية انضمام أرمينيا للاتحاد الأوروبي هو حق سيادي ليريفان، لكن الأفضل لأرمينيا أن تكون عضوة بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي» باعتباره مكانها الطبيعي نظراً لموقعها الجغرافي على الأقل.

بينما علق رئيس حركة «أرمينيا الأم» اندرنيك تيفانيان أن الغرب يقود أرمينيا على طريق أوكرانيا، محاولاً استخدام الجمهورية ضد روسيا وإيران.

لكن رغم هذا التوجه بالإطار السياسي/الإعلامي، تأتي الخطوات العملية السابقة باتفاق السلام مع أذربيجان، والزيارة لاسطنبول لتحسين العلاقات مع تركيا، بما يعنيه نزع فتيل تفجير هام، وفتح إمكانية حلحلة الملفات الخلافية بين دول الإقليم عموماً، ومن قبلهم، دون تدخلات غربية، وتحمل الخطوة بُعداً إضافياً مهماً، وذلك كونها أتت متزامنة مع التطورات الخطيرة في إيران، فبالنسبة لأنقرة كانت غالباً ما تلجأ للدبلوماسية للتقليل من الآثار الخطرة المحتملة والاستعداد للسيناريوهات المتوقعة للحرب الدائرة بين «إسرائيل» وإيران.

ومن ذلك يتبين وجود مسارين متعارضين يجري دفع أرمينيا باتجاه أحدهما: التوجه غرباً واستخدامها كـ «أوكرانيا» جديدة بالفعل ومصدراً للتوتر، أو تعاونها مع دول الإقليم وحلّ الخلافات دبلوماسياً، وصولاً لتطبيع كامل للعلاقات بينها وبين محيطها والتوجه شرقاً... وما يُحدد أيّ من هذه المسارات ستمضي فيه فعلياً، هو العامل الداخلي لأرمينيا، والذي تشير استطلاعات الرأي فيه أن 70% من الأرمنيين يدعمون جهود التطبيع مع تركيا، رغم التحفظ على الجانب العاطفي المرتبط بالمشكلات التاريخية بين البلدين.

قمة مجموعة السبع.. قنبلة دخان غطّت التراجع والخلافات

عقدت مجموعة السبعة الكبار اجتماع قمة لأعضائها بين 15 و17 حزيران في كاناناسكيس في كندا، وسط خلافات عديدة بين دولها الأعضاء وخاصة أوروبا– الولايات المتحدة، والعديد من الملفات المشتعلة، وأبرزها: الحرب الأوكرانية والحرب الإيرانية- «الإسرائيلية»، مما أنهى القمة دون صدور بيان ختامي رسمي مشترك.

■ ملاذ سعد

بات واضحاً أن إدارة الرئيس الأمريكي الحالية تتخذ مساراً مختلفاً وبكثير من الأحيان متناقضاً مع مسار وتوجهات الأوروبيين، ومن بين مواضيع الخلاف الأبرز: الموقف من روسيا، والدفع نحو إنهاء الحرب الأوكرانية، وفرض الرسوم الجمركية العالية، والسيطرة على كندا وغرينلاند، وأخيراً الحرب الإيرانية– «الإسرائيلية».

لعل أول موقف يعكس حجم الهوّة بالجانب الاستراتيجي الأوسع، هو حديث الرئيس ترامب عشيّة بدء اجتماعات القمة، أنه كان من الخطأ استبعاد روسيا من المجموعة في 2014، حينما كانت تسمى مجموعة الثمانية الكبار، مع ما يترتب على هذا الموقف العام من تباينات في المسائل الأخرى الفرعية... ورغم عدم تطرق الحاضرين للقضايا الخلافية مباشرةً، وتجنّبها، إلا أنها معروفة بطبيعة الحال، وأفضت في نهاية المطاف لانتهاء الاجتماعات دون صدور بيان ختامي رسمي مشترك، وتمّ التذرع برحيل ترامب المفاجئ قبل يوم واحد كسبب حال دون ذلك، بينما يرى آخرون أن هذا الرحيل المفاجئ كان مناورة أمريكية لهذا الهدف دون إعلان الخلافات.. وقد صدرت عدة بيانات منفردة، وملخص مشترك.

حصيلة القمة

دعم أوكرانيا بمساعدات مالية عسكرية بقيمة ملياري دولار، وقروض بقيمة 2,3 مليار دولار، ومساعدات أمنية بقيمة 57,4 مليون دولار، دون وضوح في كيفية ومواعيد تقديم هذه المساعدات، كما تم الإعلان فرض عقوبات جديدة على روسيا، وهو ما ردت عليه موسكو بأنها غير مؤثرة.

وحول «إسرائيل»، دعا المجتمعون لوقف إطلاق نار في قطاع غزة، وخفض تصعيد في المنطقة وسط الحرب الجارية مع إيران، مؤكدين وقوفهم و«تضامنهم» مع إسرائيل و«حقها في الدفاع عن النفس»، مؤكدين عدم السماح لإيران بامتلاك أسلحة نووية، وهو أمر لم تسعَ إليه إيران قبل الحرب على أيّ حال.

وتم الحديث حول مسائل الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وغيرها من المسائل، إلا أن أهم ما في القمّة، فيما يبدو، هو الإعلان عن «تحالف إنتاج المعادن الأساسية» بقيادة كندا، يهدف لتأمين سلاسل التوريد من المعادن الأساسية والنادرة للصناعات المتقدمة والثقيلة وأهمها الدفاع.

الإعلان السابق– خاصة وأنه بقيادة كندا– ربما يكون محاولة لتخفيف حدة ورغبة ترامب بضمّها كـ «ولاية جديدة» للولايات المتحدة، ومن جهة أخرى محاولة استمالة من القادة الأوروبيين عموماً للولايات المتحدة، حيث أن السبب الرئيسي لحديث ترامب وتوجهه لكندا وغرينلاند هو بالضبط ثرواتهما من المعادن النادرة، وأنهما نقطة انطلاق من الناحية الجغرافية للقطب الشمالي، للهدف نفسه. لكن من المهم الإشارة أن توجّهاً من هذا النوع يأتي متأخراً، إذا لا يملك الغرب البنية التحتية اللازمة لإنتاج وتنقية المعادن النادرة بالكمية المطلوبة، ولا يمكن الآن منافسة الصين ضمن آجال زمنية قصيرة، ما يجعل هذا الإعلان، أشبه بإعلان نوايا لن يؤثر على الواقع الحالي.

ولم يكن للقمة وزن وصدى حقيقي هذه المرة، حيث أديرت بشكل محدد يخفف من إظهار حجم الخلافات والمشاكل بين الدول الأعضاء، وتغطية هذا الأمر بدخان خروج ترامب المفاجئ... لتكون الإشارة الواضحة، هي تراجع وزن هذه المجموعة، وتصدّعها.

المقاومة الفلسطينية تعود للواجهة بشكل متزامن مع الاستهداف الإيراني

تشهد المنطقة منذ السابع من أكتوبر تحولات جذرية تتداخل فيها العوامل العسكرية والسياسية بشكل معقد، مما يعيد تشكيل ملامح الإقليم بأكمله. يسعى الكيان الصهيوني، من خلال تنقله بين جبهات متعددة، إلى تحويل أزمته الوجودية إلى صراع إقليمي واسع، آملاً أن يجد في ذلك مخرجاً من مأزقه. ورغم الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، تواصل المقاومة الفلسطينية فرض وجودها، محافظةً على قدرتها في تنفيذ ضربات نوعية، وكمائن مركبة، وعمليات قنص تستهدف ضباط وجنود الجيش الصهيوني.

■ كنان دويعر

العدوان على إيران: فصل جديد من الحرب المستمرة

في الثالث عشر من يونيو/حزيران الجاري، بدأ فصل جديد من المواجهة مع استهداف الكيان الصهيوني لمنشآت نووية إيرانية، إلى جانب تنفيذ عمليات اغتيال طالت عدداً من القادة والعلماء. في المقابل، جاء الرد الإيراني متدرجاً في القوة، مستهدفاً مراكز حيوية داخل الكيان تشمل منشآت أمنية وعسكرية واستخباراتية. فشلت الاستراتيجية «الإسرائيلية» القائمة على الضربات الخاطفة في تحقيق أهدافها، إذ لم تستطع دفع إيران نحو الفوضى الداخلية. هذا الفشل دفع الكيان إلى إعادة ترتيب أولوياته، ووجد نفسه أمام حرب لا يمكنه التحكم بنهايتها، فأصبحت إيران جبهة رئيسية، بينما تراجعت غزة إلى مرتبة ثانوية في سلم أولوياته العسكرية. مع اضطرار الجيش «الإسرائيلي» إلى نقل بعض قواته من غزة إلى جبهات أخرى، تحسباً لتداعيات التصعيد مع إيران. حيث قامت قيادة جيش الاحتلال بسحب قوات النخبة؛ فأخرج الجيش «الإسرائيلي» الفرقة 98، التي تضم المظليين وقوات الكوماندوز، من قطاع غزة بعد بدء الحملة ضد إيران. كما غادر لواء «ناحال» القطاع لتعزيز الدفاع في الضفة الغربية، ليحل محل قوات قيادة الجبهة الداخلية المكلفة بمهام الإنقاذ والإغاثة في مواقع الدمار داخل «إسرائيل».

ملف غزة: التفاوض واستمرار المقاومة

تداولت وسائل الإعلام تقارير تفيد بإعطاء رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو الضوء الأخضر للفريق التفاوضي للتوصل لإتفاق قبل نهاية شهر حزيران / يونيو الجاري، كما جرى حديث ملتبس فيما يخص وقف الحرب في مقابل طرح وقف إطلاق نار طويل الأمد وليس إنهاء الحرب، وهنا لا يمكن إنكار حاجة الكيان لعقد اتفاقية في ظل الضربات الموجعة التي يتعرض لها. ولكن الكيان قد يلجأ إلى المفاوضات أو الإيحاء برغبته بعقد صفقة كنوع من التكتيك، بهدف كسر زخم عمليات المقاومة وتحييد أثرها. جاء ذلك بعد موجة الإبادة الجماعية الأخيرة، التي أطلق عليها العدو اسم «عربات جدعون»، والتي قوبلت بسلسلة عمليات نوعية ومركبة من المقاومة أطلق عليها «حجارة داوود».

في هذا السياق، شهد قطاع غزة تصعيداً في العمليات، وصولاً إلى قصف مستوطنات غلاف غزة بصواريخ، وكذلك عمليات نوعية وكمائن لآلياته وعمليات قنص تسببت في خسائر يومية للجيش «الإسرائيلي» وأصبح خبر «حدث أمني صعب في غزة خبراً يومياً، مما دفع الكيان على ما يبدو للإيحاء بالرغبة بالبدء بالمفاوضات لأهداف تكتيكية، وليس رغبة بإنهاء الحرب على غزة، مع الاحتفاظ بخيار التصعيد حسب التطورات اللاحقة.

المشروع الصهيوني في مأزق

يواجه المشروع الصهيوني في غزة وكامل الأراضي المحتلة طريقاً مسدوداً على عدة أصعدة. فعلى الصعيد العسكري، أظهرت الآلة العسكرية عجزها عن تحقيق تقدم في ملف الرهائن، رغم عمليات التمشيط الشاملة التي شملت كل ركن في القطاع. وعلى الصعيد السياسي، تبددت آمال ترحيل السكان بعد رفض الشعب الفلسطيني التهجير وتمسكه بأرضه، وكذلك تمسك المقاومة بشروطها التفاوضية، التي تركزت على وقف العدوان بشكل كامل، ورفع القيود عن دخول المساعدات الإنسانية، هذا فضلاً عن إعادة إعمار للقطاع.

الأزمات الداخلية: الضغوط تتفاقم

تفاقمت التحديات الداخلية للكيان في الفترة التي سبقت العدوان على إيران. وصلت الخلافات السياسية إلى ذروتها مع تقديم المعارضة مشروع قرار لحل الكنيست، والذي لم يُقبل إلا بفارق صوتين. كما واجه رئيس الوزراء نتنياهو منعطفاً خطيراً مع القضاء، حيث خضع لجلسة «الاستجواب المضاد» في ثلاث قضايا فساد، تهدف إلى كشف التناقضات في شهادته، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي الداخلي.

ترسم التطورات الأخيرة صورة «لإسرائيل» تحاول عبثاً إعادة ترتيب أوراقها في ساحة إقليمية معقدة. بينما تتراجع غزة نسبياً في سلم الأولويات العسكرية، تبرز إيران كجبهة رئيسية تستهلك جزءاً كبيراً من موارد الكيان. يتزامن ذلك مع تزايد العزلة الدولية وتصاعد الأزمات الداخلية، بينما تثبت المقاومة في غزة قدرتها على الصمود والحفاظ على شروطها التفاوضية رغم محاولات الكسر والإخضاع، مع استمرار المواجهات على جبهة إيران، والتصاعد المتواصل في قدرة إيران على استهداف تاريخي للعمق «الإسرائيلي» لا يظهر في الأفق إلا تفاقماً مرتقباً في المشهد السياسي الداخلي، وخصوصاً أن استمرار الحرب في هذا الشكل من شأنه أن أن يضع الكيان في مأزق لن يكون من السهل الخروج منه.

ترامب يتحرك في هوامش ضيقة جداً

سبب القرار المنفرد للرئيس الأمريكي في ضرب المنشآت النووية الإيرانية، كغيره من القرارات، ارتفاع حدّة الانقسام في الداخل الأمريكي، فمنذ سنوات نسمع آراءً متضاربة حول كلّ صغيرة وكبيرة، لكن الضربة الأخيرة يمكن أن ترفع بشكل ملحوظ من حدة المواجهات في الشارع ومؤسسات اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

■ قاسيون

لدى الرئيس ترامب صلاحيات بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلّحة الأمريكية، ولكن الرئيس بموجب القانون ملزم بإبلاغ الكونغرس، وهو ما يبدو أنّه لم يحصل، أو حصل لأشخاص محددين مقربين من الرئيس ترامب، على هذا الأساس خرجت أصوات منتقدة من داخل المؤسسة التشريعية تتهم ترامب بتجاوز صلاحياته، ويمكن أن يتعاظم هذا الخلاف بحسب تطور الأحداث، فالرئيس لا يملك صلاحيات لإعلان الحرب، وهي محصورة بيد الكونغرس، لكنه قادر إذا ما أبلغ المجلس بأن ينفذ عمليات محدودة لـ 60 يوماً قابلة للتمديد.

المشكلة لا تنحصر بالكونغرس، فأنصار الرئيس في المجتمع يؤيدونه على أساس شعار «أمريكا أولاً» وأدت الضربة الأخيرة إلى اضطراب في صفوفهم، فشريحة واسعة منهم رأت أن تورط الولايات المتحدة في هذه الحرب يتعارض كلياً مع الشعار المرفوع.

آراء متناقضة في الكونغرس

أيّد رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون الضربة، ودعا الكونغرس لدعم توجهات الإدارة الأمريكية، من جانبها، دعمت النائبة الجمهورية مارجوري تايلور غرين خيار الرئيس ترامب، لكنّها في الوقت نفسه، أكدت على ضرورة ضمان عدم انجرار الولايات المتحدة إلى حروب خارجية مكلفة، مشددةً على أن سياسة «أمريكا أولاً» يجب أن تركز على حماية المواطنين الأمريكيين بدلاً من التورط في صراعات خارجية، ويشير موقف غرين إلى وجود تيار متحفظ ضمن الجمهوريين أنفسهم، وسيكون موقفهم قابلاً للتطور بحسب تتطور الأحداث.

أما في الجهة المقابلة، رفض زعيم الأقلية الديموقراطية حكيم جيفريز الضربة، وطالب بعقد جلسة طارئة للكونغرس لمراجعة الإجراءات، مؤكداً: أن ما جرى يُعد تجاوزاً لصلاحيات الرئيس. كما ذهب النائب تشاك شومر في اتجاه مشابه، وحذر من أن الخطوة «ستعزز موقف المتشددين في إيران وتضعف فرص التفاوض».

كما ذكّر النائب المستقل بيرني ساندرز بالكوارث التي تسببت بها التدخلات العسكرية الأمريكية ودعا في الوقت نفسه لتوجيه الموارد للداخل لتأمين الرعاية الصحية بدلاً من إنفاقها على حروب باهظة التكاليف.

الهوامش الضيقة

يتحرك الرئيس ترامب وفق هوامش داخلية ضيقة، وهو ما يمكن أن يدعم أن الضربة أتت شكلية إلى حد كبير، وهو ما أيده سكوت ريتر ضابط المارينز السابق، ومفتش عمل مع الأمم المتحدة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق سابقاً، بالنسبة لريتر: «ضربات استعراضية لحفظ ماء الوجه، من دون أن تحقق أي شيء يُذكر». فالرئيس واقع بالفعل تحت جملة من الضغوط المتناقضة، وهو لذلك في موقع صعب، ما يجعل اتباعه لسلوك استعراضي مخرجاً مؤقتاً من الأزمة الداخلية.

«إسرائيل» تحاول تفجير «الانعطافة الكبرى»

بعد تبادل الضربات الصاروخية في نيسان وتشرين الأول 2024، وصلت «إسرائيل» وإيران في عام 2025 حافة الحرب. فمنذ فجر 13 حزيران، عندما اعتدت «إسرائيل» بغارات جوية ضخمة على إيران، تسارعت الأحداث لتخطو الأمور، ليس في إيران والمعتدي «إسرائيل» فقط، في مسار يبدو شديد القتامة. لكن، بين كل هذا يمكن للمراقب أن يشهد حدوث «انعطافة كبرى» سبقت العدوان «الإسرائيلي»، ويبدو أنّها مستمرّة بزخم أكبر بعده.

■ ليو يانتينغ
ترجمة: اوديت الحسين

نشأ مفهوم «الانعطافة الكبرى» بعد زيارة ترامب إلى الشرق الأوسط في أيار 2025، وهي زيارة أثارت العديد من النقاشات بسبب عدم تقليديتها: رفع جزئي للعقوبات عن سورية، وتوقيع اتفاقيات استثمارية ضخمة مع دول الخليج، والأهم من ذلك – غياب تام لمحطة «إسرائيل» عن جدول الزيارة.

يرى كثيرون أن هذا التغييب المتعمد «لتل أبيب»، وسط تجدّد القتال في غزة واستئناف المحادثات النووية مع طهران في نيسان، يُعد رسالة سياسية واضحة: واشنطن تتقصّد «تجاهل» حليفتها التقليدية، وتركّز بالمقابل على شركاء بديلين في الخليج.

عـززت الـتـطـورات الـلاحـقـة مـن زخـم هذا الخطاب. ففي 31 أيار الماضي، كشفت وكالة «بلومبرغ» عن تقارير حصرية تفيد بأن أكبر صانع للرقائق الإلكترونية في العالم «شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات TSMC» التقت مراراً مع مؤسسة إماراتية كبرى تدعى MGX، بهدف بحث إمكانية إنشاء مصنع رقائق في الإمارات. تعني خطوة كهذه، لو تحققت، أن أبوظبي ستقترب من حلم أن تصبح مركزاً إقليمياً لصناعة الذكاء الاصطناعي، كما أنها تعني دمج الإمارات بشكل أعمق في سلسلة التوريد التقنية الأمريكية.

عند النظر إلى الصورة الأشمل: من جهود التهدئة في غـزة، إلـى فتح بـاب الـتفاوض النووي مع إيران، إلى تهميش «إسرائيل»، إلى التركيز على دول الخليج، إلى التخفيف من العقوبات على سورية، وأخـيـراً السعي لإقـامـة «تـايـوان عـربـيـة»... فـإن هيكلية «الانعطافة» تبدو واضحة، وتقوم على منطق بسيط: ترامب يستعد للقطيعة مع تقليد دعم «إسرائيل» غير المشروط، ويفتح صفحة جديدة مع الدول العربية.

لكن حتى مع كل هذه المؤشرات، تبقى الحقيقة صعبة الهضم: لو كانت واشنطن تنوي فعلاً فك الارتباط مع «تل أبيب»، لماذا لم توقف المساعدات العسكرية؟ ولماذا لا تفرض أي عقوبات على انتهاكات «إسرائيل»؟ الحقيقة أن العلاقة بين الطرفين أكثر تعقيداً مما تبدو، ومتشابكة استراتيجياً لدرجة يصعب معها الانفصال التام والسريع.

بل حتى «انعطافة» ترامب، عندما نفككها إلى عناصرها، نجد أنها ليست خروجاً تاماً عن السياسات الأمريكية القديمة، بل استئنافاً مُشوّهاً لسياسات أوباما: إعادة الانفتاح على إيران، وتقليص الوجود العسكري في الشرق الأوسـط، والاستثمار في الخليج، وتقوية النفوذ التكنولوجي في مواجهة الصين، وهي كلها كانت من سمات المرحلة الأوبامية، لا سيما في 2015 حين أبرمت واشنطن الاتفاق النووي مع طهران. والمفارقة أن ترامب نفسه، في ولايـتـه الأولـى، نسف هـذه السياسات بالكامل: انسحب من الاتفاق النووي، وصعّد الضغوط القصوى على إيران، وأمر باغتيال قاسم سليماني.

الخليج، الرقاقات، وأمريكا: البُعد الجيوتقني للانعطافة

إذا نظرنا إلـى الـتـفـاعـل مـع دول الـخـلـيـج، وخـصـوصـاً فـي مـجـال الـرقـائـق، سنجد أن الانعطافة تنبع من ديناميكيات جيوسياسية حقيقية: انـسـحـاب أمـريـكـي تـدريـجـي من الشرق الأوسـط، وتَـنـافـس خـلـيـجـي داخـلـي بين السعودية والإمارات لتزعّم قطاع الذكاء الاصطناعي، ومـحـاولات أمريكية للحدّ من تغلغل الصين في المنطقة.

بالتالي، السعي إلى إنشاء مصنع TSMC في الإمارات ليس حدثاً اقتصادياً فقط، بل انعكاسٌ لمعادلات جيوسياسية دقيقة: الإمارات تريد أن تصبح لاعباً مركزياً في عالم ما بعد النفط، وأمريكا تريد حليفاً تقنياً موثوقاً في الخليج، والصين تراقب وتتحيّن فرص الدخول. لهذا فإن المصنع، رغم أهميته، يتوقف على استقرار المنطقة: لا استثمار في الرقائق حين تكون الصواريخ فوق الرؤوس.

وهنا تحديداً تكمن المفارقة المأساوية: لأن كل مفاصل الانعطافة الأمريكية – من تهدئة إيران، إلى دعم الخليج، إلى مشاريع أشباه الموصلات – تستند إلى شرط أساسي: ألّا تنفجر حرب شاملة بين إيران و«إسرائيل». وما حدث في 13 حزيران، هو تفجيرٌ لهذا الشرط.

نموذج كلاسيكي لإدارة غير مستقرة

إذا ما عدنا إلى الشهور الأخيرة، نرى أن الأطراف الأمريكية «المعتدلة» حاولت بطرق شتى خلق بيئة إقليمية أكثر استقراراً وأقل تصعيداً، سواء لمصلحة «إسرائيل» أو دول الخليج. لكن هذه المساعي كانت تواجه مراراً وتكراراً ارتدادات عكسية من «تل أبيب» ومن تيار الحرب في واشنطن، مما أدى في نهاية المطاف إلى التصعيد الكارثي يوم 13 حزيران.

إذا ما بدأنا بغزة، فبعد أن تعثّرت طروحات ترامب السابقة مثل «الإخلاء» أو «الوصاية»، عادت الإدارة الأمريكية إلى خيار أكثر شبهاً بخط بايدن: التهدئة أولاً، التركيز على مسألة الرهائن، ومحاولة إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل «عملية طوفان الأقصى»، دون الخوض في تعقيدات مثل حل الدولتين أو مستقبل حماس. هذه المقاربة، رغم مرونتها، لم ترض «تل أبيب»، التي استأنفت الحرب في آذار، فيما وقفت الإدارة في واشنطن عاجزة عن إيقافها.

أمّا في سورية، فمنذ سقوط سلطة الأسد، وبدافع الحدّ من نفوذ إيران وروسيا في دمشق، بدأت الولايات المتحدة حواراً مع السلطة الجديدة بقيادة أحمد الشرع، تمثّل في رفع جزئي للعقوبات، ولقاءات مباشرة، وعودة رمزية للسفارة الأمريكية في دمشق. ورغم أنّ تجاوب السلطات السورية كان أكثر من إيجابي، لم ترضَ «تل أبيب» عن الخطوات المتَّخذة، فبادرت منذ كانون الأول للتوغل في جنوب سوريا، وأعلنت نيتها البقاء هناك. حتى بعد المصالحة الأميركية–السورية، واصلت «إسرائيل» قصف المواقع العسكرية داخل الأراضي السورية. وأمام ذلك، لم تحرّك واشنطن ساكناً.

وصـولاً إلـى مـا يـسمّى «المـلـف الـنـووي الإيراني»: في آذار، أعلن ترامب عن رغبته في استئناف المحادثات، ولم تمانع طهران، بل أبـدت تـجـاوبـاً حـذراً. في 12 نيسان، انعقدت الجولة الأولى من المحادثات في عُمان، وتوصّل الطرفان إلى خطة من ثلاث مراحل. لكن بعد جولة ثانية في روما، بدأت الطائرات «الإسرائيلية» بإجراء تدريبات هجومية تحاكي قصف منشآت نووية إيرانية، في رسالة واضحة برفض الاتفاق، متذرعة بتعثر المفاوضات بسبب شرط «التخصيب الصفري» الذي أعلنت واشنطن تمسكها به. في 20 أيار، أعلن خامنئي رفضه التام لهذا الشرط، وكان ذلك أول تصريح علني له حول المفاوضات. ترامب ردّ بعدها مباشرة قائلاً إنه «لن يسمح لإيران بأي نشاط تخصيب».

إذا تحوّل الخليج إلى ساحة دائمة للحرب أو التهديد لن يُنظر إليه كبيئة استثمار آمنة تماماً كما حصل في أوكرانيا

في الأسبوع الأول من حزيران، وصلت الأزمة إلى ذروتها: أعلنت إيـران في 9 حزيران عبر متحدث وزارة خارجيتها أنها سترسل مقترحاً إلى واشنطن عبر سلطنة عُمان. وفي اليوم التالي، كشف ترامب عن مكالمة هاتفية مع نتنياهو حول الملف النووي، قائلًا إنها أحرزت «تقدماً إيجابياً». في 12 حزيران، بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن هجوم وشيك، ثم وقع الهجوم صباح 13 حزيران.

كل ذلك يدل على أن المسافة الزمنية بين محاولة إطلاق الحوار النووي والموافقة الضمنية على الهجوم «الإسرائيلي» لم تتجاوز الشهرين. وبين هذين التاريخين، انقلبت الإدارة الأمريكية من دبلوماسية مرنة إلى تصعيد صريح.

معضلة مستحكمة بلا حل؟

يعكس التحول السريع في موقف الإدارة الأمريكية – من الانفتاح إلى التصعيد – ليس فقط طبيعة سياسة ترامب المتقلبة، بل أيضاً تعقيد الملف النووي الإيراني نفسه، والذي يشبه إلى حد بعيد معضلة نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

بالنسبة «لإسرائيل»، فإنّ أيّ تفاوض بين واشنطن وطهران يُنظر إليه على أنه تهديد استراتيجي. صحيح أن «إسرائيل» حققت في الأشهر الماضية مكاسب ميدانية ضخمة، وقتلت قيادات عليا في «حماس» و«الجهاد الإسـلامـي»، وقصفت منشآت حيوية في غـزة وبـيـروت وصنعاء وبـغـداد، إلا أن كل هذه العمليات لم تُنه الخطر. بل إن الحروب الموزعة على كل الَجبهات تثبت أن خطر «محـور المقاومة» ليس مرتبطاً بزعيم أو تنظيم، بل ببنية جيوسياسية قائمة.

في غزة، لا تزال «إسرائيل» تخوض حرب استنزاف ضد «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، تخللتها هدنات مؤقتة، لكن لم تستطع نزع سلاح المقاومة ولا الإفراج عن جميع الرهائن.

للأمريكيين في الشرق الأوسط

في العراق، ورغم كلّ ما جرى، لم تتغيّر حقيقة أنّها نقطة انطلاق رئيسية في خارطة نفوذ طهران. وفي لبنان، رغم قتل قيادات حزب الله وتدمير لبنان والهدنة، إلّا أنّ حزب الله باشر بإعادة بناء قدراته العسكرية، في مشهد يعكس استعداداً لمعركة طويلة الأمد. وفي اليمن، لم تتمكن واشنطن من كبح الحوثيين بالكامل. وفي أيار 2025، تم التوصل إلى اتفاق هدنة بين واشنطن والحوثيين، لكن الاتفاق لا يشمل «إسرائيل»، ما يعني أن تل أبيب لا تتمتع بأي مظلة أمنية في هذا المسار.

من وجهة نظر «إسرائيل»، يشبه هذا الواقع تخصيب اليورانيوم الإيراني: طالما لم يتم تفكيك «محور المقاومة»، فإن التهديد قائم. ولذلك فإنها تعارض بشدة أي تحرك أمريكي يخفف من حدة التوتر مع طهران. هدف «تل أبيب» هو تثبيت هيكل المواجهة بين أمريكا وإيران، لتظل واشنطن «الضامن الأعلى» لأمن «إسرائيل» حتى زوال المحور وسقوط النظام الإيراني.

هل تستطيع «تايوان العربية» أن تبصر النور؟

أما دول الخليج، التي تبدو في الظاهر بعيدة عن هذه المواجهة، فهي في الواقع محاصَرة جغرافياً بين «محور المقاومة» و«إسرائيل»، وتواجه سؤالاً وجودياً: إلى متى يمكنها الوقوف على الحياد بأمان؟

يمتدّ تاريخ التنافس الجيوسياسي بين الرياض وطهران من سوريا إلى اليمن إلى الداخل الخليجي نفسه. كمثال، اندلعت أزمة قطر 2017 في جزء منها بسبب تقارب الدوحة مع طهران. لكن مآلات هذا التنافس كانت لصالح طهران. فالسعودية أعادت علاقاتها مع قطر، ثم مع سوريا، ثم مع إيران نفسها في 2023. والسبب؟ الإدراك بأن الولايات المتحدة في طريقها للخروج من الشرق الأوسط، وبالتالي لا يمكن كسب هذه المواجهة.

منذ ذلك الحين، انسحبت السعودية تدريجياً من حرب اليمن، وركّزت على مشاريعها التنموية في إطار «رؤية 2030»، بينما فضّلت الوقوف على الحياد تجاه التوترات بين «إسرائيل» و«محور المقاومة».

لكن بعد اندلاع حرب غزة، وجدت دول الخليج نفسها في موقف بالغ الحرج. هذه المفارقة تعكس جوهر معضلة الخليج: المصلحة تقتضي تجنّب الحرب، لكن الجغرافيا تلزمهم بالتورط بشكل غير مباشر.

«تايوان العربية» والمراهنة على الهدوء المؤجل

القلق في الخليج – وخصوصاً في السعودية والإمارات – له مبرراته العميقة. فهاتان الدولتان لا تمثلان فقط رأس الحربة في محاولات التحول الاقتصادي لما بعد النفط، بل تخوضان أيضاً سباقاً محموماً على لقب «مركز الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط».

سبق أن نشرت في كانون الأول 2024 مقالاً بعنوان «حرب الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط: السعودية مقابل الإمارات، والصين وأمريكا في قلب المعركة»، عرضتُ فيه كيف أن البلدين، بفضل ثروتهما النفطية وقدرتهما الاستثمارية، أصبحا ساحتين تتنافسان على اجتذاب شركات التقنية العالمية وتعزيز بنى تحتية قادرة على استضافة الجيل القادم من الصناعات فائقة التطور.

هذا التنافس الداخلي بات ميداناً آخر للصراع الجيوسياسي العالمي: الولايات المتحدة تسعى لضمان أن يكون الخليج منطقة خالية من النفوذ التكنولوجي الصيني، فيما تحاول الصين تكثيف حضورها عبر شراكات وشركات واجهة.

وفي هذا السياق، تندرج محاولة استقطاب شركة TSMC التايوانية، عملاق الرقائق، إلى المنطقة. ففي أيلول 2024، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مفاوضات متقدمة بين الإمارات من جهة، وشركتي TSMC وسامسونغ من جهة أخرى، لبناء مصنع للرقاقات في أبوظبي. لكن الولايات المتحدة، خشية من أن تجد الرقائق طريقها إلى الصين عبر الإمارات، سعت إلى فرض شروط رقابية صارمة.

حتى في حال تجاوز العوائق السياسية، تبقى التحديات اللوجستية هائلة: تأمين المياه فائقة النقاء، تأهيل العمالة المتخصصة، إنشاء شبكات طاقة مستقرة، وغيرها. باختصار، المسار طويل وشاق.

لكن بالنسبة للإمارات، فإن نجاح المشروع يعني الانتقال من مجرد مستورد للتكنولوجيا إلى منتِج ومُصدّر. وسيمكّنها من تعزيز الفارق مع السعودية، خصوصاً أن مشاريعها التكنولوجية تبدو أكثر نضجاً حتى الآن.

من هنا نفهم أهمية ما كشفته «بلومبرغ» في أيار 2025: إدارة ترامب تخلّت عن سياسة بايدن التي كانت تقاوم إنشاء المصنع في الخليج، وقررت – بدافع تعزيز التحالف مع أبوظبي – دعم الفكرة والمضي فيها. بهذه الطريقة، ستعزز واشنطن حضورها في سلسلة التوريد العالمية، وتكرّس الإمارات كحليف تكنولوجي، وتكافئها على الابتعاد عن الصين.

لكن... كما سبق وأشرنا، كل ذلك يتوقف على شرط أساسي: ألّا تقع حرب شاملة بين «إسرائيل» وإيران.

ولعل المثال الأوضح على هذه القاعدة، هو ما حدث في شرق آسيا: بعد تصاعد التوتر في مضيق تايوان، بدأت إدارة بايدن تضغط على شركة TSMC لنقل بعض قدراتها إلى أمريكا، في تحوّل من «درع سيليكوني» إلى «رهينة سيليكونية». الخطر المحتمل جعل المصنع هناك هدفاً استراتيجياً لا يمكن الركون إليه. وبالتالي، إذا تحوّل الخليج إلى ساحة حرب أو منطقة تهديد دائم، فلن يُنظر إليه كبيئة استثمار آمنة، وسينسحب المستثمرون فوراً – تماماً كما حصل في أوكرانيا بعد 2022.

حاولت واشنطن إعادة تموضعها في الشرق الأوسط بأقل كلفة ممكنة حتى جاء تصعيد 13 حزيران

هذا يعيدنا إلى جوهر استراتيجية ترامب في «الانعطافة الشرق أوسطية»: تهدئة العلاقة مع إيران، وتجميد النزاع مع «إسرائيل»، وتخفيض التهديد الأمني على الخليج، وفتح الطريق لمشاريع ضخمة مثل «تايوان العربية». لكن هذه الدائرة المحكمة، والتي لا تعمل إلا بوضع كل عناصرها معاً، تم نسفها بصاروخ واحد.

العودة إلى نقطة البداية

من الواضح أن ترامب – رغم كل تقلباته – كان يسعى لتكرار بعض ملامح استراتيجية أوباما: التخفيف من الانخراط العسكري، وفتح قنوات مع الخصوم، وتفعيل أدوات النفوذ غير المباشر. ورغم فارق الأسلوب، فالنية كانت واضحة: إعادة تموضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بما يضمن مصالحها الحيوية بأقل تكلفة ممكنة.

لكن ضربة 13 حزيران، وما تبعها من تصعيد، أثبتت أن هذه «الانعطافة» لا يمكن لها أن تنجح ما دام العامل «الإسرائيلي» خارج الحساب، أو – بالأحرى – ما دام يُفترض به أن يصمت بينما طهران تفاوض، وسورية يتم شرعنتها، و«محور المقاومة» لا يزال قائماً.

النتيجة؟ إن واشنطن، التي كادت أن تبدأ مساراً جديداً، وجدت نفسها فجأة وقد عادت إلى النقطة ذاتها التي انطلقت منها قبل عامين: في قلب صراع مكلف، وبخطوات دبلوماسية غير مكتملة، وبشركاء خليجيين خائفين من الحريق المقبل، وبصورة تزداد فيها واشنطن عجزاً عن تأمين مسار ثابت في منطقة لا تقبل سوى المعادلات الصفرية. لتثبت الصواريخ مرة أخرى أنها لا تقتل الناس فقط، بل تقتل أيضاً الاستراتيجيات.

ضيق الهوامش والصراع الفكري: شِعرُ الأوقات الحالكة

قد يعاند العقلُ في قلب نار الحرب الميلَ نحو القراءة والكتابة تجاه ما قد يراه «الحاجة للفعل المباشر»، وكيف إذا كانت من أنواع الحروب على حافة الهاوية. ولكن في قصيدة «أغنيات للعتمة» يقول الشاعر والمسرحي الماركسي برتولد بريخت: «هل هناك شعر في الأوقات الحالكة؟ نعم هناك شعر عن الأوقات الحالكة». إذا كان هناك شعر عن الأوقات الحالكة، فكيف بالكتابة السياسية عنها وعن آفاقها، وهي الأغنى لأنها الأخطر. هذا هو تناقضها المتعب.

■ د. محمد المعوش

التاريخ يعوّض «القوة المطلقة» للهيمنة الهجينة

إن الرأسمالية وصيغتها الإمبريالية في نموذجها الهجين للهيمنة تمكنت من إغراق الوعي، وذلك من خلال جهاز الدعاية والإعلام فائق التأثير – كالأصوات «العلمية» من خبراء وعلماء، والفنانين والأدباء، والصحافة والنشر، ولاحقاً السينما والتلفزيون والإنترنت والهاتف المحمول. واستخدمت في هذا الإغراق للوعي أدوات التغطية اللحظية وشديدة التنوع في طبيعة المادة المنشورة، ما جعل كسر الهيمنة على الوعي مهمة صعبة وشبه مستحيلة. إلا أن التاريخ يقوم بالتعويض، فالتسارع الشديد في الأحداث وطبيعتها وضيق الهوامش يعمل ضد تلك الهيمنة شيئاً فشيئاً. أما المطلوب فهو ملء الفراغ.

صورة العالم في الفلسفة

إن الهيمنة على الوعي متعددة الأبعاد، فهي تفرض صورة محددة عن العالم تتنوع أشكالها من الفلسفي إلى العلمي إلى اليومي. فالمستوى الفلسفي من الصورة عن العالم له طابع أكثر ديمومة كونه لا يرتبط بشكل مباشر بالحدث، مع أنه يعكسه. ولهذا، مثلاً، عاشت المقولات الليبرالية الفردانية الفلسفية عدة عقود، وتحديداً منذ الحرب العالمية الثانية ونموذج «دولة الرفاه». هذه الصورة الفلسفية الليبرالية الفردانية عن العالم، في تشكيلها قاعدة الخطاب والرؤية والممارسات، كانت معبّراً في مجال الوعي عن الاقتصاد الليبرالي المُلجَم ضمن ضوابط معينة لضرورة التعايش مع القوى الاشتراكية الصاعدة. تلك الضرورة تحولت لاحقاً إلى نسخة أكثر تطرفاً من الفردانية والتقليل الشديد من وزن المجتمع مع النموذج النيوليبرالي الذي تقدم بعد تراجع الخصم الاشتراكي الذي كان يتعايش معه. وسادت مكان الليبرالية الفردانية مقولات عن التقدم الفردي وتحقيق الذات، وتحديداً منذ انفجار الأزمة المالية وتعاظم تناقضات الاقتصاد الرأسمالي، فسادت صورة فلسفية مختلفة عن العالم لها ملامح عدمية، كالهروب من الواقع وإنكاره، وإنكار العقل والنفس الإنسانية. هذه الصورة عن العالم هي المكافئ الفلسفي لمرحلة الأزمة العميقة وانغلاق الأفق أمام المجتمع الذي يقوم على انقسام الفرد والمجتمع، والمؤسس للانقسام الداخلي للإنسان، أي للمجتمع الطبقي كما ساد طوال آلاف السنين. إذاً، الهيمنة الفكرية لليبرالية فلسفياً جرى تقويضها من خلال الأزمة نفسها، فالواقع اليوم لا يقبل أي مقولة حول التطور والنجاح والسعادة والاستقرار، بل هو واقع انهيارات وحرب وهجرة ونزوح وشح مالي ولا يقين اقتصادي. ونحن اليوم أمام ضرورة صورة فلسفية نقيضة لملء الفراغ الناشئ بما يكثف ويتجاوز كل التيارات العالمية التي تظهر كردة فعل «تيارات القيم التقليدية والتراث والحب وتقدير البيئة» على هذه الصورة العدمية واللاعقلانية المتطرفة. ردات فعل أحياناً عاجزة، ما يعطي هذه التيارات صبغة رومانسية حتى وإن كانت ردات الفعل تلك سياسية شكلاً، فهي في جوهرها رومانسية لا سياسية فاعلة، بل استعادة لأمجاد «ثورية» سابقة «وهذا ما يظهر بشكل كبير في الخطاب اليومي في طغيان الحالة الشاعرية والرومانسية لدى الكثير من بقايا القوى السياسية والحالة الاجتماعية عامة». وهذه الصورة الفلسفية عن العالم كان لها ثقل كبير في المجال السياسي، خصوصاً في تأسيسها لموقع العالم الغربي كنموذج وحيد عن الحياة. التاريخ إذاً يعوّض موضوعياً عن هيمنة العالم الطبقي في مجال الوعي.

صورة العالم في العلم

أما على المستوى العلمي في مجال الدعاية والهيمنة على الوعي، فإن الصورة الليبرالية عن العالم عاشت أيضاً عقوداً، وإن كانت أقل من الصورة الفلسفية، لكون العلم على تماس أكبر مع المعطيات الحياتية المباشرة، وبالتالي فإن مقولاته تجري محاكمتها بمواد واقعية كثيرة. فالعلم الليبرالي عن الإنسان والمجتمع بدأ يعاني مبكراً جداً، فالانتقال من تيار التنمية الذاتية نحو تيار «الرهبنة» وكل ما ينضوي تحت «علم النفس الإيجابي» والهروب من الواقع غير القابل للتغيير. تيار «الإيجابية» الغارق في حدود الذات والهارب من المجتمع يتلاقى مع انتعاش التيار الرُّواقي في الدعاية الفلسفية عالمياً. والرُّواقية مذهبٌ فلسفي قديم أسسه زينون في «الرُّواق المطلي» بأثينا عام 300 ق.م. وما أكثر المواد المكتوبة حول الرواقية مؤخراً، والرواقية في كونها «فناً للعيش السعيد» هي فلسفة الاكتفاء أو إنكار الحاجات والترفع عنها والبعد عن «السلبية والصراع». مثالاً على ذلك العنوان الآتي: «لن تغضب أو تنزعج مجدداً بعد أن تفهم هذه الفكرة»، وما شابه ذلك من ملايين المواد على الشبكة. هذا الانتقال لم يأخذ سنوات طويلة، فالتيار «الإيجابي» يجري استبداله اليوم بتيار غيبي ضمن العلم نفسه. هذا الانتقال هو تعطيل لدور العلم نفسه في التقائه مع التحول الذي ذكرناه في الفلسفة نحو العدمية واللاعقلانية، فالعلم المهيمن يرث الفلسفة المهيمنة ويعبر عنها. ولهذا، مثلاً، نجد اليوم تيارات «علمية» تتساءل حول وجود العقل أصلاً، أو وجود الواقع من الأساس. في العلم أيضاً جرى تعطيل لصورة العالم التي تحاول تبرير الواقع المنقسم في المجتمع الطبقي الذي وصل اليوم إلى وضوحه في تجرده من خلال انقسام فرد–مجتمع، حيث إن مرحلة الليبرالية سمحت بتوسع مساحة الفرد في التاريخ، ما سمح للتناقض فرد–مجتمع، وفرد–فرد، بالتطور إلى حدوده التاريخية. وهو ما حوّل الاغتراب من مقولة فلسفية إلى حالة مَعيشة. وللعلم الليبرالي أثر ووزن في الصراع والعقل السياسي من خلال ما يصدره من مقولات «علمية» للاستهلاك الشعبي وحتى «النخبوي»، كالأبحاث حول دور الإبداع الفردي على قاعدة «الحرية الليبرالية» لمواجهة النموذج السوفياتي غير الفرداني الذي «خنق الإبداع»، والأبحاث حول شعوب العالم التابع، لخدمة مقولات الفردانية على حساب الجمعية «الجمعنة». بشكل عام، هذا التخادم بين العلم والفلسفة هو بدوره يتعطّل في مواجهة الوقائع المتراكمة والشديدة الحدة. ولهذا، مثلاً، وبشكل خاص في الغرب، يظهر ما يسمى بأبحاث «التحويل» «Transformation» كصيغة اختزالية لمفهوم التغيير، والتي هي أكثر «ثورية» من أبحاث «الاستدامة» كنموذج علمي للتيار الإصلاحي ضمن العلم والتي سادت خلال عقود الأزمة الأقل انفجاراً، وهو ما نراه في أدبيات الأمم المتحدة مثلاً عن «التنمية المستدامة». وهذا دليل على أن العلم، وإن أراد أن يكون موجوداً في غير الصيغة الغيبية التي ذكرناها، يتلوّن بلون السياسة المباشرة دون المساس بجوهر المجتمع الطبقي. وهذا تحدٍّ يتعاظم مع تصاعد قوة دور العلم والإنجازات العلمية في مجتمعات «الأطراف» الصاعدة وكل إحداثياتها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية. بكلمة، الواقع أيضاً يكسر الهيمنة في مجال العلم، كما في الفلسفة، ولكن يبقى السؤال: من يهجم على هذه الجبهة لملء الفراغ؟ فالفلسفة والعلم يتلوّنان بقوة بالسياسة الصريح، كون صورة العالم، كنظام اجتماعي–اقتصادي، والمتضمنة فيهما «والتي عادة ما تكون خفية»، تكشف عن نفسها أكثر فأكثر. هنا أيضاً التاريخ يعوّض من خلال تعطيل الهيمنة في مجال الوعي.

الحرب على إيران اليوم تعمّق الفرز العالمي وتصيب الخطاب «الحائر والمتوجّس والمؤامراتي» حول طبيعة الصراع في مقتل

صورة العالم في اليومي–السياسي

الحرب تأتي لتثأر من الهيمنة في مجال الوعي، وبشكل خاص ضمن الوعي اليومي والسياسي. فنحن اليوم لسنا فقط أمام تعطّل الصورة الفلسفية والعلمية المهيمنة، بل أيضاً أمام تعطّل سردية سياسية سادت طوال عقود حول الصراع في إحداثياته اليومية، وخصوصاً التناقض الرئيسي الذي يحكم كل المشهد بين الإمبريالية وبين قطب الشعوب ومعه كل منجزات القرن الماضي من دول ومؤسسات تشكلت ضد رأس المال العالمي. فالانقسام الذي يجري الحفاظ عليه في الفلسفة والعلم بين فرد ومجتمع، حتى وإن جرى تقويض الاثنين معاً، له مكافئه السياسي في إنكار وجود تناقض بين الإمبريالية وباقي القوى الاجتماعية–الاقتصادية–السياسية عالمياً، والذي ينسحب إلى إنكار التناقض داخل تلك القوى نفسها. فالحرب على إيران اليوم تعمّق الفرز العالمي وتصيب الخطاب «الحائر والمتوجّس والمؤامراتي» حول طبيعة الصراع في مقتل. فها هي روسيا والصين وباكستان وفنزويلا وغيرها، جنباً إلى جنب مع القوى التي تلعب حتى الآن في «هوامش الاستقرار المؤقت»، كالسعودية وتركيا ومصر، يتقاربون في مواجهة الكيان الصهيوني مباشرة وفي مواجهة الغرب وأمريكا بشكل متزايد. الحرب، كأقصى تعبير عن الواقع، تعطّل كل السردية السياسية عن طبيعة الانتقال العالمي الذي بدأ بالاتضاح منذ عقدين تقريباً. التاريخ هنا أيضاً يعوّض عن الهيمنة في مجال الوعي السياسي، والتي كان من شبه المستحيل كسرها في مواجهة سلاح دمار شامل في مجال الوعي كالذي نراه اليوم. ولكن مجدداً، هناك حاجة لخطاب ولمشروع سياسي يطرح جوهر هذا التعطّل ويقدم تصوراً بديلاً عن النظام العالمي، خصوصاً مع اشتداد الصراع، ما يتطلب توحيد المجتمعات التي تحتاج إلى إجابات سياسية–اقتصادية–اجتماعية–روحية بديلة عن النموذج المهيمن. وهذا ما بدأ يشق طريقه ببطء بالتوازي مع لجم جنون الحرب. القطع ليس فقط مع آخر 500 سنة من الرأسمالية، بل مع عدة آلاف من السنين من المجتمع الطبقي، لن يكون بهذه السهولة والسلاسة، بل سيكون «أوقاتاً حالكة» تحتاج إلى «شِعرها» الخاص بها.

صورة «المارد التكنولوجي» هذه المرة

كما انكشفت الكذبة خلف الصورة المتداولة «للجيش الذي لا يقهر» وتوضحت حقيقته وانحسرت دعايته أمام صمود الشعب الفلسطيني الأسطوري بعد عملية طوفان الأقصى، تنكشف اليوم كذبة المارد التكنولوجي «الإسرائيلي» وتنحسر صورته أمام العالم.

■ إيمان الأحمد

فقد شهدت أحداث الأيام الأخيرة الماضية تحولاً لافتاً في ميدان الصراع الرقمي، وبينت تفاصيل المعركة الجارية قدرة إيران في توظيف نقاط ضعف البنية التحتية في الكيان الصهيوني وإمكانياتها في تحويل أدوات الأمن فيه إلى مصادر استخباراتية فعالة، حيث تحولت كاميرات المراقبة الخاصة المنتشرة في المدن الفلسطينية المحتلة والمستوطنات والمزارع «الإسرائيلية» إلى عيون إضافية ترصد ما يجري في عمق الكيان، وتحولت آلاف الأجهزة لتغذية معلومات خصم يعرف جيداً كيف يستفيد من ثغرات عدوه.

فحسب تصريح للمسؤول السابق في هيئة السايبر «الإسرائيلية» ريفايل فرانكو قال فيه: «إن الإيرانيين اخترقوا كاميرات المراقبة الإسرائيلية ووظفوها لرصد نتائج ضرباتهم وتحسين دقتها أثناء المعركة». بينما أكدت هيئة السايبر «الإسرائيلية» تصاعد «الهجمات على الكاميرات واعتبرتها هدفاً سهلاً جرى توظيفه في المواجهة الدائرة».

القصة وما فيها أن إيران فعلّت خبرات القرصنة والهجمات السيبرانية، وتمكنت من تطوير الإمكانيات اللازمة لرصد نتائج الضربات الصاروخية بدقة عالية، واستفادت من إهمال المستخدمين الصهاينة للإجراءات الأمنية الرقمية الأساسية. فهاجمت الكاميرات المتصلة بالإنترنت، وحصلت على صور مباشرة للبنايات والشوارع والمواقع المستهدفة. شاشة واحدة، واتصال بالإنترنت، كانت كافية لرصد ما يحدث داخل كيان الاحتلال: شوارع تل أبيب، مداخل المنازل، زوايا المحلات، والخوف والقلق الواضح في وجوه المستوطنين. تتدفق البيانات إلى مراكز التحليل وتوفر للأجهزة دقة كبيرة في فهم الواقع الميداني وتقييم الأثر العسكري لأي ضربة.

لم تكشف هذه الظاهرة مدى هشاشة منظومة الأمن السيبراني داخل كيان العدو فقط، والذي طالما تفاخر بها، وانحسار دعاية ريادته في مجالات التكنولوجيا، بل أيضاً إمكانية قلب المعادلة في الحرب المعلوماتية والنفسية، إذ لم يتخيل الصهاينة ولا جيش الاحتلال وقادته يوماً، أن ثمة من يستطيع رصد ما يحدث لحظة بلحظة، ومعرفة ما تخفيه الشاشات الرسمية خلف عناوين الرقابة.

لم يخفف إنفاق «إسرائيل» سنوات طويلة في تطوير صناعاتها الرقمية والترويج لتفوقها في الأمن السيبراني، ومشاركتها في مؤتمرات عالمية لتأكيد هذا الدور حيث تغزو شركاتها الأسواق العالمية بمنتجاتها الرقمية– من حقيقة أن البنية الداخلية تعاني من تراكم ثغرات قديمة وجديدة. حيث صارت الأجهزة الرخيصة، المنتشرة في كل حي وشارع، نقطة ضعف، وفتحت الباب أمام إمكانية الاستفادة من تراكم الأخطاء. فرغم تكرر التحذيرات الرسمية من إمكانية اختراق الكاميرات، إلا أنه لم يتخذ أي إجراءات عملية للمعالجة مما سمح بتحوّل كل كاميرا إلى أداة تجسّس مجانية. إضافة إلى ظهور خصوم يتقنون استخدام الأدوات الرقمية.

أخبار ثقافية

«المناضل من أجل فلسطين» يفوز بجائزة محمود درويش

أطلقت في تونس جائزة أدبية تحمل اسم محمود درويش بمبادرة من مثقفين وأكاديميين ومُنحت الجائزة في دورتها الأولى للشاعر التونسي الراحل، محمد الصغير أولاد أحمد، تكريماً لمسيرته الشعرية عن مجمل أعماله الشعرية والأدبية، «ومسيرته الحافلة بالقيم الإنسانية»، كما أعلنت لجنة التحكيم.

وكانت القضية الفلسطينية حاضرة في أعمال الشاعر أولاد أحمد، الذي نعته وزارة الثقافة الفلسطينية عام 2016 واصفة إياه «بالمناضل من أجل فلسطين». واعتبر نفسه «تلميذاً لمحمود درويش»، ما يُضفي رمزية على منحه الجائزة بعد 9 سنوات من وفاته. ومن أبرز أعماله «ليس لي مشكلة» و«الوصية» و«قيادة شعرية للثورة التونسية».

تدعم الجائزة مؤسسات جامعية وثقافية منها مركز الفنون بقصر السعيد، وابن خلدون للثقافة والتراث، وكلية الآداب بمنوبة. وستشهد فعّاليات تسليم الجائزة تقديم مجموعة من قصائد الشاعرين الراحلين.

ووفق النص التأسيسي للجائزة فإنها تُمنح في كلّ دورة لشخصية أو أكثر من حقل الأدب العربي والعالمي، تجسّد أعمالها قيم الالتزام والمقاومة والابتكار الشعري أو الأدبي أو الفني.

نشر ثقافة المتاحف لمحاربة طمس الهوية السورية

النهوض بواقع المتاحف السورية ونشر ثقافتها بين فئات المجتمع السوري كافة، محاور تناولتها الندوة التي استضافها متحف دمشق الوطني في 21 حزيران الجاري.

واستعرض المشاركون في الندوة التي أقامتها جمعية أصدقاء المتاحف والمواقع الأثرية بالتعاون مع مؤسسة زينون السوري، كيفية تعزيز الهوية الثقافية والسياحية عند الشباب، ودور المتاحف في الجذب الثقافي والسياحي.

وتحدث رئيس جمعية أصدقاء المتاحف الباحث إياد غانم لجمهور الندوة من عدد من باحثين وطلبة ومهتمين، عن ضرورة التعريف بعراقة المواقع الأثرية في سوريا وتميزها، من خلال التشاركية في المجتمع المحلي أفراداً ومؤسسات، ونشر ثقافة المتاحف لمحاربة طمس الهوية السورية، مع التركيز على فئة الشباب، من خلال التعاون مع وزارات التربية والتعليم العالي والسياحة لتعزيز دورها في نشر ثقافة المتحف.

بدوره الأستاذ في كلية السياحة محمود أرناؤوط اعتبر في مداخلته أن سوريا قبلة العالم، وأن ما تم اكتشافه في الحضارات القديمة يقابله جزء كبير لم يتم معرفته بعد، فالتنوع الحضاري في بلدنا هائل ومتفرد عن غيره من البلدان الأخرى، لذا نحن بحاجة إلى دعم القطاع السياحي من خلال رفده بالإمكانات وإعادة تأهيله، وأن ينطلق كل فرد من موقعه لنعيد الألق الذي افتقدناه على مدى عقود طويلة.

كانوا وكنا

٥ ـ ٦ ـ ١٩٦٠ صفحة ٢

دي الاوضاع الاقتصادية في اللاذقية

الصناعة وكساد التجارة ـ البطالة تجتاح
ينة ـ حركة المرفأ في حالة جمود ـ السلطات
تكتفي بالاحاديث الرنانة عن معالجة الوضع

كتبت جريدة الأخبار الأسبوعية عن تردي الأوضاع الاقتصادية في محافظة اللاذقية. من انتشار البطالة وركود الصناعة وكساد التجارة والأسواق وجمود حركة المرفأ. بينما اكتفت السلطات بالأحاديث الرنانة عن معالجة الوضع! جريدة الأخبار العدد 205 الأحد 5 حزيران 1960.

إسطنبول تحتضن اجتماعاً إسلامياً استثنائياً...

وتركيا ترفع الصوت دفاعاً عن إيران وغزة

انطلقت اليوم السبت 21 حزيران 2025 في مدينة إسطنبول أعمال الدورة الـ51 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، بمشاركة قياسية شملت نحو 40 رئيس حكومة ووزير خارجية، وقرابة 1000 مشارك من الدول الأعضاء الـ57، في حدثٍ يُعد اختباراً لوحدة العالم الإسلامي في مواجهة التصعيد الإقليمي الخطير.

■ د. عروب المصري

تركيا في الصدارة: رفض العدوان و«سايكس بيكو جديد»

تولى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان رئاسة الدورة من نظيره الكاميروني، وسط تركيز غير مسبوق على العدوان «الإسرائيلي» على إيران الذي بدأ في 13 حزيران الجاري. وفي كلمة حماسية، حذّر فيدان من أن «الاحتلال «الإسرائيلي» يجر المنطقة إلى حافة كارثة شاملة»، مؤكداً أن المشكلة الأساسية هي «الاحتلال ذاته وليس فلسطين أو إيران أو سورية».

أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فأطلق تحذيراً صارخاً: «منطقتنا لا تحتمل حرباً جديدة، وما نحتاجه اليوم هو الحكمة، لا التصعيد»، موجهاً نداءً إلى الدول التي تملك تأثيراً على الاحتلال «الإسرائيلي»، وداعياً إياها إلى عدم الانخداع بـ«الكلمات السامة المغلفة بالمديح التي يطلقها بنيامين نتنياهو، في محاولة لتعميق الصراعات وتمزيق المنطقة».

وأكد أردوغان في كلمته التي حظيت باهتمام واسع أن الهجمات «الإسرائيلية» على إيران هي «قرصنة وبلطجة مرفوضة»، وأشار إلى «التوقيت اللافت» لتزامن هجوم الاحتلال «الإسرائيلي» على إيران مع تكثيف المفاوضات في شأن برنامجها النووي، مؤكداً ثقته في أن «الشعب الإيراني بما أظهره من تضامن في مواجهة الصعوبات وبفضل خبرته القوية في إدارة الدولة سيتجاوز هذه الأيام العصيبة أيضاً».

وشدد على أن تركيا لن تسمح بإقامة ما أسماه بـ«نظام سايكس بيكو جديد» يتم رسم حدوده بالدماء في المنطقة.

وشدد على أن «الأطماع الصهيونية» لرئيس وزراء الاحتلال «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو هدفها «جر العالم إلى كارثة مثلما فعل الزعيم النازي أدولف هتلر»، مبيناً أنه «كما أن الشرارة التي أشعلها هتلر أحرقت العالم قبل 90 عاماً، فإن أطماع نتنياهو الصهيونية لا تهدف إلا إلى دفع العالم نحو كارثة مماثلة».

أجندة طوارئ: إيران وغزة في المقدمة

كشفت المصادر عن عقد جلسة خاصة لبحث العدوان على إيران بناءً على طلب رسمي من طهران، حيث أكد وزير الخارجية الإيراني توقعاته بـ«صدور بيان قوي يدين العدوان».

كما خُصصت جلسات أخرى لمناقشة:

استمرار الإبادة «الإسرائيلية» في غزة منذ أكتوبر 2023، والتي خلّفت 186 ألف شهيد وجريح.

الانتهاكات «الإسرائيلية» في لبنان واليمن وسورية.

تعزيز التضامن الإسلامي لمواجهة التحديات المشتركة.

أبعاد تاريخية واستراتيجية

يأتي الاجتماع في ذكرى تأسيس المنظمة عام 1969 رداً على إحراق الأقصى، واستضافت تركيا الدورة للمرة الرابعة بعد أعوام 1976 و1991 و2004. واختتم فيدان كلمته بالتأكيد على أن تركيا ستواصل خلال رئاستها للمنظمة «رفع صوت العالم الإسلامي والوقوف بحزم في وجه الظلم».

تحولت إسطنبول إلى منصة لإعلان موقف تركي حازم يدعم إيران ويُحمّل الكيان مسؤولية زعزعة المنطقة، في وقت تسعى فيه أنقرة لقيادة جبهة إسلامية موحّدة ضد ما وصفه أردوغان بـ«المشروع الصهيوني التدميري». تشمل النتائج المرتقبة إصدار بيانات إدانة قوية وتفعيل آليات دبلوماسية مشتركة لمواجهة التصعيد.

بيان من «تماسك».. حول الحرب «الإسرائيلية»-الإيرانية

تقترب الحرب المتصاعدة بين «إسرائيل» وإيران، من إتمام أسبوعها الأول، بعد أن بدأت باعتداء «إسرائيلي» واسع النطاق يوم الجمعة 13/حزيران/2025، بذريعة إنهاء المشروع النووي الإيراني.

إن تحالف «تماسك» يرى في هذه الحرب جزءاً من سياسة أمريكية/«إسرائيلية» تستهدف تحويل الكيان «الإسرائيلي» إلى سيد مطلق للمنطقة، تمهيداً لتنفيذ «مشروع الشرق الأوسط الجديد» الذي لا يستهدف إيران وحدها، بل ويستهدف سورية أيضاً والمنطقة بأسرها، بالتجزئة والتفتيت والإخضاع، على أسس قومية وطائفية ودينية.

توضح الإدانات التي أطلقتها الدول العربية وعلى رأسها السعودية ومصر، إضافة إلى الإدانة التركية، للاعتداء «الإسرائيلي»، الوعي العميق لدى هذه الدول بأن المستهدف ليس إيران وحدها، بل هي أيضاً مستهدفة في محاولة لكسر التوازنات الدولية الجديدة، وإعادة إخضاع الجميع بعد أن انتشرت حالات التمرد الجزئي مستندة إلى صعود قوى دولية جديدة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وخاصة الصين.

إننا في تحالف «تماسك»، وإذ نرى أن هذه الحرب تستهدف سورية نفسها في نهاية المطاف، ونرى أن «الإسرائيلي» ما يزال يرتكب المجازر المروعة بأهلنا في فلسطين بشكل يومي، بمن فيهم أولئك الذين يحاولون الوصول إلى المساعدات، ونرى أن «الإسرائيلي» يوسع احتلاله لجنوبنا السوري ويعتقل مواطنين ويقتلع أشجاراً ويقيم حصوناً ضمن أرضنا، إضافة إلى سعيه العلني لنسف السلم الأهلي في سورية وتحريض السوريين ضد بعضهم البعض، فإننا نضم صوتنا لصوت الدول العربية في إدانة هذه الحرب، وندعو للوصول إلى شرق أوسط خال من السلاح النووي، وندعو لتضامن واسع بين شعوب منطقتنا وشعوب العالم لوضع حد للتغول «الإسرائيلي» على بلدنا وعلى شعوب المنطقة.

■ دمشق
19/حزيران/2025